

صابر الحباشة

التداولية والحجاج

مداخل ونصوص

التداولية والحجاج

مداخل ونصوص

نحو فكر حضاري متجدد

دمشق
عاصمة الثقافة العربية 2008

الكتاب: التداوليّة والحِجَاج
مداخل ونصوص

المؤلف: صابر الحباشة

الإصدار الأول 2008 م
صفحات للدراسات والنشر

عدد الصفحات: 152

الغلاف: م. جمال الأبطح

التدقيق اللغوي: ممتاز الملوحي



سورية - دمشق - ص. ب: 3397
هاتف: 095 13 22 11 00963
تلفاكس: 013 33 22 11 00963
www.darsafahat.com
info@darsafahat.com

الإشراف العام: يزن يعقوب
جوال: 181 418 933 00963

الإخراج الفني: فؤاد يعقوب
جوال: 764 902 933 00963

صابر الحباشة

التداولية والحجاج

مداخل ونصوص



الفهرس

تمهيد 7
التداولية والبلاغة: مقاربة جديدة 9
منزلة الحجاج في التداولية 15
1- البلاغة الجديدة: 15
2- التداولية والحِجَاج 16
2-1 المنظور المنطقيّ: 17
2-2 المنظور اللغويّ: 18
2-3 المنظور المحادثيّ: 19
3 - التداولية المُدمجة والحِجَاج 20
3 - 1 الحِجَاج بالمعنى العاديّ 21
3 - 2 الحِجَاج بالمعنى الفنّيّ 21
4- السلالم الحجاجية 24
4-1 الحِجَاج والبرهنة 24
5- الثالوث: النحو والبلاغة والتداولية 30
6- النظريّات الدلالية الحاملة شكل مقلاع «Y» عند برّوندونّير 32
7- تعليق على النظريّة الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y» عند ديكرو 36
8- أحوال المسند إليه عند الشرّاح على ضوء النظريّة الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y» 40
من إشكاليات تطبيق المنهج الحجاجي على النصوص 45
حجاجية المفردة القرآنية نموذجاً 45
1. تأريخ التناول العربي الحديث للحجاج 45
2. الربط بين الحاضر والبعد التاريخي التراثي 45
3. الخلط الاصطلاحيّ في البحوث والمقاربات الحجاجية 46
4. تاريخ الحِجَاج 47
5. أصناف الحجج 48
6. البلاغة والحجاج 50
7. تطبيقات نظرية الحِجَاج على القرآن الكريم 51
8- طرائق استخدام القرآن للألفاظ العربية 53
9- حركة الكلمة الحجاجية 55
10- حجاجية المفردة القرآنية 57
حجاجية خطاب الشروح البلاغية 62
النصّ الحِجَاجيّ 67
جون ميشال أدام 67
الحِجَاج 68
شيم برلمان 68
مدخل نظري 68
الحِجَاج والبرهنة 69

الإفحام والإقناع 70
السلالم الحجاجية.. 71
أوزفالد ديكرو 71
-الحِجَاج والبرهنة 71
الصيغة والقوّة اللاقولية لجون لاينز 76
1 - الأعمال اللغوية 76
العمل المتضمَّن في القول مفهومًا مُتَّهَمًا 97
(نموذج أوستين).. 97
ألان بروندونير.. 97
تمهيد تشمسكي لكتاب «اللغة والعرفان» لـ «جون ييف بولوك».. 100
النحو والمنطق تنافر أم تضافر؟.. 108
النحو والمنطق أو اللفظ والمعنى؟ 113
في سبيل منطق للمعنى.. 114
الزمن والسرد 121
اللسانيات الاجتماعية والنقد الثقافي.. 127
تمهيد 127
النقد الثقافي والمعطى اللساني.. 127
مدخل إلى علم اللسانيات الاجتماعية.. 129
مساهمة غمبرز في اللسانيات الاجتماعية 129
بعض المفاهيم المفاتيح في اللسانيات الاجتماعية.. 130
البلاغة:نظرة إلى إشكاليات التداخل 133
بين النحو والفلسفة.. 133
المحاجّة وتحليل الخطاب.. 139
تصدير: 139
مقدمة 139
نقد نظرية النظم للجرجاني.. 145
خاتمة 147
المصادر والمراجع 149

تمهيد

لقد اشتغلنا على التداولية اشتغالاً حثيثاً، سواء في البحث الجامعيّ أم في التعريب أم في التدريس والمحاضرة... وقد تكوّن لدينا رصيد جعلنا لا نتردّد في محاولة تيسير هذا المبحث على طلابه من خلال عرض بعض الأفكار، وتبسيط بعض الفرضيات، وتعريب بعض النصوص الواردة في هذا الباب. ولذا يسرّنا أن نعرض في هذا الكتيّب جملة من الفصول تحتوي على تمهيد يعرض لمنزلة الحجَاج والخطاب الحجَاجي في البلاغة والتداولية، ومحاولةً لكشف بعض السمات الحجَاجية في بعض نصوص الشروح البلاغية القديمة، إضافة إلى تقديم بعض النصوص التي اجتهدنا في تعريبها عن اللغة الفرنسية، وتقدّم في مجملها تعريفاً للحجاج وأنماطه وبعض مباحثه التداولية، ومفاهيمه الإجرائية.

واندراج الحجَاج في المباحث التداولية أمر قد جرى في عرف الباحثين، وقد أشار إلى ذلك بعضهم إذ قال: «﴿ويوجد تيار ناتج﴾ عن التقاء تيارين نابعين من أصلين مختلفين ومتداخلين في الآن نفسه: تيارٍ ينبع من أطروحات فلسفية ومنطقية مختلفة، يمكن جمعها تحت العنوان «الفلسفة اللغوية»، ويجمع نظريات مختلفة ومتداخلة، كالفلسفة التحليلية والنماذج المنطقية المختلفة، وتيارٍ ينبع من اهتمام اللسانيين بالتخاطب وذاتية المتكلم وخصائص الخطاب. ويتجمع التياران في مجال عامّ مشترك بين اللغويين والفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس نضعه تحت عنوان عامّ جدّاً هو «الأطروحات البراغماتية»»[(1)].

ويُعدّ الحجَاج باباً رئيسياً في المباحث التداولية، ونحاول في هذا العمل أن نحاول الاقتراب من نظريات الحجَاج دون تكرار ما ورد في دراسات أكثر شمولاً واستيعاباً، من قبيل:

---

1. محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، تونس، كلية الآداب بمنوبة، 2002، ج1، ص211.

عبد الله صولة، الحِجَاج في القرآن من خلال أهمّ مظاهره الأسلوبية، تونس، 2001.

كتاب جماعي، أهمّ نظريات الحِجَاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، تونس، 1998.

ويمكن اعتبار العمل الذي نقوم به في هذا الكتاب نوعاً من تذليل الصعوبات لدارسي الحِجَاج ممّن لم يكن لهم اطلاع سابق عليه، أمّا من يريد التبحّر فعليه بالعودة إلى المظانّ والأمّهات في هذا الباب.

التداولية والبلاغة: مقاربة جديدة[1]

نسعى في هذا العمل إلى ضرب من ضروب الدراسات التي تعمل على قراءة التراث البلاغيّ قراءة معاصرة تستثمر بعض المناهج اللسانية المستحدثة. وتتوجّه الدراسة إلى جزء من ذلك التراث عُدّ كالمهمل عند المحدثين، ونعني «الشروح البلاغية»، وقد اعتمدنا مدونة مخصوصة هي شروح التلخيص للقزويني (ت. 739هـ).

وقد واجهتنا عدّة صعوبات عند محاولتنا الاقتراب من «الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني»، منها عُسْرُ تناول المتن؛ فقد ضمّ خمسة شروح تتآلف وتختلف، تجتمع وتفترق، وخشينا أن نضيع في الفويرقات القائمة فيما بينها (والبحث في هذا الأمر مشروع)، فعمدنا إلى النظر إليها وكأنّها جسد واحد، أو صياغات متقاربة لرؤية عامّة واحدة، فجعلناها كالمتعاوضة. ومن الصعوبات الأخرى شساعة المتن البلاغيّ، فحاولنا تجنّب التشتت بتركيز النظر على مبحث مخصوص يندرج في علم المعاني: هو أحوال المسند إليه، واتخذنا بعض النماذج من تلك الأحوال (الحذف والذكر والتعريف والتأخير).

وقد بحثنا في غايات إيراد المسند إليه على كل حال من الأحوال السالفة الذكر، وعلّقنا على تلك الغايات مقارنين إياها بمقاربات غربية اهتمّت ببعضها وذلك كلّما توافرت لنا تلك المقاربات.

وكانت المقارنة ضرباً من التنبيه إلى نقاط التقاطع أو نقاط التنابذ بين الرؤية والتطبيق التراثيين، والرؤية والتطبيق الحديثين المنتسبين إلى التقاليد التداولية.

كما اعترضتنا صعوبات أخرى تتصل بالمنهج التداوليّ وهي أنّهُ شديد الثراء والتنوع حتى ليعسر تحصيل فكرة شاملة عنه، وقد تعددت التيارات التي تنتظم هذا المنهج، وكثُر الأعلام الذين أسسوا له فلسفياً وإبستيمولوجياً، والباحثون الذين أجروه تطبيقياً، فضلاً على اللسانيين الذين نقدوه نقداً داخلياً

1- هذا نصّ الكلمة التي ألقيناها عند مناقشة بحث شهادة الدراسات المعمقة حول «الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني»، كلية الآداب منوبة - تونس، 2003.

و/أوخارجياً. لذلك وجدنا عنتاً في المسك بزمام هذا المنهج، وحاولنا الإفادة من بعض المصنّفات الأصول التأسيسية في هذا الباب، كما لم نغفل عن الأخذ بخلاصات احتوتها مؤلّفات مدرسية غربية قرّبت الشقّة بيننا وبين المنهج.

وقد حرصنا على تجنّب الإسقاط المنهجيّ، لذلك بقينا متردّدين بين رؤية نهائية إلى التداولية، ورؤية متنامية تسمح بفتح الآفاق نحو التعديل في بعض المقاربات وتوجيهها نحو الإفادة بشكل أجدى نفعاً.

وقد أقمنا هذه الدراسة على افتراضين مختلفين:

أحدهما: أنّ شروح التلخيص تشتمل على أبعاد تداولية، فعلينا أن نستخرجها منها ونتبين طبيعتها.

الآخر: أنّ شروح التلخيص تخلو من الأبعاد التداولية، ونحن سنضطلع بإضفائها عليها، وذلك بإثراء المقاربة التراثية بتسليط أضواء جديدة عليها تنتحي منحى تداولياً، يخلو من الإسقاط والتقويل.

ولما نظرنا في المدوّنة المخصوصة ونعني أحوال المسند إليه (الذكر والحذف والتعريف والتأخير)، وجدنا أن القطع بأحقّية أحد الافتراضين على الآخر أمر يُجافي الصواب، فعدّلنا نظرتنا وزاوجنا بين كليهما، فاستخرجنا ما وجدناه من أبعاد تداولية، دون أن نقع في وهم نسبة الطارف إلى التليد وعلقنا على ذلك. كما لوّنّا بعض غايات إيراد المسند إليه على حال من الأحوال المدروسة تلويناً تداولياً أتيناه نحن دون أن نقلّد القدامى في ما شرحوه طريقةً وغايةً. وقد ربطنا العلاقة بين ظواهر اختصّ بها المتن البلاغيّ وأخرى اختصّ بها المنهج التداوليّ كلّما وجدنا إمكانية الربط واردةً (كما فعلنا بين مبحث الحذف ومبحث الضمنيّ)، ولعلّ ما قمنا به لا يخلو من تقحّم محفوف بالمزالق. والذي يشرّع لهذا الضرب من المقارنة الذي أتيناه، أنّه ماثل في كلّ نشاط علميّ أو سلوك بشريّ [1].

ولعلّ التفريقات التقليدية بين الاختصاصات العلمية في العلم والإنسانية ولا سيما اللسانية منها صارت لاغية، فأصبحنا نقف على دراسات تسوّي بين علمين عُدّا سابقاً منفصلين ومختلفين، نحو ما فعلته الباحثة أنّا جوبير **Anna Jaubret** في قراءتها بعض آثار جون جاك روسو قراءة

---

1. هذا رأي يقول به غي جوكوا **Jucquois**، أورده ف. بلانشيه: «التداولية» ص125.
P.Blanchet: La pragmatique: d'Austin à Gauffman, Bertrand Lacoste, Paris,1995, p.125.

أسلوبية تداولية [1]. ولعلّها في ذلك إنما تشايع مذهب مواطنتها كريرات أوريكيوني التي عرّفت البلاغة بأنها «قبل كل شيء هي نظرية «الوجوه» (figures) ونظرية طرق تحريف الكلام وتحويله، ولكنها أيضاً في نطاق الإرث الأرسطي (الذي تابعه برلمان وتيتيكاه في مؤلّفهما: «مصنّف في الحجَاج: البلاغة الجديدة») هي دراسة فنّ الإقناع ودراسة الوسائل الناجعة للتعبير: إنّ الصور والوجوه البيانية تُعلَّل تداولياً» [2].

ولئن اعترفت أوريكيوني بالبعد التداولي في اللغة (langage) معتبرة أنه لم يعد بحاجة إلى الاستدلال عليه، فإنها بالمقابل حذرت من المغالاة في «العقيدة التداولية» [3]. فاعتبار الممارسة اللغوية مجرّد عمل نفعيّ، مصلحيّ، غائيّ قد يقلّل من شأن الوظيفة الإخبارية للّغة، فأن نتكلم هو أن نفعل قطعاً، ولكن هو أن نقول ما نعتقد أنه صحيح، هو أن نطلب تزكية الآخر لنا، وهو أن نكون على حق فقط دون أن نطلب تزكية الآخر لنا، ثم إن بعض الاستعمالات اللغوية مجانية؛ ذلك أنه إذا كان ممكناً أن نتكلم دون أن نقول شيئاً، فإنه من الممكن أيضاً أن نتكلم دون أن يكون لكلامنا مقصد عملي» [4].

فإذا كان هذا النقد للبعد التداولي في الاستعمال اليومي للُغة صادقة، فإنه لا يستساغ في القول الشعري بله النص القرآني، وهما عَمدةً التحليل ومناط النظر لدى البلاغيين.

ولما كانت التداولية علمَ استعمال اللغة في المقام كما تظاهر على القول بذلك كثير من اللسانيين وفلاسفة اللغة؛ فقد أفردنا لمبحث المقام قسم التأليف؛ لا بوصفه جامعاً لما بحثناه من تحليل الشراح لمقامات ورود أحوال المسْند إليه فحسب، بل لأننا نرجو أن يكون المقام مبحثاً يفتح لنا آفاق ولوج علامات حضوره في مدوّنات تراثية أوسع من شروح التلخيص، ونعني سائر علوم العربية وحتى بعضَ العلوم المقاصد؛ كأصول الفقه والتفسير (وقد ألمعنا في بحثنا إلى نقاط تداخل بين العلم الأول (أصول الفقه) والنحو والبلاغة)، فلقد روعي المقام لا في صياغة القول فحسب؛ بل وفي طريقة تشكيل اللغة للعالم.

1- Anna Jaubert: La lecture pragmatique, p.5.

2. «التلفظ بالذاتية في اللغة» باريس، 1980، ص203.

C.Orecchioni: L`énunciation de la subjectivité dans le langage, Paris, 1980, p.203.

3. ص217.

4. نفسه، ص ـ ص217–218.

أما عن مستوى تناول مبحث المقام في «شروح التلخيص»، فقد رأينا أنه لا يتعدى الوقوف عند النواحي الاصطلاحية التفسيرية: ولا يتم الوقوف عند تعريف المقام تعريفاً دلالياً، وكأن الشراح يعتمدون على ظهور هذا المعنى وجلائه لكونه أقرب ما يكون إلى المعروف بالضرورة.

وقد تناول الشراح المقام في علاقة ثنائية مقارنته بالحل (كما نشير إلى تفريق الدسوقي بين الحال والملكة جاعلاً الأخيرة متميزة بمعنى الرسوخ، ونستنتج من السياق أن الحال تعادل الكيفية النفسية، «لأن الكيفية النفسانية لا تسمى ملكة إلا بعد الرسوخ؛ إذ في ابتداء حصولها تسمى حالاً»[1] فقد ضم المقامَ والحالَ ضم الزوجين، وقارن الشراحُ بينهما وفرقوا بينهما اعتماداً على جملة من الأسس:

الحال تقترن بالزمان الحاضر / الحال ما عليه الإنسان من الصفات.

❖ المقام يقترن بالمكان / المقام بمعنى الرتبة.

والتفاوت بين المقامات يستتبع تفاوتاً في الحالات؛ والعكس صحيح، فالحال النفسية للمخاطب (خلو الذهن أو الشك أو الإنكار) تقتضي مقاماً (مرتبة من مراتب الكلام) مناسباً (التأكيد أو الخبر العاري من المؤكدات،...) وقد ينزلُ المخاطَبَ غيرَ الحال التي يعلم المتكلم أنه عليها؛ فيورد المقام طبق الحال التي نزلها المخاطب غيرَ المخاطب لا طبق حاله الأصلية، وذلك تحقيقاً لغرض من الأغراض التي نزلها المخاطب لا طبق حاله التي تصطلح على اعتبارها أبعاداً تداولية. وسماها البلاغيون «خروجاً عن مقتضى الظاهر».

وإنّنا لم نر الشراح يعنون بجرد المقامات فضلاً على وضع أصنافية تستقصيها، بل هم في الغالب يعرضون بعضها عرضاً سردياً الغاية منه إفادة القارئ المتعلم وإقناعه بوجاهة القول باستتباع تفاوت المقامات لتفاوت الأحوال، والحال أن الأمثلة الواردة على ذلك في بعض الشروح[2]، إنّما تشير إلى تفاوت المقامات في حد ذاتها فقط دون تعليق لها بالأحوال، (وقد يكون سبب ذلك شدة ظهور الأحوال؛ لأن الأمثلة الواردة إنما هي قرآنية كثيرة التداول؛ كقوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ

---

1. شروح التلخيص، حاشية الدسوقي، ج1 ص.153.
2. عروس الأفراح للسبكي، ج1، ص130.

﴿ٱلرَّسُولَ﴾ (المزمل، الآيتان 15 و16)، فإيراد (الرسول) معرفا بـ «لام العهد الخارجيّ الصريحيّ» كما يقول الشرّاح يحقق فضلاً على انسجام الخطاب وتمتين لحمته، يحقق تأدية المعنى المطلوب دون الحاجة إلى استخدام طريقة في التعريف أقوى (كالتعريف بالعلمية)، والحال أنّ المقام يقتضي التعريف باللام فحسب، فلو قيل (فعصى فرعون موسى) لأوقع ذلك في اللبس ولأمكن عدم المطابقة بين مدلول (رسولاً) ومدلول (موسى)، والحال أنّهما متطابقان: فقد سكت عن إيراد اسم العلم- رغم كونه مقصوداً ورغم كونه أرفع درجة في التعريف- واستعمل التعريف باللام بشكل يناسب مقام التعريف وحال معرفة السامعين انطلاقاً من حصيلة معارفهم الإيديولوجية بأنّ الرسول الذي أرسل إلى فرعون هو موسى. والحاصل أن المخاطَب يتذكر موسى دون أن يقرأ اسمه في الآية، بشكل أبلغ وأضمن مما لو أنه قرأه فيها، ولعل ذلك يذكرنا بمصطلح «الاستراتيجية التداولية» عند هرمان باريه [(1)].

وقد يقول قائل: إنّ هذا المثال المحلل لا يحتوي حالاً من أحوال المسند إليه، ولا نردّ عليه إلا بما قاله الدسوقي: «ولكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح» [(2)].

وبعد، فلقد وقفنا من خلال نظرتنا إلى مدونة شروح التلخيص على حقيقة مؤداها ثراء التراث البلاغي العربي، وعلى حقيقة أخرى، هي حاجتنا اليوم إلى التسلح بالصبر وكد الرؤية في سبيل الملاءمة بين روح التراث من جهة ومقتضيات الرهانات العلمية في هذا العصر الذي جلله تصاعد مهول في العلوم اللغوية كمّاً وكيفاً، حتى لا نكاد نلمّ بنظرية حتى تزحف عليها نظريات تفد فتحلّ محلّها؛ وتُراجَعُ أشدُّ مصادرات النظرية السابقة بداهةً، وهكذا دواليك، من جهة أخرى.

وربّما رجونا- نحن دارسي البلاغة العربية- في هذا العصر الذي تُقاس فيه اللغات بمواقعها على الشبكة العنكبوتية؛ وبمكتباتها الافتراضية،

1- H.Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation, Peterlang, Berne, 1987, p.221.
2- حاشية الدسوقي، ج1، ص 322.

وباعتمادها في العلوم الحيوية؛ رجونا أن يشاطرنا الناس رأي أبي الريحان البيروني (ت440هـ) أنّ «الفضيلة الذاتية للشيء غير المنفعة العارضة لأجله»[1].

ولكن الثابت لدى الباحثين أنّ وضع البلاغة الحرج ليس أمر طارئاً؛ ألم يقل أنطوان كمبانيون[2]، في فصل تعارض خاتمتُه عنوانَه الذي هو «إعادة الاعتبار للبلاغة في القرن العشرين»، يقول في خاتمته: «وهل كان تاريخ البلاغة إلا سلسلة طويلة من عمليات سوء الفهم لطبيعة البلاغة ولوظيفتها المتجادل عنهما دائماً؟»[3].

1- أورده د.محمود فهمي حجازي في مقال البيروني «البحث عن الفضيلة في العلم المطلق» مجلة العربي، العدد 516، نوفمبر، 2001.

2- Antoine Compagnon.

3- ورد في تاريخ البلاغة في أوروبا الحديثة من سنة 1950، إشراف مارك فامارولي، P.U.F، 1999، ص1280.

منزلة الحِجَاج في التداولية

يتناول هذا البحث منزلة الحجَاج في التداولية[1]، بوصفه أحد أهمّ أركان التداولية إلى جانب نظرية الأعمال اللغوية، وقد مهدنا للحديث عن الحجَاج في التداولية بتعريف «البلاغة الجديدة» تعريفاً يُميّزها من «البلاغة الحديثة». كما يهتمّ البحث بموقع النظريات الدلالية ذات التوجه المنطقي اللسانيّ ضمن التيار التداوليّ، وذلك بالتركيز على بعض إسهامات أوزفالد ديكرو في هذا المجال.

1- البلاغة الجديدة:

تُعَرّف البلاغة الجديدة بأنّها نظريّة الحجَاج التي تهدف إلى دراسة التقنيات الخطابية، وتسعى إلى إثارة النفوس، وكسب العقول عبر عرض الحُجج، كما تهتم البلاغة الجديدة أيضاً بالشروط التي تسمح للحجاج بأن ينشأ في الخطاب، ثمّ يتطوّر، كما تفحص الآثار الناجمة عن ذلك التطوّر.

هذا التعريف يبيّن إلى أيّ مدى تمثّل البلاغة الجديدة استمراراً للبلاغة الكلاسيكية، وإلى أيّ مدى تختلف عنها. « في التقاليد الغربية طبعاً[2]، وربّما انسحب ذلك على مسار البلاغة العربية بوجه من الوجوه ». إنّ البلاغة الجديدة تُواصل بلاغة أرسطو من حيث توجّهها إلى جميع أنواع السامعين. إنّها تحتضن ما يُسمّيه القدامى فنّ الجدل (طريقة النقاش والحوار عبر الأسئلة والأجوبة، المهتمّة خاصّة بالمسائل الظنّيّة)، وهو ما حلّله أرسطو في كتابه «الطوبيقا» الذي يعرض التفكير الذي وَسَمه أرسطو بالجدليّ، والذي يميّزه

1- يمثل هذا الفصل صيغة معدّلة من باب«مدخل إلى الأبعاد التداولية»، أنجزناه في نطاق شهادة الدراسات المعمقة في كلية الآداب بمنوبة– تونس، 2003.

2- لعلّ أبرز من أشار إلى ذلك جيرار جينيت (G.Genette) في فصل بعنوان: البلاغة المنحسرة (la rhétorique restreinte) ضمن «كتابه مجازاتIII» (Figures III). وكذلك أوليفيي ريبول في كتابه«البلاغة».

O. Reboul: La rhétorique, coll. que sais-je, PUF, Paris, 1984.

وانظر كذلك: حمادي صمود (وغيره): أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، كليّة الآداب منّوبة، 1998، المقدّمة ص. ص11 ـ 48.

عن التفكير التحليلي للمنطق الصّوري. نظريّة الحجَاج هذه سُمّيت بلاغة جديدة لأنّ أرسطو، ورغم الصّلة التي يعقدها بين البلاغةَ والجدل، قد طوّر الأولى فقط على أساس المستمعين / المخاطَبين.

فضلاً على ذلك ينبغي الإشارة إلى تعارُض البلاغة الجديدة مع تقليد البلاغة الحديثة، وهي بلاغة أدبيّة صرف، من الأفضل أن تُدعى أسلوبية. إنّها تختزل البلاغة في دراسة الوجوه الأسلوبية، فالبلاغة الجديدة على عكس البلاغة الحديثة، غير معنيّة بشكل الخطاب من أجل الزخرف أو القيمة الجمالية، بل من جهة كون ذلك وسيلة للإقناع، وخاصّة وسيلة للإبداع أي «الحضور»، (أي جلب أشياء إلى ذهن السّامع ليست حاضرة في ذلك الحين)، وذلك عبر تقنيات التّمثّل [1].

2- التداولية والحجَاج

إنّ أخذ الحجَاج في الاعتبار في الدراسات التداولية هي خصيصة للسنوات الثمانين من القرن العشرين، تشهد على ذلك البيبليوغرافيا وتوضّحه المفاهيم. إذ يجمع جون بليز غرايز [2] بين المنطق والحجَاج، أمّا روبار مارتان [3] فيُدمج مفهومَ ممكن الوقوع في نظريته الدلالية، وقدَ عاد أوزفالد ديكرو أخيرا إلى مفهوم المواضع لوصف آليات اللغة الحجَاجية.

هذا التفاعل بين البحث التداولي والبحث البلاغي في ما يتعلّق بالحجَاج أدّى بنا إلى اقتراح عرض الاتّجاهات الأساسية لدراسة الحجَاج في البحوث التداولية. واختياراتنا من بين مختلف النظريات التداولية تَستجيب لهاجس التنظيم المنهجيّ للأبحاث، وإنّ طبيعة علاقتها بالحجَاج هي التي حدّدت نظام تقديم النظريات المختلفة. لذلك فإنّ عرْضنا -الّذي لا يطمح أبداً إلى

1-Charles Peirce: The new rhetoric , art. In The new encyclopaedia Britannica , vol. 15, p-p 803 – 805.

2- تحدث غرايز (Jean-Blaise Grize) عن المنطق الطبيعيّ، وحاول أن ينشئ منطقاً خاصاً بالخطاب، يتم من خلاله عدم إهمال الاختلافات التكوينية بين اللغة والمنطق الرياضيّ. وتقترح هذه النظرية نمذجة الاستراتيجيات الحجاجية والعمليات الخطابية المنطقية التي يحقق المتخاطبون بفضلها ويعدّلون ما يرسمونه من تمثلات (schématisations).

3- حاول روبير مارتان (Robert Martin) أن يبلور، في نظريته «عوالم الخطاب» منطقاً مخصوصاً باللغة ببيان أن اللغة، على عكس النظام الصوريّ، غير قابلة للتفكير فيها بشكل كامل، (فهي تحتوي على جمل غير مفهومة، وعبثية وغير ملائمة)، كما أنها ليست ثابتة (فمجموع القضايا التي يعتبرها المتكلم صحيحة، يتغير بفعل الزمن).

أن يكون استقصائياً- لا يراعي الترتيب الزمني لنشأة النظريات، بيد أنّه يستجيب لنظام منطقي قابل للتحليل حسب منظورات ثلاثة كبرى: منطقي ولغوي ومُحادثيّ.

2-1 المنظور المنطقيّ:

يرى اعتمادَ منطق خاصّ باللغات الطبيعية. وتجسّد هذا التمشّي نظريتان أساساً:

(أ) اللسانيات النفسية المعرفية: التي يُبحث فيها عبر تحليل الخطاب والمحادثة عن إنشاء منطق للتفكير في اللغة الطبيعية. هذا الضرب من الأبحاث طوره جورج فينيو وجون بليز غرايز وفريديريك ناف. لكن مفهوم التضمّن كما حدده هـ.بول غرايس، يعد سمة قارّة (في تلك الأبحاث). بهذه العبارة (التضمن) يعني غرايس إجراء حساب المفهوم الذي يضعه المخاطب انطلاقاً من تلفظ المتكلم ومن حكَم المحادثة التي تماثل قواعد المحادثة التي يراعيها مجموع المتكلمين في إطار ثقافي معين (نحو قاعدة الكمية، أو قاعدة الاستقصاء التي تعني أن نقول كل ما نعرف). والحال أنّه في حساب المفهوم وهو تفكير تأويليّ، من المثير ملاحظة أنّ حكَمَ المحادثة تقوم بدور المقدمة الصغرى في القياس:

أ قال س

والحال أن كل تلفظ يطابق الحكم المحادثية أو كل انحراف عن هذه الحكم يفسر باحترام إحداها، وليكن، مثلاً، مبدأ الاستقصاء: أ بقوله س، قال كل ما يعرف.

فتأويل الملفوظات، يمكن أن يعبر عنه في شكل استنتاج قياسيّ، بل أكثر من ذلك، إنّ الخاصية الإضمارية للقياس تفسر بحال الضمني أو المقتضى في القضية المشتقة من حكم المحادثة. إن التضمن بوصفه مثالاً استدلالياً، يعيد للحجة المنطقية الأرسطية راهنية فريدة.

(ب) علم الدلالة المنطقي لروبار مارتان الذي يجرب تكييفاً منطقياً للحوارات اللغوية، انطلاقاً من إعادة تشكيل مفهوم الحقيقة في العلاقة بين الجمل تحديداً. وإذا كان مستحيلاً بيان عمق هذا العمل، فإننا نركز بالمقابل على أهمية مفهوم ممكن الوقوع النظرية. إنّ علم الدلالة المنطقيّ لروبار مارتان هو في الواقع محاولة وصف لساني لممكن الوقوع. إنّ صناعة المعنى وتأويله في اللغات الطبيعية يقومان على علم دلالة «ضبابي» أو علم دلالة

«غير صارم في صحته»، حيث على اللساني أن يحدد قواعده الوظيفية. وقد ابتكر روبار مارتان لهذا الأمر مفهوم «عالم الاعتقاد» وهو: « مجموعة قضايا يعتبرها المتكلم صحيحة لحظة تكلّمه (وكذا الحال بالنسبة إلى القضايا الخاطئة) أو التي يبحث عن تصديقها كما هي».

إذا اعتبرنا أن المصدر الأساسيّ للتنويعات الدلالية لما هو صحيح هو إدراكنا أن عالم اعتقاد كل مخاطب- كما تم تعريفه- يمكن تشبيهه برأي مصغر خاص بكل مخاطب. فالتسلسل الخطابيّ أو الحواريّ يتحدّد عبر هذا العالم الذي ينبغي للمخاطب أن يجعله لنفسه أو أن يرفضه، مُنتجاً بدوره عالَمَ اعتقاد مناهضاً (مضادا للعالم) أو مغايراً بصورة جذرية (غير متجانس مع العالم). ورغم أن هذا التقرير مختزل، فإنه يؤكد اهتمام مثل هذه النظرية بأحد التطبيقات الحجَاجية في الخطاب، وأخذه بعين الاعتبار، كما يلفت الانتباه إلى الاستيعاب المذهل لعلم الدلالة المنطقيّ لإشكالية المواضع الأرسطية.

2-2 المنظور اللغويّ:

إنّه منظور يتبلور في أبحاث أوزفالد ديكرو الحالية عن الحجَاج في اللغة. وبخلاف المنظور السابق فإن البنى الحجَاجية ليست ذات طبيعة منطقية، ولكنها لغوية بالأساس، داخلة في اللغة: التي تحتوي في بنيتها على معلومات تتعلق بالحجَاج، هذه المعلومات يمكن تشبيهها وظيفياً بتحديد مسبق للتسلسلات الخَطابية.

فالملفوظات تختص إذن، بقطبية حجاجية، أي بكفاءة في الدخول إلى محمل لغويّ موجه نحو استنتاج دقيق (وعدم قدرتها بالتوازي على الدخول في محمل موجه نحو الاستنتاج المضاد). إنّ أعمال أوزفالد ديكرو وجون كلود أنسكمبر تتميز عن النظريات التداولية الأخرى بمصادرة مخصوصة: إنهما يعتبران أن هذه القطبيات الحجَاجية ليست مضافة إلى الملفوظ، ولكنها مسجلة في اللغة بوصفها أساساً لكلّ دلالة. إنّ الحجَاج في نظر هذين اللسانيين لم يعد نشاطاً لسانياً من بين أنشطة أخرى، ولكنه أساس المعنى نفسه وأساس تأويله في الخطاب.

«إننا نريد أن نصل إلى القول إن الإخبارية في الواقع تعدّ من درجة ثانية بالمقارنة مع الحجَاجية. فالزعم بوصف الحقيقة قد لا يكون إذن إلا قناعاً لزعم أكثر جوهرية بممارسة ضغط على آراء الآخر».

وأخيرا، فإنّ نظرية المواضع المشار إليها آنفاً وهي المرحلة الأخيرة في النظرية، تريد أن تمد مفهوم حجاج العوامل الحجَاجية على مجموع الجملة، قصد حسابات التسلسلات الممكنة. لذلك يصادر أوزفالد ديكرو على وجود مواضع في كل لسان من صنف: كلما كان س، كان ص أو كلما لم يكن س، لم يكن ص، الذي يقيّد الاستعمال الحجَاجيّ للغة. وهنا نتذكر صيغة الموضع المسمى كلما كان وكلما لم يكن في مصنف أرسطو. ولكن القياس يمتد عندما نعتبر مقوّمات الموضع- الكونية، العمومية، التدرج- ولا سيما المقوم الأول:

«أقصد بـ»الموضع «مبدأ حجاجياً له، على الأقل، الخصائص الثلاث التالية: أولا، هو «كوني»- بمعنى (...) أنّ جماعة لسانية من المفترض أنها تقول به، وهي جماعة ينتمي إليها، على الأقل من يجري التمشي الحجَاجي- (فالمتكلم هو) المصدر- ومن يتجه إليه هو الهدف (...) (في حالة الملفوظ الطقس حار، فلنذهب للسباحة) قد لا نتعلل بالحرارة لنطلب الذهاب إلى السباحة لو لم نفترض أن الشخص الذي نكلمه، يقول هو الآخر بقاعدة تسمح بالمرور من أحدهما إلى الآخر، وفي هذه الحالة فكرة أن الحرارة تجعل السباحة ممتعة: وإلاّ فإنّ الحجة تسقط».

إنّ مقوّم الكونية، مفهوم قريب جداً من الرأي (الدوكسا) عند البلاغيين، وهو يبرهن على أن بناء الإشكاليات، دون أن ننفي الاختلاف، يتجاوز الافتراض المعجميّ الوحيد.

2-3 المنظور المحادثيّ:

إذا كانت البنية المنطقية للتفكير في منشأ اللغة: فإن الخطاب والتبادلات اللغوية هي مصبّها، ذلك هو المنظور المحادثيّ (كما شرحه باحثون في جامعة جينيف من أمثال جاك موشلر) وهي أعمال تتوجه إلى وجهة مزدوجة:

- دراسة نظامية للروابط الحجَاجية وعوامل أخرى للتسلسل اللغوي (إذن، في النهاية، في العمق ومع ذلك، إلخ.) مما يسمح بإنشاء تحليل مصغر للمحادثة.

- دراسة بنيوية للمحادثة ولوحداتها الصغرى (حديث، تدخل) بالنظر إلى غايتها، أي مقصدها الحجَاجيّ. وهذه المقاربة تمنح التحليل الأدبي فائدة تحليل موسع، أي إنّها تتخذ وحدات كبرى من النصّ موضوع دراسة، متجاوزة

بذلك حدود الملفوظ فحسب. مما يفسر أنّ بعض المنظرين للتحليل المحادثيّ قد طبقوه على النصّ الدراميّ.

وأخيراً، فإنّ إطار المحادثة، هو بالتوازي إطار نظرية أساسية في تاريخ التداولية/ نظرية قوانين الخطاب التي أنشأها هـ.ب. غرايس؛ وحسب افتراض غرايس، فإن هذه القوانين تشكل المبادئ المنظمة لكل محادثة التي ينبغي أو يفترض أنّ كل متكلم يراعيها. الافتراض الأول يتمثل في أن المحادثة باعتبارها عملاً اجتماعياً للعلاقات بين البشر، محكومة بمبدأ التعاون. وإذا لم يكن المبدأ قشرياً في الواقع – أي إننا لا نزعم إكراه الناس عليه في المحادثة الواقعة– فإن وظيفته تأويلية، ذلك أنّ مبدأ التعاون يؤسس تأويل معنى الملفوظ، بما أن هذا الأخير يعتبر بالضرورة إمّا مراعياً لقوانين الخطاب أو مخالفاً لها.

إنّ قوانين الخطاب، في استنادها إلى جماعة مستعملي اللغة، تصل في النهاية بين التحليل الحجَاجيّ وعلم اجتماع الخطاب، كما طوره باحثون من أمثال إرفنغ غوفمان أو جون غمبرز، وهكذا نلمس أطراف بحثنا وذلك بإعطائنا التداولية امتدادها الأقصى الذي يسع مجموع الظواهر اللسانية في نظرية عامة للعمل. فالطريق الذي سلكناه أننا أتبعنا نظاماً قياسياً بنظام إنتاج الخطاب الذي تسهر عليه البلاغة – أي من ابتكار الحجج منطقياً إلى إنجاز الخطاب اجتماعياً. وذلك هو المقصد الأخير لهذا العرض: أنّ نتبيّن أنّ المباحث التداولية في الحجَاج تنطلق اليوم في مجموعها من الحقل البلاغيّ"[1]. ولكن كيف نستفيد من الحجَاج في التحليل التداوليّ، وما المقصود بالتداولية المدمجة؟

3 - التداولية المُدمجة والحِجَاج

تعرّف التداولية المدمجة حسب المعجم الموسوعي للتداولية بكونها «نظريّة دلاليّة تُدمجُ مظاهر التلفّظ في السّنّة اللّسانية (بمعنى اللّسانLangue عند دي سوسّير 1968)»[2] وليست مظاهرُ التلفّظ، في بعض وجوهها، سوى عوامل حجاجية تندرج في الأقوال فتكيّف تأويلها وفق غاية المتكلّم. وقد درس

1- Gilles Declercq: L'art d'argumenter: structures rhétoriques et littéraires, Editions Universitaires, 1995.

2- Anne Reboul & Jacques Moeschler: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique ,Ed: du seuil,1994 p.79

ديكرو ألفاظاً وكلمات مخصوصة لها قيمة حجاجية، ولكن قبل الانتقال إلى التحليل الحجَاجيّ ما معنى الحجَاج عند ديكرو؟

إنّ ديكرو يفرّق بين معنيين للَفظ الحجَاج Argumentation : المعنى العاديّ؛ والمعنى الفنّي أو الاصطلاحيّ، والحجاجُ موضوعُ النّظر في التداوليّة المدمجة هو بالمعنى الثاني.

3 - 1 الحجَاج بالمعنى العاديّ

يعني الحجَاج بمعناه العاديّ طريقة عرض الحجج وتقديمها، ويستهدف التأثيرَ في السامع، فيكون بذلك الخطاب ناجعاً فعّالاً، وهذا معيار أول لتحقق السمة الحجَاجية، غير أنه ليس معياراً كافياً، إذ يجب ألاّ تُهمَل طبيعة السامع (أو المَتقبّل) المستهدف. فنجاح الخطاب يكمن في مدى مناسبته للسامع، ومدى قدرة التقنيات الحجَاجية المستخدمة على إقناعه، فضلاً على استثمار الناحية النفسية في المَتقبل من أجل تحقيق التأثير المطلوب فيه[1].

3 - 2 الحجَاج بالمعنى الفنّيّ

أمّا الحجَاج بالمعنى الفنّيّ، فيدلّ على صنف مخصوص من العلاقات المُودَعَة في الخَطاب والمُدرجَة في اللّسان، ضمن المحتويات الدّلالية. والخاصّيّةُ الأساسية للعلاقة الحجَاجية أن تكون دَرَجيّة (Scalaire) أو قابلة للقياس بالدّرجات، أي أن تكون واصلةً بين سَلاَلمَ[2].

إنّ مفاهيم السُلّم الحجَاجيّ والتوجيه الحجَاجيّ يختصّان إذن بالعلاقة الحجاجيّة،سواء أحُدِّدت هذه العلاقة لسانيّاً أم اندرجت تداوليّاً. إنّه ضمن الحجَاج بمعناه الفنّي، نفهم إمكانيّة الدفاع عن أطروحة أولويّة الحجَاج على الإخبار. إنّه من زاوية النظر الإخباريّة (المستوفية شروط الحقيقة

1- Chaïm Perelman, Argumentation, art. In Encyclopaedia Universalis.
2- op. cit. p. 88
عن المنطق غير الصّوري انظر برلمان Perelman 1977، وعن المنطق الطبيعي انظر غرايز 1982و 1990 وغرايز (ط.) 1984 : بورال Borel وغرايز Grize وميفيل Miéville 1983، فينيو Vignaux 1976.

(Vériconditionnel[1])، تقريباً ق تستلزم لا – ق [2]، والحال أنّ جملةً لها شكل: تقريباً ق، لا تستدعي موضعاً (topos) يُمكن أن تستعمله جملةٌ لها شكل لا – ق، بل هي تستدعي موضعاً يمكن اعتماده مع جملةٍ لها شكل ق.

ويمكن ضرب هذا المثال لتتوضّح المسألة:

العشاء تقريباً جاهز.

هذه الجملة تعني أنّ العشاء ليس جاهزاً عند التلفظ بها، فلو كان جاهزاً لما أُحتيج إلى المُعدِّل (تقريباً)، ولكانت الدعوة إلى الأكل أولى من الإخبار عن الجاهزية، إذ المقام مقام ضيافة.

فإذا سمينا جاهزية العشاء (ق) وسمّينا عدم جاهزيته (لا – ق)، فإنّ الجملة المذكورة تدلّ على (لا – ق)، ولكن لننظر في المثال التالي:

– تقريباً أنهيتُ قراءة الكتاب.

إنّ سامع هذه الجملة لا يهتمّ بأنّ (تقريباً) تؤدّي معنى (لا – ق)، أي (عدم إنهاء قراءة الكتاب)، بل يهتمّ بأنّ مسألة الإنهاء في حكم المحسومة، وإن لم تتحول إلى واقع، وهذا ما أشرنا إليه بالقول إنّ جملةً لها شكل: تقريباً ق، لا تستدعي موضعاً topos يُمكن أن تستعمله جملةٌ لها شكل لا – ق، بل هي تستدعي موضعًا يمكن اعتماده مع جملة لها شكل ق؛ وذلك لأنّ العُرف الجاري في المحادثات يركّز على تفويت في القِيمة المنطقية للقول لصالح قيمة تداولية تواصلية.

إنّ القيمة الحجاجية (تحديد السلّم الحجاجيّ الذي ينبغي أن يُوضَع عليه الفعلُ الذي يُحدّده الملفوظُ) هي الأوْلى إذن بالنّظر إلى القيمة الإخبارية [3].

1- وجهة النّظر المستوفية شروط الحقيقة، أخذنا ترجمة هذا المصطلح عن عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، سلسلة لسانيات، المجلّد 13، 2001،ج.1، ص30.

2- يمكن أن نضرب مثالاً على ذلك: يسأل الزوج زوجته: هل العشاء جاهز؟ فتجيبه: هو تقريباً جاهز. فالجواب يستلزم أنّه غير جاهز.

3- Ibid p. 89.

إنّ التداولية المُدمجة (pragmatique intégrée) تعتبر أنّ القيمَة الإخباريّة للملفوظ قيمةٌ ثانويّةٌ بالنّظر إلى قيمة الملفوظ الحجاجية [1]. من هذا المنظور نرى أنّ «المجال التداولي هو قاعدة التركيبة الجامعيّة، حيث الإعراب والدّلاليّة لا يحتلاّن إلاّ مواضع التجريد دون توافُق منطقيّ نظريّ، ما لم يرتبطا بقاعدتهما المؤسَّسة» [2]. ويلاحظ هرمان بارّيه أنّ «مشكل إمكانية وجود تداوليّة بوصفها أساساً مُدمجًا للنظرية اللسانية وحتّى للنّحو، يتحقّق بوصفه نقاشاً يتّصل بتحديد التداولية والدّلاليّة (بارّيه، 1980)» [3]. من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ أوزفالد ديكرو Oswald Ducrot، قد انخرط في التداولية اللسانية في السياق الفرنكوفونيّ، وقد سبقته أعمال جون لنشو أوستين John Ling show Austin ولا سيّما كتابه «كيف نصنع أشياءً بالكلمات» ومصنّفات جون سورل John Searle وخاصّة كتابه «الأعمال اللّغويّة»، وقد كانت ذات طابع فلسفيّ، باعتبار انتماء أعلامها إلى الفلسفة التحليلية، ضمن التقاليد الأنغلوسكسونية، كما انصبّت أعمالهم على تصنيف الأفعال في اللّغة الطبيعية (اللّغة الإنجليزية) إلى أفعال تقريرية وصفية وأخرى إنجازية أو إنشائية... وقد اهتم هؤلاء بأن يقفوا على الآثار اللسانية في بعض الآليات العامّة التي أنشؤوا لها نظرية تُعرف بنظرية الأعمال اللغوية.

إنّ التلفظ بقول، يعني إنجاز عمل لاقوليّ (كالوعد والأمر...) وإنجاز عمل أثر للقول (كالإقناع والتخويف...). ومن ثمّ ظهرت نظرية اقتضاء المعنى واستلزامه. وهذا يدلّ على توجّه اللسانيات إلى ضُربين من الانفتاح الدّاخليّ بين مختلف فروعها، والخارجيّ مع القطاعات العلمية المجاورة كالمعلوماتية وعلم النفس، وغيرها.

فمن مظاهر تطوّر اللسانيات داخليّاً إعادة النظر في منزلة التداولية، فبعد أن كانت التداولية «سلّة مهملات»، على حدّ عبارة بار هيلال [4] توضع فيها المسائل التي يستعصي حلُها في النحو والدلالة، شهدنا تحوّلاً في الرؤية إلى

1- Jacques Moeschler et Anne Reboul: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Ed. du Seuil,1994, p. 87.
2- Herman Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation, Berne, 1987, p. 208.
3- Ibid.
4- Francis Jaques, Pragmatique, art. In Encyclopaedia Universalis.

التداولية يعود الفضل فيه، بدايةً، إلى فلاسفة اللغة بيرس وموريس وكارناب، و «فلسفة اللغة العادية» لمدرسة أكسفورد (أوستين وسورل)، ثمّ واصل أ. ديكرو العمل(وغيره من الباحثين، من أمثال جون كلود أنسكمبر وهرمان باريّه [1]) على هذا الأساس.

لا تبدو نظريّة ديكرو منحصرة في بُعد من الأبعاد، بل هي متشعّبة الفروع، ثمّ إنّ صاحبها ما انفكّ يطوّرها ويعدّل بعض عناصرها، وذلك في إطار النقد الذّاتي وسنّة تطوّر المعارف وثراء التجارب... لذلك من العسير الإلمام بنظريّة ديكرو بطمّ طميمها في هذه الورقات القليلة، لذلك سنوجز القول في شقّ من مباحثه هو ما تعلّق بنظريّة التداولية المُدمجة، مركّزين فقط على مسألة الوظيفة الحجاجية للّغة.

4- السلالم الحجاجية

4-1 الحجَاج والبرهنة

يمكن الانطلاق من هذين الملفوظين:

(أ) لم يقرأ كل كتب الجاحظ

(ب) قرأ بعض كتب الجاحظ

فنعتبر أنّ الملفوظ الأوّل (أ)، موجّه بالضرورة نحو استنتاج سلبيّ من جنس: الشخص المتحدث عنه محدود المعرفة ببلزاك. أمّا الملفوظ الثاني (ب) فعلى العكس من ذلك-إذ يرى ديكرو أنّه موجّه نحو استنتاج إيجابيّ، من جنس: الشخص المتحدَّث عنه يعرف الجاحظ.

وقد يتدخّل، كما يفترض ديكرو ذلك، باحث في علم النفس فيضع اختباراً يفحص هذا الاعتبار، ويطرح هذا الباحث على طلبته المختصّين في اللسانيات، السؤال التالي: «أردتم معلومة من المعلومات حول قسم من أقسام «البيان والتبيين» (كتاب للجاحظ)، وأنتم مخيّرون في الحصول على المعلومة بين أن تتوجّهوا إلى أحد المخبريْن: زيد أو عمرو. فجواب زيد هو (أ) وجواب عمرو هو (ب)، فأيّ المُخبريْن تختارون؟». ودون تردّد اختار الطلبة زيداً. وهذا

1- Herman Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation, Berne, 1987, chap7: la pragmatique intégrée.

مفهوم، فالذي يقول إنّه لم يقرأ كل كتب الجاحظ، ينبغي أن يكون قرأ على الأقلّ عدداً مهمّاً منها، أمّا الآخر الذي يقول إنه قرأ بعض الروايات، فلا يمكنه أن يكون قرأ كثيراً منها. فعلم النفس، على ما يبدو إذن، يفنّد ما قدّمه ديكرو على أساس كونه نتيجة لسانية: أمّا بالنسبة إلى هذا الأخير فإنّه يرى أنّ (ب) هو الموجّه وجهة استنتاج إيجابيّ بالقياس إلى المعارف الجاحظية التي يمتلكها الشخص المعنيّ: أمّا (أ) فهو المُوجّه نحو استنتاج عدم المعرفة. إنّه توجد طريقتان على الأقلّ للإجابة - بعد سنوات طويلة من التأخّر- على مثل ذلك الاعتراض، وعلى سائر الاعتراضات المماثلة التي نستشفّها من الأثر النفسيّ للملفوظات. وتتمثّل أضعف الطريقتين من وجهة نظر ديكرو في اعتبار الطلبة المُستجوَبين غير مدركين لسانياً للتمييز الضروريّ بين المعنى الحرفيّ للملفوظ وقيمة التلفّظ به في سياق مُعطىً. ويكفي إذن إرجاعهم إلى سواء السبيل بإرشادهم إلى ما نعدّه الآن من أبجديات علم الدلالة المسمّى «منطقياً»:

إذا كنا بقولنا (أ)، يُفهم منّا أنّ زيداً قد قرأ قسماً هامّاً من «البيان التبيين»، فليس ذلك بسبب ما يقوله (أ). ولْنفترضْ، في الواقع، أنّ زيداً قرأ كتاباً واحداً، أو أنّه لم يقرأ أيّ كتاب للجاحظ: فإنّه يكون صحيحاً حتى في هذه الحالة الأخيرة، أنّه لم يقرأ كتب الجاحظ كلها.

إذن (أ) في حد ذاته (أي حسب معناه الحرْفي) لا يوفّر لنا أيّ سبب لنفكّر في أنّ زيداً هو قارئ للجاحظ. فاللسانيّ الجيّد هو الذي يختار (في الاختبار المعروض آنفا) عَمْراً حيث القول (ب) يضمن أنّه قرأ على الأقلّ كتابين، دون أن نُقصيَ أنّه قرأ كثيراً، وربّما يكون قرأ جميع كتب الجاحظ.

إنّ الذي أدّى إلى الاختيار الآخر في الإجابة على الاختبار، هو أنّنا اعتبرنا الشروط الخارجية التي تقود إمّا إلى قول (أ) أو قول (ب)، وذلك بإهمال المعنى الحرْفيّ. فإنّ التلفظ بـ (أ) إذا فكّرنا في أنّ زيداً قرأ عدداً قليلاً من كتب الجاحظ، مما يُعدّ في غير موضعه (وربّما عُدّ خداعاً): فمن الأنزه إعطاء المعلومة التي نعرفها كاملة والقول بصراحة: لم يقرأ الجاحظ البتّة. وبالمثل، فإننا نغالط العالم عندما نتلفّظ بـ (ب) إذا علمنا أنّ عمْراً شغوف بأدب الجاحظ. إنّ أولوية اهتمام المتكلم بأن يكون متعاوناً مع مخاطبه، تفرض عليه أن يقول كل ما يعرفه،

بأن يؤكّد: لقد قرأ للجاحظ كثيراً من الكتب. والخلاصة: أنّ نتيجة الاختبار المزعجة مردّها إهمال التعليمات المشكّلة في الاختبار الذي يُراد له أن ينبنيَ على الملفوظات لا أن تُستنتج خلاصات نفسية منه انطلاقاً من سلوك المتلفظ.»

إذا كانت إجابة من هذا القبيل ممنوعةً علينا، فلأنّها تعود إلى مقابلة بين معنى الملفوظ وقيمة التلفظ، أي بعبارة أخرى لأنها تعود إلى مقابلة بين علم الدلالة والتداولية. والحال أننا، على غرار ديكرو، نرفض هذا التقابل، بل أكثر من ذلك، فإنّ نظرية الحجَاج والسلالم الحجاجية تهتم تحديداً بتعزيز ذلك الرفض، وذلك ببيان أنّ معنى الملفوظ، حتى عندما نُعطي لكلمة معنى مفهومها الأضيَق، المستمدّ من النحو، لا يمكن أن يُوصف دون إحالة على بعض مقاصد التلفظ. وحسب هذه النظرية، من المستحيل عزل أيّ جزء من المعنى لا تكون الوظيفة التلفظية قد وسمته: إن القول مُسجَّل في المَقُول، على حدّ عبارة ديكرو. إنّه من المحزن حقّاً، يواصل ديكرو، أن نتبنّى الموقف الذي يريد إقصاء نظرية، في الوقت الذي نسعى فيه لإنقاذها. وعلى كل حال، فإنّه لأمر يثير المفارقة أن ندافع عن الدور الأساسي والتأسيسي للتلفظ مع حجج أولئك الذين يحددون مجال التلفظ، ولا يعتمدونه إلا بعد لأي لتلطيف معطيات يحملها الملفوظ، أو لدعمها، أو لإكمالها، أو لتعديلها، بمعزل عن التلفظ، في «معناه الحرفيّ».

وها أنّه بوسعنا أن نحاول، بطريقة مغايرة، التوفيق بين النظرية الحجاجية والاختبار «النفسيّ» الذي يقابلها. ويدل الرجوع إلى صلاحية أجوبة المُستجوَبين، فإننا نضع السؤال ذاته في حيّز التساؤل، أو بصورة أدقّ، نضع إفادته موضع التساؤل. فنتساءل – وقد أُعطيَتْ لنا معلومات صادرة عن ملفوظَين– أيّ الملفوظين يسمح لنا أكثر من الآخر باستخلاص نتيجة. والحال أنّ الملفوظ:

(أ) لم يقرأ كلّ كتب الجاحظ.

ينزع بلا ريب أكثر من الآخر إلى التفاؤل بالمعرفة التي يمتلكها المتحدّث عنه عن آثار الجاحظ، فيكون من المعقول جداً اختيار زيد. وههنا من الملائم

أن نجعل (أ) ملفوظاً يحتجّ ضدّ تلك النتيجة المتفائلة، تلك النتيجة التي سيخدمها الملفوظ (ب) (ولو كان ذلك بشكل باهت):

(ب) لقد قرأ بعض كتب الجاحظ.

وتلك هي الفكرة الأساسية في النظرية الحجاجية.

فالمفارقة الظاهرة - في ما نرى- تكمن في كون النظرية والاختبار لا يتجهان إلى الموضوع نفسه. إنّ ما تتحدث عنه النظرية، هو بدء تنفيذ الملفوظات في خطاب ما، لا معلومات تحتويها الملفوظات بمعزل عن أيّ خطاب. والنقطة الجوهرية، من هذا المنظور، أنّنا بتلفظنا بـ (ب)، يمكن لنا أن نُتبعه بنتيجة مثل: سيُعطيك المعلومة التي تريدها ربّما. والحال أنه من المستحيل قطعاً استخلاص تلك النتيجة أو أيّ نتيجة مماثلة، انطلاقاً من (أ)، بربطها بالملفوظ (أ) في خطاب حقيقيّ. فبقولنا (أ) نضع- على العكس من ذلك- كلامه في غرض مقابل، ونجعل ذلك الغرض مفيداً وضْعَ كفاءات المتحدث عنه موضع شكّ، أو على الأقلّ فإننا نقوم بتحديد كفاءاته. والملاحظة البارزة تتمثل في أنّ الملفوظ الذي يُعطي المعلومات الأقلّ تفاؤلاً، هو مع ذلك، وحده الذي يمكنه أن يُوضع في الكلام، في خدمة نتيجة متفائلة. هكذا، يتكشّف لنا لِمَ لَمْ يبلُغِ الاختبارُ النظريةَ التي يُفترَض أن يضعها موضعَ اختبار. إنّ الاختبار يتعلّق بالنتائج التي يمكن استخلاصها من ملفوظ، أي هو يتعلّق بالطريقة التي يُمكن أن نبرهن بها انطلاقاً من ملفوظ، أمّا النظرية فتتعلّق بالطريقة التي بها نستطيع استعمال ملفوظ في خطاب حجاجيّ.

ذاك هو التمييز الذي أراد ديكرو وضعه في مرتبة المسلّمات، متذرعاً بمناقشة «تجريبية نفسية-لسانية». إنّ البرهنة والحجَاج بالنسبة إليه، يتصلان بنظامين مختلفين تماماً، نظامُ ما نسميه عادةَ «المنطق» ونظامُ ما يسميه «الخطاب» [1].

1- الخطاب: إذا كان النحو يهتم بالجملة، أي بالوحدة اللغوية منتظمة في بنية إعرابية، فإنّ التداولية تهتم بالخطاب بما هو ملفوظ يقع في سياق لغوي ومقام تواصليّ، يدعى عالم الخطاب (**univers du discours**).

إنّ البرهنة كالقياس مثلاً، لا تمثل خطاباً، بالمعنى التامّ الذي يعطيه ديكرو للفظ الخطاب. إن الملفوظات التي تتركب منها برهنة منفصل بعضها عن بعض؛ بمعنى أن كلّ واحد منها يعبر عن « قضية» ما، أي هو يدلّ على حالة الأشياء في الكون (أو مجموعة حالات) مقدّمة سواء بوصفها واقعية أو مفترضة لذلك. فلا يتأسّس تسلسل الملفوظات، في برهنة، على الملفوظات في حد ذاتها، ولكن على القضايا المُعبَّر عنها بواسطة تلك الملفوظات، فهي تتأسس على ما تقوله الملفوظات أو تفترضه عن العالَم. فإذا استنتجنا الملفوظ ص من الملفوظ س فلأنّهما يعبّران عن حالة الشيئين ص و س على التوالي، وإن حالة س تجعل حالة ص ضرورية أو ممكنة. وفي الاختبار الذي ناقشه ديكرو أعلاه، دُعيَ المستجوَبون إلى البرهنة. ولذلك، فقد بحثوا عن النتائج الحاصلة عن حالات الأشياء في الكون التي تعرضها عليهم الملفوظات التي قُدّمتْ لهم. فإذا كانوا قد اختاروا المُخبر زيداً، فلأنّ المعلومة التي أُعطيتْ لهم عنه عبر الملفوظ (أ)، تسمح لهم بالتوقّع أنّه أوفر حظّاً من عمرو كما عرفوه عبر الملفوظ (ب)، لإعطاء المعلومة المطلوبة منه.

إنّ الوضعية مختلفة عن ذلك تماماً عندما يتعلّق الأمر بخطاب. إذ تسلسل الملفوظات في الخطاب ذو أصل داخليّ، إنّه يتأسّس على طبيعة الملفوظ ذاته، أو على معناه إن أردنا، وليس على حالة الأشياء في الكون التي يُحيل عليها. والحال أنّ الموضوع المركزيّ في النظرية الحجاجية هو أنّ معنى الملفوظ يحتوي إحالة على استمراره المتوقّع: فمن الجوهريّ بالنسبة إليه استدعاء هذه المتتالية أو تلك؛ وادّعاء توجيه الخطاب اللاحق نحو هذه الوجهة أو تلك. فإذا كان الملفوظ حجاجيّاً فليس فقط لأنّه يقول شيئاً ما عن العالَم ولكن لأنّنا نعتبره في حدّ ذاته، أي إنّه ليس مجرّد أداة موضوعية تحمل محتوى يربط بين الذات والعالم، بل الملفوظ ذاته يُسهم في إنشاء العالَم وتغييره. طبعاً، نحن لا نستطيع توقّع ما يمكن أن يكون تالياً له فعلاً: قد يكون صمتاً أو نهاية عدم تقبّل، أو لكْمة. ولكن هنالك متتالية «مُدَّعاة»، تلك التي يضعها الملفوظ بوصفها علّة وجوده، وهذه المتتالية كامنةٌ فيه كما أنّها خارجة عنه. ومن ثمة، فإنّ النظرية الحجاجية تتصل بالنظرية العامة التي سمّاها ديكرو «بنيوية الخطاب المثاليّ»، وحسب هذه النظرية فإنّ الكيان اللسانيّ يأخذ حقيقته من الخطاب الذي يندرج

فيه ذلك الكيان اختيارياً، بل من الخطاب الذي يقتضيه ذلك الكيان ويطالب به. وإن تلك المطالبة هي التي تكوّن الكيان اللسانيّ.

وبهذا المعنى، تتصل النظرية الحجاجية، كما بيّن ذلك أغز (E.Eggs)(1) ببلاغة المواضع الأرسطية أو الطوبيقى، كما ترجمها الفلاسفة العرب القدامى، (topiques) وهي تقوم على حسن توظيف الأساليب المتعلقة بأهداف المتكلم وبما يراه مناسباً للمقام من تخيّر الحجج الفعالة والملائمة والتي تضمن تأثيره في الجمهور المستهدف. وليست تلك الحجج من قبيل البرهنة المنطقية، بل هي تقوم على أدلة ظنّية، وترتكز بالأساس على ما يستسيغه الحس المشترك، ولها أهداف واقعية؛ من قبيل التأثير في القاضي (في مرافعة) أو في الناخبين (في خطبة يلقيها مرشح للانتخابات). فالمعيار المعتمد في انتقاء هذه الحجة أو تلك إنما هو مدى إمكانية إحداثها التأثير المنشود في الجمهور المستهدف.

إنّ الأبحاث المتعلقة بهذا الأمر، وقد قام بها ديكرو بصحبة جون كلود أنسكمبر(Jean Claude Anscombre) (وسمّياها «الحجَاج في اللسان»، تطمح إلى مدّ هذه الأطروحة إلى مدى أوسع من المواضع المشتركة التي بوّبتها البلاغةُ. وحسب وجهة نظرهما، فإنّ كلّ ملفوظات اللسان تأخذ وتقتلع معناها من جرّاء كونها تضطلع بدور مَن يُلزم المخاطَب باستخلاص صنف مُعيّن من النتائج. إنّ كلّ كلام هو إشهاريّ في جوهره. وليس الكلام إشهارياً فقط لكونه يحمل بعض المعلومات التي تجدها تفرض بعض النتائج. إنّه إشهاريّ لأنّ قيمته الداخلية تُطابق المتتالية التي يعلن عنها ذلك الكلام. إنّ ما يريد قوله، هو ما يريد أن يجعلَ الآخرَ يقولُه. هكذا تُقدّم ملفوظاتُنا ذاتَها بمعزل حتى عن كفاءتها في تأسيس برهنة، بوصفها أصل خطاب حجاجيّ أو استمراراً له(2).

إنّ هذه النظرة الجديدة التي تُدمج الحجَاج في صميم اللغة، تمثّل تحدّياً للنحو الكلاسيكيّ بوصفه العلم الذي ظلّ – طيلة قرون – يحتكر الظاهرة اللغوية تفسيراً وتعليلاً، فإذا باللسانيات منذ بداية القرن العشرين

1- E.Eggs: Die Rhetorik des Aristoteles, ein Beitrag zur Argumentations-theorie und zur Syntax von komplexen Sàtzen,thèse présentée à la Freie Universität de Berlin-Ouest,1977.

2- Oswald Ducrot: Les échelles argumentatives, Ed.Minuit, 1980, p-p.7-12.

قد جعلت اهتمامه منحصراً في الجملة (الاتجاه البنيويّ)، وظهر ما يسميه بعض الباحثين «نحو النصّ» (1)، فضلا عن تحوّل مسألة المعنى، في الدرس اللسانيّ، من الإقصاء والتجاهل إلى محاولة التقنين والضبط (من ذلك التحولات التي شهدها التيار التوليديّ التحويليّ في مختلف مراحله: النظرية النموذجية، النظرية النموذجية الموسعة،...، البرنامج الأدنى). ثمّ ها إنّ الثمانينات قد أعادت، شَبْكَ العلاقات بشكل غير مألوف بين النحو والبلاغة والتداولية، دون إهمال مظلّة العلوم المعرفية التي تشمل اللسانيات، وعلم النفس المعرفيّ، والمعالجة الآلية للغة، والذكاء الاصطناعيّ... فكيف أصبحت العلاقة بين مستويات التحليل اللسانيّ؟

5- الثالوث: النحو والبلاغة والتداولية

يذكّرنا قول فان دايك في كتابه «النصّ والسّياق»: «وكان ينبغي أن نخصّص أيضاً كيف أنّ التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنيات الدلالية السيمانطقية» (2)، يذكّرنا بقول أورده جار الله الزّمخشري صاحب الكشّاف «إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى» (3).

والفرق بين القولين أنّ الإشارة التي جاء بها دايك تحيل على العلاقة الجدلية عموماً بين المستوى الشكليّ والمستوى الدلاليّ، في حين تحيل ملاحظة الزمخشري على ظاهرة تختصّ بها العربية (وربّما اللّغات الاشتقاقية الأخرى كذلك) وتتعلّق بحمل الجذر معنى أصليّاً يظلّ محفوظاً في كلّ الصيغ التي يوضع فيها، وتنضاف إلى المعنى الأصلي معان صيغية تختلف باختلاف الصيغة. فملاحظة الزمخشري مبنية على استقراء للّغة العربية، أمّا إشارة فان دايك فعامّة تتّصل بإثبات قرابة / علاقة بين البنية الصرفية الشكلية والبنية الدلالية المعنوية.

1- انظر: محمد الشّاوش: أصول تحليل الخطاب: في النظريّة النحويّة العربيّة، تأسيس نحو النصّ، كليّة الآداب منّوبة، المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس، 2001.

2- فان دايك: النصّ و السّياق، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، إفريقيا الشّرق، 2000، ص18.

3- جار الله الزمخشري: الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ط.1، دار الفكر، 1977،ج I ص41.

يشير فان دايك إلى أنّ المستويين الشكليّ (الصوريّ) والدلاليّ لا يكفيان لتحديد بنية العبارة، بل من الضروري إتمام ذلك بمستوى ثالث هو مستوى فعل الكلام. ومن ثمّة تتميّز ثلاثة مستويات:

1. المستوى الصرفيّ التركيبيّ ﴿ يعتني بصورة العبارة ﴾

2. المستوى الدلاليّ ﴿ يهتمّ بمعنى العبارة ﴾

3. المستوى التداوليّ ﴿ يتعلّق بوظيفة العبارة ﴾

غير أنّ فان دايك يمتنع عن إعطاء حلّ لإشكالية العلاقة بين النحو والتداولية، سواء أقامت تلك الصلة على الاستقلالية المحفوظة لكلّ مستوى أم نشأت عن اندراج أحدهما في الآخر. وغير بعيد يلوح موقف هرمان باريّه – وإن كان تناوله للمسألة قائماً على الحرص على الوصل بين المستويين، أكثر من دايك– ولكنّه يقول بوجود حدود غامضة /غير مستقرّة بينهما [(1)].

ويشير دايك في أحد هوامش الفصل الأوّل، من كتابه، إلى مسألة تبدو لنا هامّة، تتعلّق بالصلة القائمة بين النحو والبلاغة، ذلك أنّه يقول: «إنّ صياغة القواعد التداولية من علم النحو تعني أنّ مثل هذا النحو ينبغي أن يفسّر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات «الصحيحة»؛ بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصليّة استخداماً مطابقاً، وتُسمّى القدرة الأخيرة «الكفاءة التواصليّة» [(2)].

يبدو دايك في هذه الإشارة، وكأنّه لم يخرج عن إعطاء دور بلاغيّ للنحو، فانتقاء العبارات المناسبة للمقام يدخل في إطار اهتمام البلاغيّ لا النّحويّ فيما نقدّر، إذ مراعاة مقتضى الحال ومناسبة المقال للمقام، ممّا يدخل في أدبيات علم المعاني.

1- يقول هرمان باريّه« إنّ الحدود بين النحو والبلاغة ليست مستقرّة، لا سيّما وأنّ معيار التمييز بين المنظورين ليست الاصطلاحية (**conventionnalité**)، بالمعنى الكلاسيكي للعبارة. فكلّما كانت إجراءات اكتشاف التداوليّة معقّدة وناقدةً، استرجعنا النحو في دائرة البلاغة وابتعدنا عن ظواهر ليست اصطلاحية إلاّ لسانياً».

Herman Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, Peterlang, Berne ,1987,p.217

2– فان دايك، النص والسياق، ص32، الهامش4.

ونرى أنّ باريّه يسمّي هذا الاتّجاهَ «إكسابَ النحو صبغةً بلاغيةً» (Rhétorisation de la grammaire) على أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر لا يتعلّق بتوسّع إمبرياليّ لأحد المستويين على حساب الآخر، ولكن نفهم المسألة على النحو الذي ذهب إليه فرنسوا راستيي (François Rastier)، إذ عدّ التداولية بديلاً للبلاغة الكلاسيكية [1] حيث تشتغل بأدواتها، وعلى ميدانها، ومن ثمة، فإنّ كسّر الحواجز بين النحو والبلاغة يعني من جهة أخرى إكساب النحو مسحة تداولية (Pragmatisation) على رأي «التداولية المدمجة». ويبدو أنّ فان دايك يتراوح في موقفه من النحو بين النحو «الضيّق» المنحصر فقط في علم التراكيب، وبين النحو بمعناه الواسع الذي يندرج فيه المكوّن التداوليّ والمرجع الدلاليّ وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية، وكذلك علم السيمانطيقا الكليّ [2]. ثمّ يقرّر أن يختار النّحو بمعناه الواسع، معلّلاً اختياره هذا بأنّه يمكّنه من تعليل عدد كبير من ضروب التعميم (في كلّ من الجمل والخطاب) في حدود الإطار النّحوي نفسه» [3].

6. النظريّات الدلالية الحاملة شكل مقلاع [4] «Y» عند برّوندونّير

يقول الان برّوندونّير [5]: «لقد تبيّنا ذات يوم أنّه يجب إنشاء «تداوليّة مدمجة» ولكنّنا أهملنا التساؤل: «مدمجة في أيّ شيء؟» وتلا ذلك أن اهتمّت غالبيّة الأعمال التي تُعنى بإشكاليّة التلفّظ بشكل مائل أو منحرف، بأن تقرّب من لسانيّات اللّسان؛ كما اعتُبرت ماضياً. فضلة ما أو ملحقاً تلفّظياً ما.

1- يقول فرانسوا راستيي: « [...] كما حاولت التداولية- وهي فرع آخر من فلسفة الدلالة - أن تضع في الاعتبار البنى النّصيّة عبر بحوثها في الحجاج وعبر تحليل المحادثات، وتبقى روابطها باللسانيات غير واضحة، وفي الواقع - وكما بيّنّا ذلك في غير هذا الموضع - فإنّ التداوليّة قد عوّضت البلاغة في جانب [من الجوانب]، بعد انفجار الثالوث trivium [النحو / البلاغة / الجدل]، لذلك فهي تتخذ من التخاطب موضوعاً لها بدلاً من النصّ في حدّ ذاته»

François Rastier: Sens et textualité, Hachette sup. paris, 1989, p 6

(الترجمة لنا، التسطير من عندنا، ما ورد بين معقفين من إضافتنا)

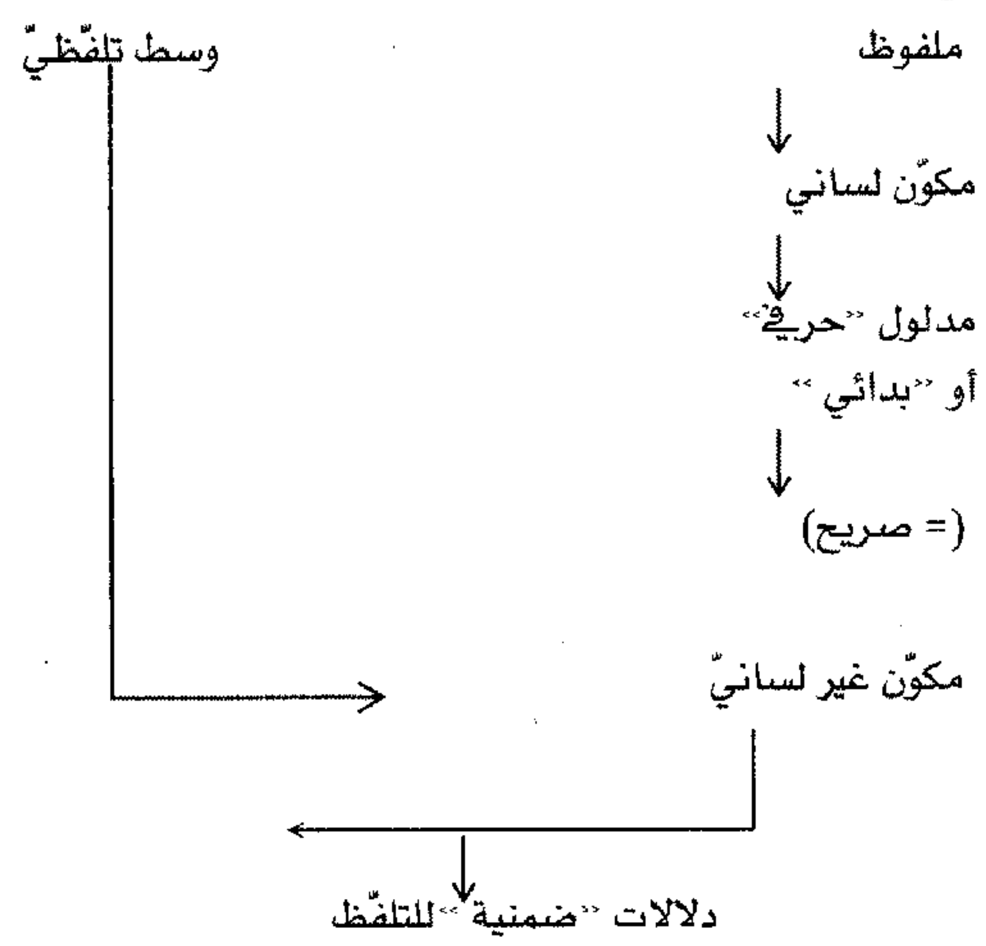
2- فان دايك، النص والسياق، ص29.

3- نفسه، ص29.

4- سماها بروندونير باسم حرف لاتيني، لشبه تمثيلها به، ورأينا أن نعرّبه بشكل المقلاع فهو ذو فرعين متجاورين.

5- Alain Berrendonner: Eléments de pragmatique linguistique, Les éditions de Minuit, Paris,1981,p- p 11 – 14

تكاد علوم الدلالة الحديثة في عمومها تشتغل هكذا على ترسيمة مشتركة لنظريّة ذات الشّكل «Y» تفصّل مكوّنين: أحدهما لساني خالص مهمّته تمثيل المدلول الصريح للمفوظات اللّسان، والآخر يمكن أن نصفه بأنّه غير لسانيّ ويهتمّ بوصف الدلالات اللسانية الضمنية التي تظهر خارج الملفوظ في حدث التواصل:



إنّ هذه الترسيمة التي طالب بها ديكرو (1972)، بشكل واضح[1]، لم تكن دائماً محلّ اعتراف صريح. وهي مع ذلك تمثّل إطاراً لأغلب الأعمال الجديدة في علم الدلالة، وهي ترسيمة مضمّنة في عدد كبير من المفاهيم ذات الاستعمال الجاري. هكذا نجدها في دراسة الأعمال اللغوية (في مفاهيم «الاشتقاق المضمّن في القول» و «العمل الإشاريّ» و «قانون الخطاب» على سبيل المثال)، كما نجد تلك الترسيمة في دراسة الحجَاج (مع التقابل بين المتغيّر الحجاجيّ وقيمته في السياق، تحديداً)، كما نجدها في البلاغة (نحو «الوجوه البلاغيّة» **tropes** بجميع أنواعها وحساب «المفهومات»(**sous-entendus**)، إلخ.)، بل ونجدها أيضاً في بعض

1- **expressis verbis.**

محاولات أنحاء النصّ (من ذلك، محاولة كارول Charolles 1977) على سبيل المثال، وقد قابل بين انسجام النصّ الداخليّ والانسجام الذي يكتسبه في التفاعل (interaction).

إذا كان التنظيم ذو شكل (المقلاع) «Y» يعدّ، من هذه الوجهة، ترسيمة موجّهةً، فإنّه يمثّل فائدة معتبرة قطعاً، هي فائدة المسك بوسيلة تمثيل اللسان نظاماً مستقلاً ذا قواعد ملازمة لاشتغاله (هذه القواعد تجمع دوالّ الملفوظ ومدلولاتها «الحرفيّة» الموافقة لها) وذلك بفضل وجود مكوّن لسانيّ مغاير. فأن نصوّر اللسان مجموعة ملفوظات مزوّدة بمبادئ بنيويّة ملازمة، يسمح لنا ذلك أساساً بالمحافظة على صلاحيّة أوصافه الداخليّة. كما نضمن بذلك إمكانية إقامة ترابُط بين علم الدلالة وهذا الإعراب للجملة أو ذاك، وهذا المنوال التجزيئيّ componentiel للمعجم أو ذاك، إلخ. بل أكثر من ذلك، فالتنظيم ذو شكل (المقلاع) «Y» يقيم تمييزاً واضحاً بين اللسان نظاماً من العلامات (فالمكوّن اللساني هو الذي يصطنعه) من جهة، وبين اللسان أداةً للتواصل (فالمكوّن غير اللساني يجعل اللسان في مواجهة مع شروط استعماله، ويصف القواعد التي تشكّل «طريقة استعمال» كلّ ملفوظ) من جهة أخرى. وهذا التقابل الأساسي بين وجهتي النظر يشمل التقابل الذي تقيمه وجهتا النظر كلتاهما بين الدلالات الصريحة والضمنية: فالصريح هو ميدان مدلولات اللسان المسجّلة في الملفوظ، وهي مدلولات ترتبط ببعض الدوالّ بواسطة القواعد البنيويّة للسنّة اللّفظية؛ أمّا الضمنيّ، فعلى العكس من ذلك، هو كلّ الدلالات العرَضية التي تظهر في كلّ حدث تلفّظ، بواسطة مُلاقاة وُرود الملفوظ بشروط تلفّظه السياقية بين الناس، إلخ.، وهي ملاقاة تحكمها قواعد تقوم مقام طريقة استعمال الملفوظات.

ويبدو حالياً أنّ هذا التمييز بين نظامَيْن للمعنى، المدلولات الصريحة والدلالات الضمنية، هو الافتراض النظريّ الوحيد الذي حظي بالقبول تقريباً بشكل عام. ويبدو أيضاً أنّه لا يسعنا أن نفعل شيئاً آخر غير أن نؤسّس على ذلك الافتراض تصرُّفاً حسناً في نظريّة مقبلة، ويظهر أنّ شكل (المقلاع) «Y» كافٍ من وجهة النظر هذه.

ولكنّ التنظيم ذا شكل (المقلاع) «Y» يمثّل، مع ذلك، نقطة ضعف لا يستهان بها: فهو تنظيم، إذ يفترض تقسيماً أساسيّاً للظواهر الدلالية إلى

نظاميّن، فإنّه لا يأذن لنا بأن نصف الظاهرة نفسها (عمل لغويّ، معلومة ما، أثر بلاغيّ، إلخ.) باعتبارها نتاجاً لأحد المكوّنيّن تارةً ونتاجاً للمكوّن الآخر تارة أخرى، وذلك تحت طائلة «نقص التعميم».

إذن؛ قد يحصل تشاكُل (isomorphie) بين ظاهرة أ داخلة في الملفوظ، وظاهرة ب تقيم وزناً للوسط، فإذا بوصفها يُتّهَم بافتقاد العمومية: وقد تتاح إمكانيّة دمج أو ب، وهو ما لا يمكن أن يُصاغ في الإطار النظري المختار، والحال أنّ مثل تلك التشاكلات كثيرة: إحالة قبليّة [1] مقابل عنصر إشاري [2] (anaphor Vs deixis)؛ مُضمّن في القول بدائيّ مقابل مضمّن في القول مشتق (illocutoire primitif Vs dérivé)؛ ضروب «اللّحن» النّحوي مقابل حالات «الإخفاق»التلفّظي ؛ القيَم الحجاجية الموسومة «مقابل» التلميحات (insinuations)؛ إلخ. هكذا، فلا جرَم أن تُصاب غالبية (أشباه) المناويل التي تبنّت بشكل واع أو لا واع شكل (المقلاع) «Y»، خلال مدّة وجيزة، بداء نقض الذات: إنّنا لم نشاهد قطّ قدراً من الارتدادات كالتي شهدها علمُ الدلالة في السنوات الأخيرة.ولم تكن علّة كثير من تلك التراجُعات سوى تذبذب أصحابها بين شقّيّ شكل (المقلاع) «Y»، إنّ أدقّ أمر من أمور التحكّم في هذه البنية ذات شكل (المقلاع) «Y» هو أمر توزيع الدلالات إلى الضمنيّ والصريح توزيعاً صحيحاً، بواسطة الافتراض. هل يجب أن «تُنسب الظاهرة المعنويّة الملاحظة إلى نظام المدلول الماثل (immanent) أي أنّ تُعتبر خاصيّة مُلازمة (inhérente) للملفوظ ذاته، أم على العكس من ذلك، هل من المفيد أن تكون ثمّة قيمة ضمنيّة ناتجة عن مستوى التلفّظ ؟ ليست الإجابة متاحة بوضوح، وإنّ إمكانية تطوير مفاهيم مُنمذجة (modélisateur) بسيطة وعامّة، تتعلّق بتلك الإجابة، في نهاية المطاف. إنّ من يسيء اختيار المسلّمات ولا يُحسن توزيع معطياتها بين الصريح والضمنيّ، يجد تشاكلات لهذا التمفصل (articulation) الأساسي من هذه الجهة ومن تلك، وسيكون متّهَماً بعد ذلك بإنقاص تعميمات ممكنة. فلا عجب أن تصطدم بعض المواقف المتبنّاة أسفله بتحليلات سابقة على مستوى توجيه المعطيات تحديداً، وأن

1- أخذنا تعريبها عن محمد الشّاوش: أصول تحليل الخطاب: في النظريّة النحويّة العربيّة، تأسيس نحو النصّ، كليّة الآداب منّوبة، المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ج II، ثبت المصطلحات: ص. 1318/ 1334.

2- انظر الهامش السابق.

تعتبر تلك المواقف مختلف القيم الدلالية التي عُدّت - تقليدياً - بدائيّة، قيماً دلالية مشتقّة: فهذه النقطة ترتبط بإمكانية التوصّل إلى مفاهيم أكثر عموميّة من المفاهيم السّابقة ».

7- تعليق على النظريّة الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y» عند ديكرو

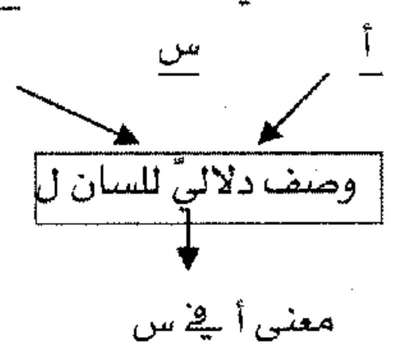
يبدو هذا التقديم النقديّ الذي خصّ به آلان برّوندونّير الدلالية ذات الشكل (المقلاع) «Y» مفيداً من ناحية كونه لا يكتفي بعرض النظرية، بل يقوم ببيان حدودها، مشيراً إلى انتهاض اللسانيين الذين تبنّوها إلى تجاوزها أو على الأقل إلى تعديلها. وهذا أوزفالد ديكرو، وقد نادى بها بشكل واضح منذ سنة 1972، يعيد صياغتها سنة 1984 [(1)].

يقول ديكرو: «عندما يقول لسانيّ إنّ ملفوظاً ما من اللسان الذي يدرسه يحتوي دلالة ما (موصوفة بواسطة ملفوظ مرادف من ذلك اللسان أو من غيره)، فإنّه يبدو أنّ ذلك اللسانيّ يسجّل معطىً ويتبيّن ظاهرة، في الغالب. والواقع أنّ المعطيات الوحيدة التي توفّرها له التجربة لا تتعلّق بالملفوظ في ذاته، بل تتصل بحالات وروده الكثيرة الممكنة في مختلف السياقات التي يستعمل فيها: فمن جهة كوني أفهم لساناً ما، أستطيع أن أُسند دلالة للملفوظات المنطوقة الآن وهنا، وأن أجد مرادفات لتلك الملفوظات بعد ذلك لكنّ تقرير دلالة الملفوظ خارج حالات وروده الممكنة، هو أمرٌ يتجاوز ميدان التجربة والملاحظة ويقيم افتراضاً، من الممكن تبريره ربّما، ولكنّه يحتاج على كلّ حال أن يكون مبَرّراً [(2)]. وإنّنا لا نفعل إلاّ مغالطة أنفسنا، إذ نظنّ أنّه بإمكاننا تجنّب هذه الصعوبة بفضل ضرب من التجارب الخيالية القائمة على محاولة تمثّل الأثر الممكن للملفوظ إذا نُطق به خارج السياق، ذلك أنّ ما

1- Oswald Ducrot: Le dire et le dit, les éditions de minuit, Paris, 1984, p – p 13 – 17.
مع الإشارة إلى أنّ الفصل الذي نحيل عليه من هذا الكتاب، قد ظهر في العدد 4 من مجلّة (Langue française) سنة 1969. لذلك - فلعلّ قولنا « يعيد صياغتها سنة 1984 »... فيه قلبٌ للحقيقة التاريخيّة ! لكن مادام ديكرو قد أعاد نشر ذلك الفصل سنة 1984، فهو يقرّ ما ورد فيه، وسنتبيّن التعديل الذي مسّ النظرية ذات الشكل (المقلاع) « Y » عنده، أسفله.

2- تحرّياً للدقّة، يجب أن نوضّح أنّ وصف دلالة يقتضي - حتّى ولو كان ذلك في سياق محدّد - أكثر من مجرّد ملاحظة بسيطة. ذلك أنّ اختيار الصيغة التي نصف بها الدلالة، يستوجب منّا أن نجرّد بعض الفويْرقات المعتبرة غير مفيدة، وتشكّل صلاحيّة هذا التجريد افتراضاً، وهي تتطلّب تبريراً.

نسمّيه وروداً خارج السياق، إن هو إلاّ وُرود في السياق مبسّط بشكل اصطناعيّ، وليس من الضروري، قطعاً، أن تسمح الدلالة الملاحَظة في هذه الظروف، بفهم الدلالات المسجّلة في السياقات الطبيعية. ولكن إذا كان قرارُ نسبة وصف دلاليّ إلى كلّ ملفوظ معزول، يقوم على افتراض غير مصرَّح به بداهة، فإنَّ ذلك لا يعني أنّ ذلك الافتراض يجب ألاّ يُقام أصلاً. فإذا كان يجب تبرير ذلك الافتراض، فإنّ ذلك لا يعني أنّه لا يمكن تبريره. إنّنا نعتقد أنّ الأمر على العكس من ذلك، فالافتراضات التي من هذا الصنف هي الشّرط الضروري لوجود وصف دلاليّ لسانيّ، بأتمّ معنى الكلمة، للألسنة الطبيعية. وقبل أن ننظر في ما يمكن أن يكون عليه الوصفُ الدلاليّ اللسانيّ، فلنوضّحْ ما يجب أن ننتظره من الوصف الدلالي للسان ل. إنّنا نقصد بذلك طائفة من المعارف تسمح لنا بتوقّع معنى الملفوظ أ من ل. وقد نُطق به في الظرف س، وهو المعنى الذي اكتسبه وُرود أ في هذا السياق.



وإن كان تحقيق هذا البرنامج، في بعض الألسنة، أيّا كانت تلك الألسنة، يدخل في باب الخيال العلميّ حالياً، فإنّ ذلك لا يمنع من اعتبار تحقيقه هدفاً مشروعاً، بل ضرورياً، ينبغي أن تلتقي فيه البحوث التفصيلية التي يمكن إجراؤها حالياً .

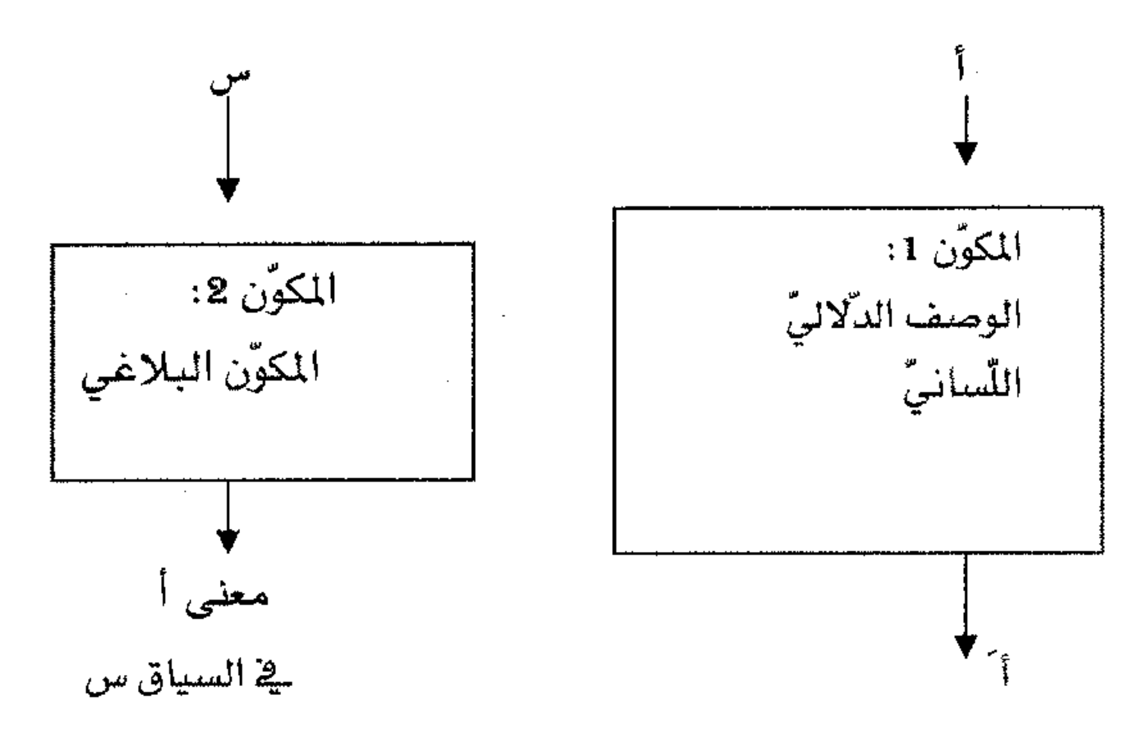
فأن نقول الآن إنّه ثمّة وصفٌ دلاليّ لساني ممكن للسان ل، هو أن نقيم افتراضاً دقيقاً عن التنظيم الذي نُعطيه للوصف الدلاليّ لـل. فإذا أخذنا بالترسيمة السابقة، فمن المسلّم به أنّ الوصف الدلالي سيُنشئ مجموعة هي أبعد ما تكون عن التجانس (**hétérogène**)، بل ستكون شاذّة (**hétéroclite**). فعلينا أن نضيف في الواقع، فضلاً عن المعارف المسمّاة لسانيّةً في العادة، عدداً من القوانين النفسيّة والمنطقية أو الاجتماعية، وقائمةً بالوجوه الأسلوبية التي تستعملها المجموعة البشرية التي تتكلّم اللسان ل، مع شروط تطبيقها، ونضيف أخيراً إليها إرشادات عن مختلف استعمالات اللغة عند

المجموعة البشرية ذاتها. بشكل آخر، كيف ننتبه إلى أنّ الملفوظ: ما أجمل الطقس! يمكن، في بعض الظروف، أن تكون له تقريباً القيمة ذاتها التي للملفوظ: ياله من طقس رديء !، وفي ظروف أخرى يُفهم الملفوظ على أنّه: لا يوجد بيننا أسرار [1]، إلخ.

فإذا أصررنا على القيام بوصف دلاليّ للسان، فإنّه يتحتّم علينا أن نتوقّع لكلّ ملفوظ ما لا نهاية له من الدلالات التي يُعطيها له ما لا نهاية له من السياقات الممكنة، وأن نجعلها تتراكم جميعاً في المستطيل الذي مثّلنا به الوصف الدلاليّ للإرشادات المستعارة تقريباً من المعلومات كلّها. وإذا أردنا -مع ذلك- تجنّب هذا التشاؤم وحاولنا إكسابَ الوصف الدلاليّ شيئاً من النظام، فإنّنا « نقترح » افتراضاً يبدو لنا مفيداً بشكل ضمنيّ أو صريح، وهو افتراض كلّ علم دلالة لسانيّ.

يتعلّق الأمر بالتفكير في وجوب تقسيم المستطيل المرسوم أعلاه إلى خانتين أساسيتين. يَنسبُ المكوّن الأوّل إلى كلّ ملفوظ دلالة ما مستقلّة عن كلّ سياق، مثل نسبة الدلالة أَ للملفوظ أ، وهذا المكوّن الأوّل هو مجموعة أولى من المعارف (نسمّيه وصفاً دلالياً لسانياً لـل، أو باختصار نسمّيه المكوّن اللّساني). وتكون مهمّة المكوّن الثاني (المكوّن البلاغي)، توقّع الدلالة الحاصلة لـأ في الوضعيّة س،مع الأخذ في الاعتبار الدلالة أَ المتّصلة بـ أ والظروف س التي نُطق فيها أ: س

1- وجدت صعوبة في تعريب المثال الفرنسي (n'avons pas grand- chose à nous dire Nous) ولعلّه يقصد به أن تُرفع الكُلفة أو أن يتكلّم الحاضرون بصراحة ودون أقنعة، ولعلّ المثل العامّي [التونسيّ] جرابي صافي،يُعبّر عن ذلك المعنى تقريباً.
والملاحظ أنّ دلالة (ما أجمل الطقس!) على (يا له من طقس رديء!) تقوم على أسلوب السخرية، كما لا يخفى.



إنّ الافتراض المجسّد في هذه الترسيمة، هو أنّ ظروف التلفّظ تتدخّل لشرح المعنى الواقعيّ للورود المخصوص للملفوظ، فقط بعد أن يتمّ إسناد دلالة للملفوظ ذاته، بمعزل عن كلّ سياق.

ولتعليل هذا الافتراض بشكل نهائيّ، يجب في البداية إنشاء المكوّنين (بالنسبة إلى لسان واحد على الأقلّ) فعلينا– وهو ما لم نُعنَ به هنا ولكن من الممكن أن نفعل ذلك– منذ الآن أن نمنح ذلك الافتراضَ قدراً من الصّدقيّة وذلك إذا تمكنّا من بيان أنّ وصفاً دلالياً ينتظم وفق الترسيمة الثانية، يوشك أن يكون أفضل ممّا لو تمسّكنا بالترسيمة الأولى. ونعني بذلك أنّ ذلك الافتراض يقترب أكثر من النتيجة النهائيّة التي نطلبها (وهي تفسير ظواهر المعنى الملاحظة في الواقع)، بل إنّه يقترب منها بشكل أكثر طبيعية، في الوقت ذاته. وكي نجعل هذه النقطة الثانية محسوسة، علينا أن نبيّن أنّه يمكننا إعطاءُ المكوّن اللسانيّ هيئة نظامية نسبيّاً؛ وذلك بأن نُدمج فيه عدداً قليلاً من القواعد العامّة التي من شأنها أن تجمع وتؤلّف بين آثارها حسب روابط يمكن توقّعها، من جهة، وأن تكون القوانين المستعملة في المكوّن البلاغيّ قابلة للتبرير بمعزل عن استخدامها في الوصف الدلاليّ، ويمكن تأصيلها استناداً مثلاً إلى علم النفس العامّ والمنطق والنقد الأدبيّ، إلخ.، من جهة أخرى. يمكننا عن طريق

برهنات على هذه الشاكلة، فقط، أن نجعل افتراضَ وصف دلاليّ لساني للألسنة الطبيعية، افتراضاً مقبولاً، حتّى وإن كان في حدّ ذاته افتراضاً اعتباطيّاً تماماً. ولكن هل يمكن أن نستغلّ هذه المقترحات الدلالية في تحليل الخطاب، في سياق البلاغة العربية، بشكل تطبيقيّ؟

8- أحوال المسند إليه عند الشرّاح على ضوء النظريّة الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y»

يبدو أنّ الشرّاح في كتاب «شروح التلخيص» للخطيب القزوينيّ (1) مستجيبون، في الجملة، للنظريّة الدلاليّة ذات الشكل (المقلاع) «Y» قبل الحرف؛ إذ نعثر في تحليلهم أحوالَ المسند إليه على شقّ لغويّ / لسانيّ في تحليل الملفوظات، من جهة، وعلى شقّ غير لغويّ (هو بلاغيّ أو تداوليّ) من جهة أخرى. غير أنّ ما نلاحظه في عمل الشرّاح، هو أنّ التمشّي التحليليّ المعتمد لا يضبط الفاصل بين هذا الشقّ وذاك.

بل لعلّ السمة الأبرز في نظر الشرّاح إلى أحوال المسند إليه أنّهم يعتبرون المكوّن اللّسانيّ (نحو اسم الإشارة، اسم الموصول، أداة التعريف أل،...) من تحصيل الحاصل، فترى أكبر همّهم ينصبّ على المكوّن غير اللسانيّ: وهو الذي يُنتج معنى الملفوظ وقد التحم بسياق تلفُظه. فالاستجابة للنظرية الدلالية ذات شكل المقلاع «Y»، كما بدت لنا عند الشرّاح، ضمنيّة، ولا تقوم على تأسيس علميّ صريح أو اختيار منهجيّ، ولعلّها أشبه ما تكون ببناء حدْسيّ، أتت النظرية الدلالية المعاصرة لتصدّقه، وتنظّمه وفق معارف العصر. ولعلّ النظرية الدلالية ذات الشكل (المقلاع) «Y» يمكن أن توصَف بكونها نظريّة تأليفية في دراسة المعنى؛ فهي تضيف المعنى السياقي إلى المعنى الحرفي. ولنأخذ مثالاً من أحوال المسند إليه لندرس انطباق النظرية عليه.

- المثال: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ (سورة البقرة، الآية 2) (شروح التلخيص، ج.1، ص317).

---

1. الخطيب القزويني، شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُركاه [كذا] - مصر- (د. ت.)، 4 أجزاء.

• المـدلول الحـرفي «البـدائي» الـصريح: إشـارة إلى كتـاب بعيـد المكوّن اللساني.

• الدلالة الضمنية للتلفّظ: «جعل البُعد ذريعة إلى التعظيم» المكوّن غير لساني.

⇐ الكتاب عظيم

ففي هذا المثال نلاحظ استغلال موضع[1] (topos) يتمثّل في كون ما هو بعيد هو عظيم، نحو الأفلاك (القمر، الشّمس،...) وبذلك نرى أنّ الحصيلة الدلالية للملفوظ هي جماع الدلالة اللسانية للملفوظ ذاته وبعض المعارف المشتركة (بين المخاطبين).

ويمكننا أن نحكم على افتراض[2] النظرية الدلالية ذات الشكل (المقلاع) «Y» بأنّه افتراض صالح قد طبّقه الشرّاح -بشكل لا واعٍ- عند تحليلهم غايات إيراد المسند إليه على أحواله المعروفة (حال الذّكر، حال الحذف، حال التعريف، حال التنكير، حال التأخير،...).

ونحن، إذ نقول بمطابقة ذلك الافتراض لمنهج الشرّاح التقليديّ، لا نقوم سوى باستغلال «مفعوله الرجعيّ»، إذا استعرنا عبارة رجال القانون. فهو صالح لا فقط وفق المناهج التداولية، بل هو يستجيب كذلك لشروط التحليل البلاغيّ الكلاسيكيّ، على نحو ما رأيناه عند الشرّاح.

يبقى أنّ إمكانية تعديد الأمثلة الموافقة لذلك الافتراض التي وجدناها عند الشرّاح، هي إمكانية واردة جداً. ويرى محمّد الشاوش أنّه يمكن جمع مختلف أحوال المسند إليه في ترسيمة جامعة تُدخل في اعتبارها عناصر إنتاج الدلالة - التي توافق فيما نزعم - النظرية الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y»، يقول الباحث المذكور في تعليقه على مبحث التقديم والتأخير:

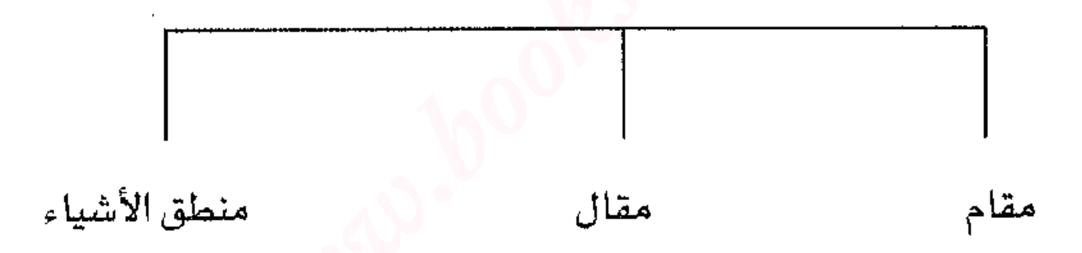
1- «إنّ الموضع يكون في العادة محلّ إجماع فهو فكرة عامّة commun lieu يؤدّي استخدامها في الخطاب إلى اقتناع المخاطبين بما يُعرض عليهم بواسطتها».عبدا لله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، منشورات كلية الآداب بمنّوبة، تونس، 2001، ج.2، ص.604.

1- سمّيناه افتراضاً أسوةً بديكرو وبرّوندونّير.

« ليس بالعسير أن نُرجع هذا النموذج الخاصّ الذي يُقيم حيّز المعنى في الجملة على قضيّة التقديم والتأخير القائمة بدورها على المعنى المستلزَم والمعنى المقتضَى إلى النموذج العامّ القائم على الحاصل من المعنى والمنشود منه، لا فرق بين أن يكون ذلك الحاصل من المقام وشهادة الحال أو سابق المقال أو من مقتضيات المنطق وطبيعة الأشياء، فيبني على ذلك المستلزم المعنى المقتضَى المنشود، على غرار ما تقوم عليه سائر الظواهر الذي من قبيل الحذف والإضمار والتعريف والإشارة، وهو ما يمكن أن نُمثّله على النحو التالي:

(أ) + (ب) = (ج)

المعنى الاستلزامي الخاص   صيغة لغوية   المعنى المقتضَى المنشود



ويقرأ السطر الأوّل من الشكل السابق على أساس اعتبار (ج) حصيلةً ناتجةً عن ضمّ (أ) إلى (ب) أي (أ) + (ب) = (ج) »[1]

1- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، كليّة الآداب منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ج.1، ص - ص. 516 — 517.

- **خاتمة**

لقد وقفنا على أهمية الحجاج في النظريات التداولية المعاصرة، ودوره في تحليل الخطاب منطقياً ولسانياً، فضلاً على التداخل الذي لاحظنا أنّه يسم العلاقة بين النحو والبلاغة والتداولية، باعتبار أنّ «الثورة المعرفية» الحديثة في العلوم اللسانية، ألغت الحدود التقليدية بين هذه القطاعات، فأصبح الحديث يدور عن إكساب النحو صبغة تداولية، إضافة إلى حصول توسيع في مجال اهتمام العلوم الدلالية، فضلاً على توالج المباحث اللسانية والمنطقية بشكل منقطع النظير. فهل يمكن القول إنّ التداولية بمباحثها الأساسية (الأعمال اللغوية والحجاج ونظرية المناسبة [1] وقوانين المحادثة) قد انتزعت من البلاغة الكلاسيكية مشروعيتها، أم إنّها يمكن أن تحقّق معها شروط تعايش مستقر، خصوصاً وأنّ التداولية تتجه من الهامش إلى المركز، في حين أنّ البلاغة تتخذ الاتجاه المعاكس، منذ إعلان فكتور هيغو في القرن التاسع عشر الحربَ على البلاغة والسلامَ مع النحو؟

1- مبدأ المناسبة (pertinence): صاغه دان سبربر وديردر ولسن سنة 1986، ضمن نظريتهما التداولية المتصلة بعلم النفس المعرفي وبمنظومية فودور. ويعوّض هذا المبدأ قواعد المحادثة عند غرايس المرتبطة بمبدأ التعاون، ومفاده إجمالاً أنّ تأويل الأقوال يقوم على استدلالات تستند إلى السياق وتفضي إلى نتائج، بحيث يكون القول مناسباً كلما كان الجهد المبذول في تأويله أقل والنتائج التي نتوصل إليها أكثر، وتضعف درجة المناسبة كلّما كان جهد التأويل كبيراً. لهذا اعتبرا المناسبة مسألة مرتبطة بـ«المردودية» وتقيّم الإنتاجية مثلاً بمعيار «المُدخل» (input) و«المُخرَج» (output) (الجهد / النتائج). – انظر: آن روبول وجاك موشلير، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003، ص274. والملاحظ أنّ هذا المبدأ لا ينطبق على تحليل الخطاب الأدبيّ، فهذا عبد القاهر الجرجاني يقول: « فمن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلى وبالمزية أولى فكان موقعه في النفس أجلّ وألطف وكانت به أضنّ وأشغف»، ويجيب المعترض الذي يرى بأن «خير الكلام ما كان معناه إلى قلبك أسبق من لفظه إلى سمعك» بأنّه إنما أراد «هذا القدر الذي يحتاج إليه في مثل قوله [المتنبّي]: فإنّ المسك بعض دم الغزال» – انظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص186 وما بعدها، نسخة إلكترونية ضمن قرص «الموسوعة الشعرية»، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة.

من إشكاليات تطبيق المنهج الحجاجي على النصوص

حجاجية المفردة القرآنية نموذجاً

1. تأريخ التناول العربي الحديث للحجاج

يحتاج الناظر إلى منزلة نظريات الحجَاج في الدراسات العربية الحديثة إلى وقفة تأمّل تضبط الحدود الزمانية لبداية الاهتمام بهذه النظريات، وإلى نظرة نقدية لممارسات هذه النظريات وتطبيقاتها على النصوص العربية المختلفة. ولعلّ الإقناع، وهو مقصد أساسيّ، في الخطب والنصوص ذات المنزع التأثيري، قد شكّل نواة البحث الحجاجي والقلْبَ الرابط بين البلاغة القديمة (الأرسطية، وفي صيغتها العربية القديمة) والبلاغة الجديدة (نظريات الحجَاج والتداولية ونظرية الأعمال اللغوية). فالإقناع هدف يتحقق عبر توسّل أدوات وأساليب بلاغية (أي لغوية، تركيبية، بيانية،...).

ولعلّ من بين الدراسات الأولى التي تطرقت للحجاج بشكل فنّيّ دقيق كتاب «فنّ الإقناع» (1985) لمحمد العمري، حيث اقترح خطاطات ونماذج عملية لتحليل الخطبة تحليلاً حجاجياً. ويأتي كتاب صلاح فضلْ «بلاغة الخطاب وعلم النص» (1993) ليعزز الناحية النظرية والتاريخية والعلائقية لمباحث الحجَاج، من خلال فتح الحدود بين البلاغة والأسلوبية وبين التداولية والحجاج... مع اختلاف في التسميات الاصطلاحية، ممّا نعقد له حيّزاً من البحث، لاحقاً.

2. الربط بين الحاضر والبعد التاريخي التراثي

وتأتي دراسات طه عبد الرحمن، في سياق ربط النظريات الحجاجية بالمنطق؛ ومحاولة استثمار ذلك في تبيان منهج التراث عبر نماذج كثيرة (ابن رشد، ابن خلدون، الشاطبي، الغزالي،...) ويعدّ كتاب «تجديد المنهج في تقويم التراث» (1994) كتاباً غنيّاً في هذا السياق التأصيليّ، حيث لا يبقى الحجَاج نبتة غريبة،

بل يجد له أصولاً وامتدادات في المتن التراثيّ الفكري والفقهيّ والفلسفيّ والأصوليّ والنحويّ.

3. الخلط الاصطلاحيّ في البحوث والمقاربات الحجاجية

لا يبرأ الجهاز الاصطلاحيّ المعتمد في الدراسات العربية من داء الخلط وعدم الدقة والاشتراك. فالمصطلحات المعتمدة في هذا السياق تخضع لاجتهادات الباحثين وحدود اطلاعهم ومحاولاتهم ترجمة ما اطّلعوا عليه في اللغة أو اللغات الأجنبية التي تيسّر لبعضهم الإلمام بها وهنا نجد البرهان والاستدلال والحجاج والجدال والاستقراء والقياس، وغيرها من المصطلحات الأساسية في النظريات الحجاجية غير مستقرّة؛ ولم يغلب عليها في السياق العربي العامّ توجُّهٌ واضح يُعفي الباحث الجديد من تلمُّس الطريق الشائكة نحو مزيد تدقيق الجهاز الاصطلاحيّ.

طبعاً هذا فضلاً على الاختلاف الجزئيّ في الجذر (ح ج ج) فمنهم من يستعمل (الحجَاج) ومنهم من يفضّل (التحاجّ)، ومنهم من يفكّ الإدغام فيقول (التحاجج)، ومنهم من يستعمل (المحاجّة)، ومنهم مَن يفكّها فيقول (المحاججة)... وغير ذلك من التصريفات الاشتقاقية.

لا نريد أن نحسم الأمر في شبكة واحدة وموحّدة من هذه البدائل الاصطلاحية، ولكن ما يلفت الانتباه هو غلبة تجاهل (أو إهمال) كلّ باحث لغيره ممّن انكبّ على المسألة ذاتها، ممّن يقع خارج دائرة تأثيره، فما عدا تأثير الشيخ أو الأستاذ المشرف والمؤطّر في طلبته وأتباعه من الباحثين، فإنّ الغالب على الباحثين أن ينطلق كلّ واحد منهم في ابتكار سبيل خاصّة به اصطلاحيّاً.

ولعلّ من الأسباب التي جعلت البون شاسعاً بين الاختيارات الاصطلاحية التي يعمد إليها الباحثون العرب، هو التفاوت في نقل هذه المعرفة النظرية من اللغات الأجنبية، فمنهم من يُترجم مباشرة عن الأصل الأجنبيّ، ومنهم من يأخذ عن التراجمة دون أن يتمكن من الاطلاع على الأصل. هنا لا نحكم بالتعميم على وقوع الثاني دون الأوّل في التمكّن والإحاطة بالمسألة، فرُبَّ حامل فقه إلى مَن هو أفقهُ منه، ورُبّ سامع أوعى من قائل، ولكن في معظم الأحيان، قد تلتبس عليه أمور، التبست على المترجم (الوسيط) من قبلُ، فوَقَع وأوقعه في مزالق سوء الفهم، وهذا ينجرّ عنه عدم تمثُل النظرية، كما هي في مظانّها،

وينجرّ عنه سوء التطبيق على السياق العربيّ المستهدف، عبر عملية التثاقف والانفتاح على نظريات الحجَاج الغربية.

4. تاريخ الحجَاج

يرى بعض الباحثين [1] أنّ الحجَاج الغربي أرسطيّ وإنْ صيغ صياغات حديثة، وهو بذلك يخالف الحجَاج العربي الذي وجد الباحث نفسُه فيه تعقيداً مرده طبيعة اللغة والثقافة العربية، حسب رأيه.

وإذا كان الحجَاج يقوم على استمالة المخاطب (أو المُحَاجّ: في صيغة اسم المفعول) وتوجيهه وجهة مّا، فإنّ أجلى الخطابات الحجاجية هي تلك التي تهتمّ بالدعاية والإشهار، ومن ثمّة فقد انبرى عدد من الباحثين يحاولون «الكشف عن خصائص البنية الحجاجية للخطاب الإشهاري «انطلاقاً من العمل على «توصيف الحجَاج والإشهار بوصفهما عمليتين لسانيتين وعقليتين تعتمدان مبدأ استمالة الآخر».

ويؤرخ بعض الباحثين للدراسات الحجاجية بالرجوع إلى بريلمان وتيتيكاه حيث تُطلق كلمة (argumentation) على العلم وموضوعه، ومؤدّاها درس تقنيات الخطاب التي تؤدي بالذهن إلى التسليم بما يعرض عليه من أطروحات، أو أن تزيد في درجة التسليم، وربما كانت وظيفته محاولة جعل العقل يذعن لما يطرح عليه من أفكار، أو يزيد في درجة ذلك الإذعان فيبعث على العمل المطلوب، على أن الحجَاج مثلما أنه ليس موضوعياً محضاً فإنه ليس ذاتياً محضاً؛ ذلك أن من مقوّماته حرية الاختيار على أساس عقلي، وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن الحجَاج في ارتباطه بالمتلقي يؤدّي إلى حصول عمل ما أو الإعداد له، ومن ثمّ سيكون فحصُ الخطابات الحجاجية المختلفة بحثاً في صميم الأفعال الكلامية وأغراضها السياقية، وعلاقة الترابط بين الأقوال والتي تنتمي إلى البنية اللغوية الحجاجية، وسيكون الحجَاج مؤطراً بالخاصية اللسانية الشكلية، وليس بالمحتوى الخبري للقول الذي يربط القول بالمقام، ولما كان الأمر كذلك، فإن تركيز التداولية ينصب

---

1 أحمد الصيد، ماذا بين مصطلحات الحجاج والبيان والبلاغة والخطابة في التراث العربي الإسلامي، في مقابل مصطلحي Larhétorique/L'argumentation؟ الأجنبيين: الجاحظ/ أبو حيان التوحيدي أنموذجاً.

على العلاقات الترابطية بين أجزاء الخطاب والأدوات اللسانية المحققة له، ومن خصائص الخطاب الحجاجي الذي يميزه عن البرهان أو الاستنتاج إمكان النقض أو الدحض؛ مما يجعل من إمكانية التسليم بالمقدمة المعطاة أمراً نسبياً بالنسبة إلى المخاطب. وتتصدر المحاجّة كوظيفة لسانية قائمة الوظائفَ اللغوية بالرغم من عدم إشارة الدارسين الذين تناولوا موضوع وظيفة اللغة إليها كبوهار وجاكبسون وغيرهما ..إلخ.

5. أصناف الحجج

ويستعرض الدارسون أصناف الحجج التي تزخر بها النصوص. فمن الحجج الإذعانية، ما جاء في خطبة زيد بن المقنع العذري الذي سعى في ضمان ولاية العهد إلى يزيد بن معاوية، فخطب في حضرة معاوية ﷺ قائلاً (هذا أمر أمير المؤمنين وأشار إلى معاوية، فإن هلك.. وأشار إلى ولده يزيد فإن أبيتم فهذا... وأشار إلى سيفه) [1].

ومن بين أنواع الحجج التي ننقلها عن بعض الدارسين [2]:

1- **حجّة التبرير: l'argument de gaspillage**، وأداتها «بما أنّ».

2- **حجّة الاتجاه: direction**، وغرضها التحذير من انتشار شيء ما.

3- **الحجّة التواجدية:** تبنى على علاقة الشخص بعمله، ويمكن أن نمثل لها بقوله ﷺ:

« من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» إذ يمكن أن نقول بأن المتعلم بوصفه شخصاً في جوهره ليس فضولياً، وعمل ترك ما لا يعنيه من تجليات حسن الإسلام.

4- **الحجّة الرمزية:** للرمز قوة تأثيرية في الذين يقرّون بوجود علاقة بين الرامز والمرموز إليه كدلالة العلم في نسبته إلى وطن معيّن، والهلال بالنسبة إلى حضارة الإسلام، والصليب بالنسبة إلى المسيحية، والميزان إلى العدالة.

1- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1965، 3/508.

2- Perelman et Tytica ,Traité de l 'argumentation, p-p. 501-527.

5- **حجّة المَثل:** إنّ الغاية من اعتماده حجاجيّاً هو التأسيس للقاعدة، والبرهنة على صحتها.

6- **حجّة الاستشهاد:** غايته توضيح القاعدة، وتكثيف حضور الأفكار في الذهن، وربما كان الاستشهاد أداة لتحويل القاعدة من طبيعة مجرّدة إلى أخرى محسوسة، ولعلّ القرآن الكريم فيما يقدم لنا من أمثلة حجاجية أهمّ مصدر لهذه الأشكال الحجاجية، على أنّ العناية بالاستشهاد القائم على التمثيل مقيد بجملة من القيود لعل أهمّها؛ عدم إطنابه، ومن الحجج المعتمدة أيضاً المعطيات العددية الناتجة عن الإحصاء [1].

باتساع مجال الأفعال الإنجازية التي تنتمي إلى علم الدلالة اللساني، يوسع أوزفالد ديكرو كذلك حقل «التداولية المُدمجة».

نشير في البداية إلى أن هذه الأخيرة تتسع في المراجع التي جاءت بعد «**Direet ne pas dire**»، في دراسة الحجَاج في اللغة. يركز الكتاب المعنون بـ «**Les mots du discours**» على الكلمات أو عبارات مثل: أجد أن، لكن، حتماً، زد على... حيث الوظيفة الأولية حسب ديكرو هي خدمة التوجيه الحجاجيّ للملفوظات.

لكن استعمال هذه الكلمات أو العبارات ليس بضروري حتى نتحدث عن الحجَاج. نقرأ في مقال له صادر في **1979**: خلاصتنا أن التوجيه الحجاجي لازم لمعظم - على الأقل- الجمل: دلالتها تحتوي على توجيه مثل: «بتلفظنا لهذه الجملة نحن نحاجج في صالح استنتاج معين» [2].

تأتي هذه الخلاصة لإثراء الفكرة التي دافع عنها أوزفالد ديكرو (**O.Ducrot**) باستمرار، تلك التي تنظر إلى اللغة، عكس الصورة التي يقدمها سوسير، على أساس مجموعة من التواضعات التي تسمح بتفاعل الأشخاص، التي بفضلها يكون بإمكانهم لعب وفرض الأدوار تعاونياً في اللعبة الكلامية [3].

1-حميد اعبيدة، الحجاج في الفلسفة، مجلة فكر ونقد. وسنهتمّ - وإن في عجالة - باعتماد المقاربة الأسلوبية للحجاج على عنصر التواتر الكمّي، عند تحليل حجاجية المفردة القرآنية.

2- **O. Ducrot, Les lois du discours, Langue française, n°. 43, P. 27.**

3- جون سرفوني، التلفظ، تعريب ذهبية الحاج حمو

Jean Cervoni, l'Enonciation, P.U.F. Paris 1987.

ويبيّن العزاوي أنّ نظرية الحجَاج في اللغة أمر مستجدّ في الدراسات اللسانية، حيث تتعارض هذه نظرية من النظريات والتصورات الحجاجية الكلاسيكية التي تعد الحجَاج منتمياً إلى البلاغة الكلاسيكية (أرسطو) أو إلى البلاغة الحديثة (برلمان، أولبريخت تيتيكا، ميشال ميير....) أو منتمياً إلى المنطق الطبيعي (جان بلير غريز...).

إنّ هذه النظرية التي وضع أسسها اللغويّ الفرنسي أوزفالد ديكرو منذ سنة 1973 نظرية لسانية تهتم بالوسائل اللغوية وبإمكانات اللغات الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلم، وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما، تمكّنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية، ثم إنها تنطلق من الفكرة الشائعة التي مؤداها: «أننا نتكلم عامة بقصد التأثير».

هذه النظرية تريد أن تبيّن أنّ اللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهرية (Intrinsèque) وظيفة حجاجية، وبعبارة أخرى، هناك مؤشرات عديدة لهذه الوظيفة في بنية الأقوال نفسها [1].

6. البلاغة والحجاج

ليس الحجَاج علماً / فناً يوازي البلاغة، بل هو ترسانة من الأساليب والأدوات يتم اقتراضها من البلاغة (ومن غيرها، كالمنطق واللغة العادية،...)، ولذلك فمن اليسير الحديث عن اندماج الحجَاج مع البلاغة في كثير من الأساليب. ولمّا كان مجال الحجَاج هو المحتمل وغير المؤكد والمتوقع، فقد كان من مصلحة الخطاب الحجاجيّ أن يقوّيَ طرحه بالاعتماد على الأساليب البلاغية والبيانية التي تُظهر المعنى بطريقة أجلى وأوقع في النفس.

ولعلّه من الطريف بمكان الإشارة إلى أنّ الأساليب البلاغية قد يتم عزلها عن سياقها البلاغي لتؤدي وظيفة لا جمالية إنشائية (كما هو مطلوب في سياق البلاغة) بل هي تؤدي وظيفة إقناعية استدلالية (كما هو مطلوب في الحجَاج). ومن هنا يتبيّن أنّ معظم الأساليب البلاغية تتوفر على خاصية التحول لأداء أغراض تواصلية ولإنجاز مقاصد حجاجية ولإفادة أبعاد تداولية.

1- أبو بكر العزاوي، الحجاج في اللغة، مجلة أدب ونقد.

«إن مُحَسّناً لهو حجاجي إذا كان استعماله، وهو يؤدي دوره في تغيير زاوية النظر، يبدو معتاداً في علاقته بالحالة الجديدة المقترحة. وعلى العكس من ذلك، فإذا لم ينتج عن الخطاب استمالة المخاطب، فإن المُحَسّنَ سيتم إدراكه باعتباره زخرفة، أي باعتباره مُحَسّنَ أسلوب؛ ويعود ذلك إلى تقصيره عن أداء دور الإقناع».

7. تطبيقات نظرية الحجَاج على القرآن الكريم

ظهرت أطروحة عبد الله صولة «الحجَاج في القرآن من خلال أهمّ مظاهره الأسلوبية»، في طبعتها الأولى سنة 2002 [1] وهي تمثل طرازاً للنظر الجدّي في مسألة الحجَاج من زاوية أسلوبية، عبر دراسة تطبيقية تناولت الكتاب العزيز. ولعلّ غلبة المنهج الأسلوبي في طريقة عرض المادة العلمية لهذه الأطروحة لأمر مما يلفت الانتباه حقاً. هذه الأطروحة التي نوقشت في كلية الآداب بمنوبة / تونس سنة 1997، قد انتظرت خمس سنوات لتظهر للعموم، في طبعة تونسية [2]، ثم انتظرت خمس سنوات أخرى لتبلغ إلى العالم العربي عبر طبعة مشتركة، تحتاج منا إلى وقفات تأمّل؛ لأنها تمثل عناصر إشكالية طريفة في مقاربة الحجَاج، اعتماداً على منهج أسلوبي: أو قل في عبارة: إنّ الباحث قد زاوج بين الحجَاج والأسلوبية في غير تنافر، على الرغم من الشبهات الكثيرة والمزالق الهائلة التي تحفّ بالأمر.

لقد أتقن صولة مناهج الأسلوبية منذ فترة الثمانينات [3]، وشرع بعد ذلك في تشذيب معارفه وتنقيحها لتلائم المنهج التداولي، وانفتح من ذلك الباب على الحجَاج، وأسهم بدراسة عن الحجَاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته عند برلمان [4]، وقبل ذلك كان قد اهتمّ بحجاجية خطاب «الأيام» في سيرة طه حسين الذاتية...

1- سنعتمد الطبعة الثانية الصادرة في بيروت سنة 2006 في طبعة مشتركة بين دار الفارابي، بيروت ومكتبة المعرفة، تونس وكلية الآداب منوبة، تونس، وتقع في مجلد واحد، وفي 647 صفحة.
2- من مميزات هذه الطبعة، على محدودية عدد نسخها، احتواؤها على فهارس تفصيلية بالآيات والأحاديث والأبيات والأعلام،... مما يساعد على البحث.
3- فقد نشر، على سبيل المثال، مقالاً حول الأسلوبية الذاتية أو النشوئية (في مجلة فصول القاهرية، عدد خاص بالأسلوبية، 1984).
4- ضمن كتاب «أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم»، إشراف حمادي صمود، تونس، 1998.

ولعلّ صولة قد أتى أمراً غير بدْعٍ في الدراسات اللسانية والبلاغية الغربية الحديثة، فأنّا جوبير تتحدث عن دراسة أسلوبية تداولية لنصوص جون جاك روسو [1]. ولعل الباحث قد انتفع بالتوجيه الذي أشارت إليه أوريكيوني، وكتبُها أثيرةٌ عند الباحث، كما لا تخطئ ذلك عينٌ فاحصةٌ لشواهد تدور على كلامها، إذ حذرت من الإفراط في إعمال البعد التداولي بشكل يخرج عن الحيّز المفيد. إذ لئن اعترفت أوريكيوني بالبعد التداولي في اللغة (langage) معتبرة أنه لم يعد بحاجة إلى الاستدلال عليه، فإنها بالمقابل حذرت من المغالاة في «العقيدة التداولية» [2].

قسّم الباحث دراسته للحجاج في القرآن إلى ثلاثة أقسام:

- الحجَاج على مستوى الكلمة.
- الحجَاج على مستوى التركيب.
- الحجَاج على مستوى الصورة.

فقد انتقل من المعجم (المفردات) إلى النحو (النظم) إلى البلاغة (البيان)، أو قل من البسيط إلى المعقد ومن العاديّ إلى الجماليّ.

ولم تفته الإشارة إلى أنه يعوّل على نقد نظرية النظم للجرجاني؛ إذ بيّن الباحث أنّ الجرجاني سجن نفسه «داخل دائرة البحث عن أسرار الجمال والحسن والمزية في معاني النظم القرآني بصرف النظر عن القيم الأخلاقية التي تحملها وبغضّ الطرف عن الأبعاد الحجاجية التي من أجلها استُجلبت تلك المعاني» [3] فالأحرى، حسب صولة، أن يكون الاهتمام بالجمال في دراسة النصوص الأدبية لا في دراسة النصوص الدينية. وإن كان الشجى الذي يُحدثه وقع النصّ القرآنيّ غير منفصل – فيما نظنّ – عن الأبعاد الحجاجية. ومن ثمة، فلا يمكن، وقد وهنت الحيلة اللغوية في التماس الإعجاز خالصاً منها، يقول الهادي الجطلاوي: «وقد أقرّ الجرجاني بضعف الحيلة في الإقناع بمكامن الإعجاز النحوي لأن الأمر فيه موكول إلى الذات المتلقية وما وهبها الله من قدرة على الحسّ والتذوّق» [4].

1- Anna Jaubert: la lecture pragmatique, p.5.

2- C.Orecchioni: L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Paris, 1980, p.217.

3- عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية، ص610.

4- الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير: المنهج، التأويل، الإعجاز، سوسة، كلية الآداب/ صفاقس، دار محمد علي الحامي، 1998، ص597.

ومن هنا تكمن أهمية التعويل على الناحية الحجاجية، لا لتكون بديلاً لالتماس الإعجاز، وقد نبا عنه النظم، ولكن لوضع النصّ على محكّ السلالم الحجاجية، عسى أن نظفر بتقويم له يخلو من الاعتباطية والحدسية.

ولكن يبدو أنّ المشروع الذي تبناه صولة بقي مراوحاً بين الظفر بخلاصات أسلوبية إحصائية وبين مقاربات حجاجية جزئية. وهو ما أثّر في الطموح الذي قد لا يكون بلغ به صاحبه غاية المأمول. ولعلّ النصّ القرآني لا يعطي للمتملي فيه، مهما أنعم النظر، نهاية الأقاويل أو قمة التأويل.

8- طرائق استخدام القرآن للألفاظ العربية

يشير صولة إلى أنّ القرآن الكريم قد اتبع، بشكل رئيسيّ، أربع طرائق في استعمال الألفاظ العربية والمعرّبة، من بين طرائق أخرى. وتتمثل هذه الطرائق المتبعة في ما يلي:

1- الحفاظ على الكلمة نفسها مع إضافة معنى شرعيّ إلى معناها اللغويّ الذي كان لها في الاستعمال. على النحو الذي نجده مع كلمة المؤمن أو كلمة الإسلام. حيث يتخصص معنى الكلمة الأولى من الأمان بصورة عامّة إلى أمان وطمأنينة متعلقة بالدين، كما يتخصص المعنى في الكلمة الثانية من التسليم مطلقاً إلى التسليم لإله واحد وخضوع له وحده لا شريك له.

2- الحفاظ على الكلمة بمعناها الدينيّ الذي كان لها قبل نزول القرآن مع زيادة قيود شرعية، من ذلك لفظ الصيام ولفظ الحجّ. فقد عرف العرب هذين الشعيرتين، ولكن جاء القرآن والإسلام بتقنين شرعيّ يوضّح مكانة كلّ طقس من هذين الطقسين ضمن شريعة الدين الخاتم.

3- الحفاظ على الكلمة نفسها مع نقلها من مجال الحقيقة إلى المجاز، من ذلك كلمة المنافق والظالم والكافر والفاسق. وسنعود إليها في تحليل أدقّ.

4- الحفاظ على الكلمة مع نقلها من مجالها الديني الوثنيّ عند العرب في الجاهلية إلى مجال التوحيد. نحو أسماء الله الحسنى [1].

1- المرجع نفسه، ملخَّصاً، ص157.

وقد مثّل الباحث الضرب الثالث في الجدول التالي [1]:

الكلمة	الحقيقة	المجاز
الكافر	الزارع يغطّي البذر	ساتر النِعَم الإلهية وجاحدها
الفاسق	الرطب الخارج من قشره	الإنسان الخارج عن دينه وعن حجر الشرع
الظالم	حافر الأرض التي ما كان لها أن تُحفَر	فاعل ما ليس حقه أن يفعل
المنافق	اليربوع يدخل من النافقاء، فإذا طُلب يخرج من القاصعاء	الإنسان يدخل في الإسلام ثم يخرج منه، من غير الوجه الذي دخل فيه

ولعلّه من الطريف أن نتابع استنتاج صولة أنّ انتقال المعنى في هذه المفردات يمكن ردّه إلى مجال واحد هو المجال الزراعي الذي يمثّل عنصراً أساسياً من العناصر المشكّلة لعالم خطاب المتلقّين الأُوَل [2].

هذا بالنسبة إلى الكلمات العربية، أمّا بالنسبة إلى الكلمات المعرّبة، من قبيل (الكافور والمسك والزنجبيل والسندس والزرابي والسلسبيل...) فلا مرية، كما يقول صولة، في معرفة العرب بمدلولاتها، وبما تحيل عليه في الواقع، فالقرآن إنما نزل بلغتهم، فقد جاءت لتجعل هذا «العلم» وهذه «الفكرة» وهذا «المفهوم» في حيّز إدراكهم وفي متناول أيديهم، وهكذا نجد القرآن ﴿...﴾ يبني بواسطة معجمه، غير المتداول على المتداول؛ والمجهول على المعلوم؛ والجديد على القديم، فتتحوّل بذلك الكلمة التداولية إلى طاقة حجاجية [3].

طبعاً قد لا يكون من المفيد أن نستطرد حول اختلاف القدامى من المفسرين حول وجود الألفاظ الدخيلة أو المعرّبة في القرآن [4]، ولعلّ أرجح

1ـ المرجع نفسه، ص161.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3- المرجع نفسه، ص166.
4- طبعاً بقطع النظر عن الخوض في ما وقع في القرآن من لغات القبائل. يراجع:
-السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، النوع السابع والثلاثون، ج1، ص378 وما بعدها.
-الزركشي، البرهان في علوم القرآن، النوع السادس عشر، ج1، ص287 وما بعدها.

الأقوال هو ما أورده الزركشي من كلام ابن عطية يقول: «وقال ابن عطية بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسن بتجارات وبرحلتي قريش وبسفر مسافرين كسفر أبي عمرو إلى الشام وسفر عمر بن الخطاب وكسفر عمرو بن العاص وعمارة بن الوليد إلى أرض الحبشة وكسفر الأعشى إلى الحيرة وصحبته لنصاراها مع كونه حُجّة في اللغة فعلقت العرب بهذا كله ألفاظاً أعجمية غيرت بعضها بالنقص من حروفها وجرت في تخفيف ثقل العُجمة واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها حتى جرت مجرى العربيّ الفصيح ووقع بها البيان، وعلى هذا الحدّ نزل بها القرآن فإنْ جَهِلَها عربيُ، فَكَجهْلِه الصريح بما في لغة غيره[1]، وكما لم يعرف ابن عباس معنى فاطر[2] إلى غير ذلك، قال: فحقيقة العبارة عن هذه الألفاظ أنها في الأصل أعجمية لكن استعملتها العرب وعرّبتها فهي عربية بهذا الوجه»[3].

والمعوّل في تعزيز الطاقة الحجاجية للمفردة إنما يكون على مدى ملاءمتها لسياقها القوليّ من جهة؛ ولارتقائها في السلّم الحجاجيّ من جهة ثانية؛ واتساق حركتها الحجاجية من جهة ثالثة.

وقد حان الوقت كي نعرض المقصود بالحركة الحجاجية.

9- حركة الكلمة الحجاجية

يقول عبدالله صولة: «المقصود بحركة الكلمة الحجاجية مزاحمتها غيرها من الكلمات اللاتي هنّ من جدولها المعجميّ (مرادفاتها مثلاً إن صحّت مقولة الترادف) أو هنّ من غير جدولها المعجميّ، لكن شاءت لعبة[4] المجاورة

1- المقصود باللغة هنا اللهجة، حيث يجهل بعض العرب لهجات بعض القبائل الأخرى.

2- يشير إلى الخبر المنقول عن ابن عباس، وقد أورده كثير من المفسرين حول تفسير كلمة«فاطر»، وإن شكّك بعض الباحثين في جهل ابن عباس لمعناها، وهو حبر القرآن، ولكن وردت من باب بيان الاحتجاج بكلام الأعراب على معاني القرآن. جاء في تفسير الطبري قوله: «حدثنا به ابن وكيع قال حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد قال: سمعت ابن عباس يقول: كنت لا أدري ما ﴿فاطر السماوات والأرض﴾ حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما لصاحبه: أنا فطرتها يقول: أنا ابتدأتها». الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج5، ص158.

3- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص289.

4- قد يكون من الطريف الإشارة إلى جريان لفظ«لعبة» مجرى استعارياً في وصف فردينان دي سوسير للغة وتشبيهه لها بلعبة الشطرنج، فضلاً عن حديث المنطقيّ«الوضعيّ» لودفيغ فيتغنشتين عن«ألعاب اللغة». إن«ألعاب اللغة – كما يقول فتغنشتين – هي صيغ لاستعمال

بواسطة المجاز المرسل خاصّة، ولعبة [1] المشابهة بواسطة التشبيه والاستعارة مثلاً أن تجعلاهنّ جميعاً من جدول واحد، فينشأ بينهنّ تنافس وتدبّ في صفوفهنّ حركة من أجل أن تظفر إحداهنّ بمكان لها في الملفوظ عوضاً عن سائرهنّ تتحقق فيه وتستبدّ به وتقصيهنّ عنه. وإنما يساعدها على الظفر بمكان لها في الملفوظ أنّ المقام يستدعيها أكثر ممّا يستدعي غيرها؛ وأنّ هدف إقناع المتكلم مخاطبه يقتضيها أكثر ممّا يقتضي غيرها، ﴿...﴾ وقد سمّى القدماء ظاهرة إحلال كلمة بعينها من دون أخرى ترادفها أو تكاد «تنكيتا» وحدّه ابن أبي الإصبع بقوله: «هو أن يقصد المتكلم إلى أيّ شيء بالذكر من دون غيره ممّا يسدّ مسدّه لأجل نكتة في المذكور ترجّح مجيئه على سواه» [2] [3].

وهذه الحركة الحجاجية تسمّى في الأسلوبية المعاصرة «عدولاً»، في حين أنها تُدعى في اللسانيات «اختيارًا ﴿لسانيًا﴾».

ويشير صولة إلى نقد نظرية العدول، من عدّة نواحٍ: ما المعيار الذي يشكّل مقياس العدول؟ وما حدود العدول؟ وما ضوابطه؟

كما يعرّج على نقد مفهوم الاختيار: فهو يُلزمنا بمعرفة قائمة البدائل المتاحة التي يُعمِل فيها المُنشئُ فكْرَهُ بالاختيار والاستبعاد، وهل لهذه القائمة وجود فعليّ؟

ويخلص الباحث إلى أنّ العدول والاختيار يؤولان إلى مبدإ واحد: مبدإ التحقّق في الخطاب على أساس الاختلاف والتعارض مع ما لم يتحقّق.

علامات أكثر بساطة من تلك الصيغ المعقدة جداً التي نستعمل بها العلامات في لغتنا اليومية». إنها تتطابق مع أشكال«بدائية» للغة، الأشكال«التي يبدأ بواسطتها الطفل في استعمال الكلمات». وينبغي بالتالي فحصها، إذا ما أردنا إزالة«الغشاوة الذهنية»، التي تغلف عادة الطريقة التي نستعمل بها الكلمات. نقلا عن مجلة: «**Magazine littéraire**»عدد 362، مارس 1997، ترجمة محمد فرطميسي، مجلة فكر ونقد.

1- انظر الهامش السابق.

2. ابن أبي الإصبع المصري، بديع القرآن، تحقيق حنفي محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، ط. 1957، ص112. ويذكر صولة أنّ الزركشي يسمّي الظاهرة نفسها تقريباً «مشاكلة اللفظ للمعنى». انظر البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، 1972، ج3، ص378.

3. عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، مرجع مذكور، ص169.

وهنا نقف على محاولات مفسّرين وعلماء كثيرين يحاولون أن يُبرزوا الفويرقات الدلالية بين مفردات القرآن، خصوصاً المتشابهات منها، وكيف أنّ ما احتواه القرآن من مفردات إنما جاءت مطابقة لمقتضى الحال. فعندما يرد في آية فعل «نزّل» (على وزن فعّل)، وفي آية أخرى يرد فعل «أنزل» (على وزن أفعل)، نجد من المفسّرين مَن يبيِّن النكتة في هذا الاختيار.

10- حجاجية المفردة القرآنية

بعيداً عن الحدود اللسانية أو المقاربات البنيوية التي قد تعتبر المفردة عنصراً بسيطاً يمكن التماس معناه بوصفه مدلولاً مرتبطاً إمّا ارتباطاً اعتباطياً (حسب وجهة نظر دي سوسير) أو ارتباطاً ضرورياً (حسب وجهة نظر بنفنيست) بالدالّ، فإنه يمكن الاعتماد على تداخل البعدين الأسلوبي والتداولي [1]، في مقاربة المفردة القرآنية حجاجياً. ويمكن أن نضرب على ذلك مثالاً:

- قوله تعالى﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝ بَلۡ يُرِيدُ ٱلۡإِنسَٰنُ لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ﴾[2].

حيث نلاحظ أنّ موقع مفردة «بنانه» يشذ عمّا جاورها من الفواصل، حيث تنتهي بالميم المتبوعة بالهاء: (القيامة/اللوامة/عظامه/ ..../أمامه)

ولعلّ الظاهرة الأسلوبية التي نفسّر بها هذا الإجراء الأسلوبيّ هي ظاهرة التشبّع (saturation) حيث تتردّد الفاصلة نفسها في أربعة مواضع ثلاثة منها قبل «بنانه» وموضع واحد بعدها. وتأتي مفردة «بنانه» لتمثل الخروج عن نسق الفواصل في بداية سورة القيامة. فما دلالة ذلك أسلوبياً وما قيمته الحجاجية، بالاستتباع؟

فقد ذهب المفسرون القدامى في تفسير الآية الرابعة التي تحتوي مفردة «بنانه» بأنّ معناها «لو شاء لجعله خفّاً أو حافراً» [3].

---

1. انظر فصل الأسلوبية والتداولية: التداخل والتجاور، ضمن كتابنا «أنساق اللغة والخطاب»، دار فراديس، البحرين، 2007، ص ص27-36.
2. سورة القيامة، الآيات من 1 إلى 5.
3. انظر على سبيل المثال:
-ابن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000، ج24، ص50.

وذهب بعض المفسرين المحدثين الناظرين في الإعجاز العلمي في القرآن إلى أنّ الآية تشير إلى مُعجزة البصمة التي لا تتكرر بين إنسان وآخر. فكيف يمكن استخلاص قولٍ في الآية يتلاءم مع معنى الآية ومعنى المفردة، من دون أن ينفصل هذا التأويل عن محاولة تبيُن بُعدٍ حجاجيّ مّا.

ونحن ننطلق في هذه المحاولة من مبدإ تداوليّ أجراه ديكرو يتمثل في اعتبار البُعد الحجاجيّ سابقاً للبُعد الإخباريّ في القول، في كلّ قول. فكلّ قول – حسب هذه الرؤية – هو حجاجيّ بالقوّة، قبل أن يؤدّي دوره الإخباريّ. فالسمة الحجاجية منغرسة في اللغة، وهذا معنى «التداولية المدمجة» [1].

فلو أعملنا محور الاختيار على هذه اللفظة [2]: «بنانه» لأمكننا الوقوف على بدائل قريبة منها، من قبيل «إبهامه». واللافت أنّ هذه الكلمة تتساوق مع سياق الفواصل (قيامة / عظامه / ﴿إبهامه﴾/ أمامه).

مما يجعل قاعدة مراعاة الفاصلة معدولاً عنها، في هذا السياق، على خلاف سياقات نظمية أخرى [3]. فالمسألة لا يمكن تفسيرها في هذا السياق اعتماداً فقط على العامل الأسلوبي النظميّ، بل إنّ تعليل اختيار لفظ «بنان» مكان لفظ «إبهام»، على سبيل المثال، ينبغي أن يتجه وجهة أخرى.

إذا عدنا إلى استعمال مفهوم التشبّع الأسلوبيّ، أسعفنا بأنّ هذا الاستعمال يُحدث في القول ضرباً من التبئير (**focalisation**) ويلفت النظر إليه، بحيث تسعى الأذهان إلى محاولة تأويله وتعليل خروجه عن مجاراة سياق نظم

–أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1999، ج8، ص276.

1- انظر فصل«التداولية المدمجة» لهرمان باريه، ضمن كتاب«تلوين الخطاب»، ترجمة صابر الحباشة، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2007، ص ص 179–193.

2– نعلم أنّ«بنانه» ليست لا هي مفردة ولا هي لفظة بل هي مركّب إضافيّ، ولكن تيسيرا للتناول تساهلنا في العبارة، حيث من الظاهر أننا لا نقصد الضمير المتصل المضاف إليه، بل نقصد المضاف وهو كلمة«بنان».

3– من ذلك إيراد اسمي الرسولين موسى وهارون، في مواضع بعينها مرتبين على النحو المذكور: موسى، ثمّ هارون، وفي مواضع أخرى على العكس من ذلك حيث يُذكر هارون، ثمّ موسى، وذلك لمراعاة سياق الفاصلة. انظر مثالاً على الضرب الأول الآيتين 121 و122، في سورة الأعراف، وعلى الضرب الثاني انظر الآيات من68 إلى71، في سورة طه.

الفواصل المجاورة له.

ولمّا كان العدول الكمّي مقترناً بعدول كيفيّ، في معظم الأحيان، فقد يجوز لنا أن نعتبر هذا التصرّف الأسلوبي معدّلاً في الدلالة التأويلية التي يمكن استخلاص بعض وجوهها من هذه المفردة.

ومن هنا لا نستبعد – استئناساً بالتفاسير الحديثة – أن تكون مفردة «بنان» بالذات قادحاً ومؤشراً على الإعجاز البيولوجي في طرف الإصبع البشريّ، حيث يحتوي بصمة تميّزه عن سائر البشر جميعاً. ولكن كيف يمكن المرور من شبكة التحليل الأسلوبية باعتماد نظرية النظم أو باعتماد نظرية العدول، إلى شبكة التحليل الحجاجية، من دون الوقوع في مأزق ضرورة إيجاد قانون للعبور، أو قانون للتأويل بصورة عامّة، كيلا نقع في اعتراك التأويل، أو في فوضى التخريجات الاعتباطية أو القائمة على الأهواء المذهبية؟

ههنا تُطرح مسألة على غاية الأهمّية، أشرنا إلى طرف منها عند استشهادنا بقول بعض الباحثين [1] إنّ القول بالإعجاز النحويّ لا يُسلِّم به إلا المتلقّي الذي يمتلك ناصية النحو ويعرف أساليب العرب، ويدرك مواطن التلعّب والتصرّف. وليست هذه الملكة أو هذه الكفاءة بمتوفرة لجميع المتعاطين، ولا هي موجودة على قدَم المساواة بينهم، ولذلك تختلف الأفهام وتتباين التأويلات.

ولعلّ حجاجية المفردة لا تُفهم حقّ الفهم بمعزل عن أخوات لها، لذلك نورد مثالاً آخر:

– قوله تعالى﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ** ﴾ [2] ومثلها في سورة نوح [3]. ومعلوم بالضرورة أنهم لا يضعون كلّ أصابعهم بل جزءاً منها في آذانهم، أي أطرافها ولكن اقتضى جريان القرآن على أساليب العرب الفصيحة أن يُعتمَد أسلوب المجاز المرسل

1- نعني قول الهادي الجطلاوي، في أطروحته«قضايا اللغة في كتب التفسير»، مرجع مذكور، ص597.

2- من الآية 19 من سورة البقرة.

3- قوله تعالى﴿ **وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا** ﴾ (الآية 7 من سورة نوح).

ههنا حيث يُذكر الكلّ (الأصابع) ويُقصد الجزء (الأنامل، أو أطراف الأصابع). فقد تمّ إجراء الأسلوب المتعارف عليه عند العرب في هذين الموضعين، حيث ليست القيمة الدلالية متعلقة باللفظة في حدّ ذاتها، لذلك لم يُتوخَّ أسلوب الحقيقة [1] بل استُعمل أسلوب المجاز [2]، أمّا القيمة الدلالية، في آية سورة القيامة، فتتعلق بالمفردة «بنان» في حدّ ذاتها، فلم يكن مناصٌ من إيرادها على وجه الحقيقة، بل وتأكيد ذلك الأمر بالقيام - بمناسبتها - بعدول نظميّ لافت مع سياقها الإيقاعيّ.

ولعلّ قاعدة أمن اللبس، أيضاً، وهي قاعدة تداولية بامتياز، قد أسهمت في جعل كلمة «أصابع» في آيتي البقرة ونوح هي الأنسب في مقاميهما. ولعلنا لا نضيف جديداً، إن قلنا إنّ بلاغة المفردة ليست معزولة عن بلاغة الصورة، فتصوير الكافرين واضعين أصابعهم في آذانهم، تبيّن إشاحتهم عن الحقّ وإعراضهم عن الهدى، وما مفردة «الأصابع» إلا عنصر معجميّ يتظافر مع سائر العناصر المعجمية والنظمية والدلالية والبيانية لتشكيل صورة واضحة، لمعنى الإعراض عن الحقّ.

ولعلّ العدول في آيتي البقرة ونوح عدول سلوكيّ، يظهر في دلالة عمل المتحدّث عنهم، في حين أنّ العدول في سورة القيامة عدول نظميّ، يظهر في تمييز الآية بفاصلة مختلفة عن مجاوراتها.

ولعلّه من التعسّف بمكان البحث عن قيمة إفادية للمستوى الحجاجيّ منفصلاً عن المستوى الأسلوبيّ، وإن قبلنا على العموم بقيام التداولية على مبدإ الإفادة (**pertinence**) وقيام الأسلوبية على مبدإ الجماليّ (**l'esthétique**) [3].

وأطروحة صولة تقوم على نقطة قوة هي نفسها نقطة ضعف. إنها

1- بالمعنى البيانيّ لكلمة «الحقيقة» هنا.

2- يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، مفسّرا الآية السابعة من سورة نوح: [...] يجوز أن يكون جعل الأصابع في الآذان واستغشاءُ الثياب هنا حقيقة بأن يكون ذلك من عادات قوم نوح إذا أراد أحد أن يظهر كراهية لكلام من يتكلم معه أن يجعل أصبعيه في أذنيه ويجعل من ثوبه ساتراً لعينيه.

ويجوز أن يكون تمثيلاً لحالهم في الإعراض عن قبول كلامه ورؤية مقامه بحال من يَسُدّ سمعه بأنملتيه ويحجب عينيه بطرف ثوبه. انظر تفسير التحرير والتنوير.

3- أشرنا إلى طرف من هذه الجدلية في فصل «الأسلوبية والتداولية: التجاور والتداخل»، ضمن كتاب «أنساق اللغة والخطاب»، مرجع مذكور.

المزاوجة بين التحليل الأسلوبيّ وبين المنهج الحجاجيّ التداولي.

هي، من جهة نقطة ضعف لأنّ الأسلوبية والتداولية تختلفان، فالأولى تلتمس تعليل جمالية الأدبيّ، وتحاول التقاط عناصر الأدبية (**la littérarité**)، أمّا الثانية فتبحث عن نجاعة الخطاب وعن فائدته العملية البراغماتية.

وهي من جهة أخرى نقطة قوة لأنّ مقاربة النصّ القرآنيّ، بما هو نصّ مركّب من مستويات كثيرة ومن أنماط خطابية يعسر ضبطها في جنس أدبيّ معيّن، يجعل الاحتكام إلى أكثر من شبكة تحليل عند مقاربته أمراً مطلوباً، لكيلا تنغلق الرؤية على وجهة واحدة أو لا تلج النصّ إلا من باب واحد، خصوصاً وأنّ مقاربة صولة تحاول تجاوز نظرية النظم، التي يقول عنها صولة: «إنّ نظرية النظم في القديم تلحّ بلغة نظريات تحليل الخطاب المعاصرة على ما يحصل في الجملة أو في النصّ من ظاهرة الانسجام (**cohérence**) ذات الأصول النحوية من دون شك، أكثر بكثير من إلحاحها على ظاهرة الإفادة (**pertinence**) فيه، التي هي ذات منطلقات وأصول تداولية»(1) ويقرر قائلاً: «إننا بدراسة اللغة القرآنية حجاجياً نكون من ناحية أولى في صميم تداولية الخطاب أي ﴿...﴾ في مجال بلاغة التأثير التي وقفوها ﴿أي العرب﴾ على دراسة الشعر ﴿...﴾ ونكون من ناحية ثانية خارج مجال «بلاغة النظم» التي جعلوها لدرس القرآن»(2).

وبذلك تظهر لنا محاولة توظيف الأسلوبية، بوصفها الوريثة الشرعية للبلاغة ﴿الكلاسيكية﴾ وتوظيف الحجَاج، بوصفه المبحث الرئيسيّ في التداولية، بوصفها البلاغة الجديدة.

12- خاتمة

ليست حجاجية المفردة القرآنية بمعزولة عن حجاجية التركيب أو الجملة أو الآية أو السورة أو النصّ... ولكننا حاولنا تبيّن حجاجية المفردة بوصفها نواةً دالّة على إسهام هذا العنصر اللغويّ المحدود في توليد طاقة حجاجية فعّالة ذات مدى بعيد في تبليغ مقاصد القول.

ولعلّ مدارسة السياقات القرآنية، وتفسير بعض الآي ببعض، وتدبُّر سائر علوم القرآن، كلّ ذلك يُوقفنا على «أسرار بلاغة» المفردة القرآنية،

1- عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية، ص59.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويُصلنا إلى «دلائل إعجازها». وتبقى نظرية النظم، التي شغلت الدارسين وعمّقت مباحث البلاغة، ومثّلت ثورة في نظريات البلاغة، يمكن أن تمثل مجدّداً، منطلقاً لبلورة رؤية سياقية تداولية حجاجية لتحليل الخطابات القرآنية، بوصفها مدوّنة في منتهى الثراء التأويلي، ومحلاً لتجلّي مظاهر الطاقات الحجاجية الغزيرة للنصّ القرآنيّ خصوصاً وللغة العربية عموماً.

ونخلص إلى أنّ الحجَاج هو أحد أبرز أنماط الاستدلال الطبيعي، هو الذي ينجز باللغة الطبيعية، ويكون الحامل له (le support) هو الخطاب الطبيعي، مع اعترافنا بضرورة التوقف مليّاً عند إمكانية اعتبار النصّ القرآني منتمياً إلى اللغة الطبيعية، ومن ثمّة يصدق على خطابه كونه قائماً، من جملة ما يقوم عليه، على الاستدلال الطبيعيّ.

قد يكون محلّ هذا التساؤل الإبستيمولوجي، غير مناسب، فقد كان الأولى أن يكون في مطلع البحث، ولكننا نريد أن نجعله فتح آفاق البحث في ظاهرة تمييز ضروب الاستدلال القرآنية ضمن، أو بجانب ضربي الاستدلال المنطقيين: الصوريّ الرمزيّ، من جهة والطبيعيّ، من جهة أخرى.

حجاجية خطاب الشروح البلاغية

لعلّه من اللافت أن جميع ما اطّلعنا عليه من إشارات المحدثين لكتب الشروح إنّما كانت متجهة للحكم التقويمي ذي الرؤية السلبية مسبقاً؛ إذ ليس وارداً عند هؤلاء أن يتخذوا منهجاً آنياً (سانكرونياً) بحيث يركزون النظر على تلك الشروح شرحاً شرحاً في ضرب من التمحيص والبحث المونوغرافي، لعلّه بذلك تستقيم لهم أحكام مطابقة من دون الأحكام العامة التي يسهل الطعن في انطباقها على مدونتها بصورة مطلقة؛ فهي تحتاج دائماً للتنسيب والتعديل.

ومن الخطإ في نظرنا المحاسبة قبل المدارسة، وهذا ما نستفيده من المنهجية العلمية، إذ لا يكفي تناقل أحكام جاهزة للتشنيع على «الكسل المعرفي» المزعوم لأصحاب الشروح من دون أن يُدَلَّلَ علمياً وعملياً على ذلك. ثم إن الإنطلاق بأفكار تقصي المدونة من دائرة العلم- وإن كان ذلك مقبولاً من إحدى الجهات- فإنه يضر بالنتائج المتوصل إليها: ولا يعني ذلك الذهاب إلى الجهة المناقضة وهي التسليم بعلمية المدونة، فضرر هذه المسلمة مثل

ضرر المسلمة المناقضة لها.

على أننا نشير إلى حكم شائع يتمثّل في إمساك الباحثين بصورة عامة عن تتبع خصائص العلم في الكتب التعليمية؛ ويحتج هؤلاء بأنّ التنظير في مثل تلك المؤلّفات محدود، والخلفيات المعرفية ضمنية، بحيث لا يتيسر تقصيها درساً ونقاشاً. وهذا القول ظاهره صحيح. ولكنه قد يفهم منه ما لا يكون مستقيماً دائماً وهو أنّ هذه المؤلّفات التعليمية - على غرار الشروح- هشّة معرفياً. فإن كنا لا نطلب من هذه المؤلّفات خلفياتها النظرية، فهي توجد في غيرها، بين كتب الشروح اختلافاً كبيراً وتفاوتاً عظيماً، وهذا ما يشهد الباحثون بانعدامه، وإن كانوا أوّلوا غياب ذلك، بضعف السليقة وخبوّ روح الإبداع، والأولى أن يُفهم ذلك على أساس التقيّد بالمتن («التلخيص») والاعتراف بجمعه ومنعه ممّا يستتبع الاكتفاء به متناً نظرياً متيناً، وهذا ما أدّى إلى اقتصار أصحاب الشروح على التنافس في مسائل فرعية وفويرقات متّصلة ببعض المواضع، فضلاً على اشتغالهم باستعراض معارف تتعلّق بالنحو والفقه والأصول ممّا يعرض لها التلخيص عرضاً أو لم يفعل. وكأنّ في هذا الصنيع تعويضاً عن الابتكار في أصول الفنّ الأصليّ أي: البلاغة.

◆طريقة الدسوقي في الشرح

كتب الدسوقي حاشية على شرح سعد الدين التفتازاني، ويتلخّص منهجه في تتبع عبارات السعد [1] بالشرح والتفسير: فهو يفسّرها كما هي وأحياناً يتعرض الاختزال الوارد في كلام السعد مما يتطلب شرحه ذكر المفردات المختزلة والمحذوفة ليستقيم أمر الشرح. ويعمد الدسوقي في شرح كلام الشارح إلى بيان الوجوه الممكنة كلّما كان الموضع محلاً متعدّد التأويل.

أما فيما يتعلق بالشواهد، فإضافة إلى شرحه لها، فإنّه يحققها وينسبها إلى قائليها في توسّع شاف، من دون أن يفوته التركيز على محلّ الشاهد، وأحياناً يدفعه تحقيقه إلى الاستدراك على الشارح، ويذكر الدسوقي مراجعه في أحيان كثيرة (كذا في الأطوَل، كذا قرّره شيخنا العدويّ، هذا ما في الفنريّ،...)

1- السعد، هو سعد الدين التفتازاني (ت.771هـ).

ويعتمد شرح الدسوقي كثيراً على الصوتيات والصرف والنحو والبلاغة والعجم في ضرب من التعمّق والاستغراق.

- **طريقة الاستدلال:** يقوم الاستدلال عند الرجل على جملة من الثوابت: المبادئ المنطقية، قول تواضع أي النظام اللغوي للعربية كما تنوقل سماعاً. وطريقة تناول المسائل عند الدسوقي لا تقوم على العرض الأحادي، بل على منظرة الآراء ومواجهة ما يعرض من اعتراضات، أو يعمد إلى العرض المستوفي لمختلف الوجوه الممكنة (لا يعني ذلك التبحر أنه أتى به ابتداء، بل طريقة التوسع فيما لمح له السابقون أو أشاروا إليه، فهو قد أحسن التقاط الذبذبة التي يبثّ عليها السعد آراءه وتخريجاته، من ذلك التوسع في تأويل لفظ «معرج» في إحدى أراجيز رؤبة بن العجّاج، فقد يستندُ إلى السراج: أو إلى سريج. فقد بسط الدسوقي القول في القولين من دون أن يخرج إلى ترجيح قول على آخر، ولعلّ مثل هذا الترجيح لم يكن من شواغله، أو لعلّه لا يندرج في سنن الشروح، فغاية الشرح في النهاية ليست تجاوزاً للقول المشروح، بل إثراء لنظرة المشروح له كي يحتفظ للأصل بالتقدير اللازم والرعاية المستلزمة، ومن هناك الهدف التعليمي مرمى جلياً وغاية بيّنة).

ولا يعني هذا التحديد لمنهج الدسوقي خلوّ عمله من لطيف التخريجات التي ربما كانت شخصية تفرّعت عنه، كقوله: قلت إنّ غاية ما اقتضته الضرورة الشعرية الجواز؛ والجواز لا ينافي انتفاء الفصاحة، لأنّ انتفاء الفصاحة لازم لكون الكلمة غير كثيرة الدور على ألسنة العرب العرباء لا لعدم جواز ما ارتكبه الشاعر، ألا ترى أنّ الجرشّى جائز قطعاً إلا أنه مخلّ بالفصاحة»[1].

وموطن المفارقة الذي تراءى لنا أن الدسوقي قد تجاوزه يتمثل في سحبه من الشعر سلطة إقرار اللفظ الفصيح من غيره. فحمل لفظ على الجواز الشعري يعني بالاستتباع انتفاء فصاحته. فاللفظ المستعمل جوازاً شعرياً هو الرخصةُ الخاصّةُ التي تعطى للشاعر في ذلك الموضع (خاصّة في

1- الجرشّى= النفس، استعملها المتنبّي في إحدى قصائده يمدح فيها سيف الدولة:[المتقارب]
مبارك الاسم، أغرّ اللّقب كريم الجرشّى، شريف النّسب.

موضع القافية: «مسرج» لرؤبة و«الأجلل» لأبي النجم العجليّ) ولا يسمح بها لغيره، لمفارقتها لشرط الفصاحة.

فالنحوي ملزم بتبرير قول الشاعر من جهة كونه أعلم الناس بمضائق التعبير ووجوهه وفروقه، وهو مجبر على «تسييج» الجواز وتحديده كيلا يشيع ما فيه من انتفاء الفصاحة، فيختلط الحابل بالنابل، من هنا كانت مهمّة النحوي مزدوجة:

1/ الاحتجاج على إمكانية القول الشعري على تلك الشاكلة رغم عدم قياستها، استناداً إلى مقولة الجواز الشعري.

2/ منع امتداد ألسنة غير الشاعر إلى استعمال ذلك الوجه حمايةً لسنن واضع اللغة، وما تحتويه من قواعد الفصاحة والقياس والسماع.

إن التعليق على هذا الموضع من حاشية الدسوقي (ج1 وج- الشاهد السابق-) أدّى بنا إلى استنتاج طريقة تعامل النحويّ مع ظاهرة الجواز الشعري. وهذا التمشّي يؤدّي بنا إلى تبيّن التقاطع بين مختلف اهتمامات الشارح. من دون أن نذهب إلى اعتبار الوجهة النحوية في هذا الشاهد ضرباً من الاستطراد والخروج عن غاية الشرح. فضلاً عن كون هذا الشاهد يمكننا من تفنيد ما شاع عند بعض الباحثين من أنّ الفصل بين مباحث النحو ومباحث البلاغة قد أصبح جازماً انطلاقاً من السكاكي ولا سيما شرّاحه.

فنص حاشية الدسوقي يؤكد تواصل التنافذ بين دائرة النحو والبلاغة، وهو تنافذ حيويّ، تجفّ، متى قطع جداول البلاغة ويسيطر عليها المنطق الصناعيّ (1).

1- لا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى وجه من وجوه وجاهة المنهج الذي اخترنا، ونعني المنهج التداولي نظراً لوثاقة اتصاله بالمتن البلاغي: « فعلى نظرية البلاغة ونظرية النحو والمنطق النقدي تنهض التداولية». راجع: محمد سويرتي: «اللغة ودلالتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي»، عالم الفكر، الكويت، مج 28، ع3، يناير- مارس2000، ص31.
ولاسيما وأن الباحثين يفرقون بين منطق اللغة الطبيعي وعليه يقوم الخطاب البلاغي والمجازي؛ والمنطق الصوري الرياضي. وهنا نشير إلى استفادة النحو التوليدي من هذا المنطق الأخير، وهذا يخرج عن إطارنا المرجعيّ النظريّ.

وإنّه بوسع المُنَقّر عن موقف البلاغة القديمة من بعض طرائق الشعراء المحدثين في تصريف القول، أن يجد ضالّته في مواضع من حاشية الدسوقي. فبعض المحدثين من الشعراء يُجري العطفَ بين مفردات لا يحسن بلاغياً الجمع بينها، وقد بيّن الدسوقي أنّ ذلك ليس بقادح في فصاحة المفردات، بل مثل ذلك الاستعمال يقوم على إخلال بالبلاغة، يقول: «فإذا لم تثقل الكلمات ولكن كانت معانيها غير متناسبة كسطل وقفل وسيف، إذا عطفت، كان ذلك مخلاً بالبلاغة لا بالفصاحة»[1].

ويندرج هذا المثال في معنى «ضعف التأليف» لخروج الكلام «على القانون النحوي المشهور بين النحاة»[2].

كما يعمد الدسوقي في مواضع من حاشيته إلى التوسّع في بعض الروايات كالخبر المَسُوق بمناسبة الاستشهاد بالبيت الذي أورده الجاحظ في «البيان والتبيين»:

وقَبْرِ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

ولما كان الخبر متعلّقاً بأهل الجاهلية يشارك فيه الجن، فقد أمسك الدسوقي عن التعليق عليه.

إنّ الشراح البلاغيين يعتمدون «مجالاً تداولياً»[3] مشتركاً، يعسر على الباحث المعاصر أن يلمّ به إلماماً دقيقاً، فبعض منطلقاتهم مصرّح بها وكثير منها مضمَّنٌ شروحَهم، أمر بالغ الأهمية في تقويم تلك المصنّفات والحكم عليها. ولعلّ مَن جازف من الباحثين المعاصرين بإطلاق أحكام عامّة سلبية عليها، لم يصدر عن تمثّل حقيقيّ لتلك الحاجات المعرفية. كما أن رمي السكاكي (ت. 626هـ) وأتباعه بتهمة تحجير البلاغة، حكمٌ يحتاج إلى الإثبات ويفتقر إلى الاستدلال.

1- شروح التلخيص: ج1 ص89.

2- الدسوقي (ت.1230هـ) وضع حاشية على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص القزويني (ت.739هـ).

3- هذا المصطلح استعمله طه عبد الرحمن: أنظر«تجديد المنهج في تقويم التراث» المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء، 1998.

النصّ الحِجَاجيّ

جون ميشال أدام

إنّ دراسة أشكال الحجَاج الأدبي تؤدي بالضرورة إلى فحص العلاقات بين الأدب والبلاغة. وكما يَلاحظ ذلك كبيدي فارغا (A.Kébidi -Varga) في كتابه البلاغة والأدب فإنّ فكّ الارتباط بين الخطاب الخَطابي والخطاب الأدبي، بشكل جذري، قد يكون مفيداً اليوم، ولكنّه يبدو غير ملائم على الإطلاق بالنسبة إلى العصر الوسيط، وإلى النهضة؛ وإلى العصر الكلاسيكي. فمنذ أرسطو إلى النظريات الكلاسيكية؛ يمكننا أن نتحدّث عن ضرب من التواصل بين البلاغة والإنشائية. ولم تقع القطيعة بينهما إلاّ مع المذهب الرومنسي، وذلك عندما أعلن فنيي (Vigny) وهوغو (Hugo) حرباً على تقنية الإنشاء البلاغي باسم تصوّر للإبداع يسيطر عليه «الإلهام». وهي نزعة دعّمها سنة1874 كتابُ الفن الإنشائي الشهير لفرلان (Verlaine). ولم يكن كانط (Kant) نائياً عن هذا التوجّه في الأسطر التالية من كتابه نقد ملَكة الحُكْم التي أوصى غوته (Geothe) بقراءتها بشدّة، وذلك في محاوراته مع إكرمان (Eckermann)، يقول: «لقد ظلّت قراءة أفضل خُطب خطيب روماني أو خطيب معاصر في البرلمان أو في المحكمة، ظلّت تمتزج بالنّسبة إليّ بإحساس مزعج، قائمةً على فنّ/ صناعة متكلّف (ـة) تهدف في الأمور الهامّة إلى قيادة الناس كأنّهم آلات، نحو حُكم سيفقد كلّ قيمة في نظرهم، متى خلُصوا إلى هدوء التأمّل. إنّ الفصاحة وفنّ حسن القول (اللذان يمثّلان معاً البلاغة) ينتميان إلى الفنون الجميلة، أمّا صناعة الخطيب (ars oratoria) باعتبارها صناعة تقوم على استغلال نقاط الضعف البشرية من أجل تحقيق غايات الخطيب الخاصّة،﴿...﴾ فهي صناعة لا تستحقّ أيّ احترام أو تقدير. »

«ولقد قُوّضت المساواة التي وضعها النسق الأدبيّ بين الشاعر والخطيب والمؤرّخ﴿...﴾ » طوال القرن التاسع عشر، كما يقول ستاروبنسكي (Starobinski).

وتمثّل كتب عن الأدب لمدام دي ستال (Staël Madame de) (1800)، وعبقريّ النصرانية لشاتوبريان (Chateaubriand) (1802)، ومقدّمة كروموال لهوغو (Hugo) (1828)، أو بور رويال لسانت بوف (Sainte- Beuve) (1840-1859)، تمثّل هذه الأعمال انبثاقاً لنظرية أدبية

(شعرية، نقدية، أو جمالية) «واعية باستقلالها وبتبريزها الخاصّ» على حدّ رأي فومارولي (M.Fumaroli) التي «تأخذ من البلاغات ما يوافق استعمالها واستعمال الكتّاب المحترفين» قاطعةً نهائياً مع بلاغة أرسطو وخطيب شيشرون (Chichéron)، والمؤسسة الخطابية لكنتليان (Quitilien).

وإذا كنا اليوم، فقدنا النظر إلى البعد الجوهري لترتيب الأفكار (dispositio) البلاغي، فإنّ بلاغة الوجوه قد حجبت بلاغة الأقسام. وقد تمّ ذلك على أيدي دي مارسي وبوزي (Beausée) وفونتانيي (Fontanier). ومعلوم أنّ بلاغة الوجوه مقاربة لظواهر خطابية مركّزة على الكلمة وعلى الجملة والجملة الطويلة المركّبة (و من ثمة على أساليب البيان خاصّة).و لم يكن خروج فونتانيي استثنائياً من هذا الإطار الضيق إلا لإقرار الخطاب في كلّيته باعتباره متتاليةً أي مجموعة جُمل وجُمَلاً طويلةً مركّبةً.و يتصل هذا الخروج بـ «مختلف أصناف التوصيفات». ولعلّ بلاغة كندلاّك هي إحدى البلاغات النادرة التي خصّصت حيّزاً للبناء العامّ للخطابات إلى جانب دراسة الوجوه.

وينبغي أن تُدرس التراجيديا الكلاسيكية في مجتمع مطبوع بالبلاغة في ضوء الأجناس الثلاثة الكبرى (القضائي والمشاوري والمراسمي).

الحِجَاج

شيم برلمان

مدخل نظري

الحجَاج أو المحاجّة: المجادلة، وهو أيضاً طريقة عرض الحجج وتنظيمها، ويدلّ اللفظ في الفرنسية على مجموع الحجج الناتجة عن ذلك العرْض.

وتدلّ كلمة «حُجّة» في المنطق الصوري على قيمة محددة يمكن أن يتمّ تعويضها بمتغير في دالّة.و هذا معنى فنّي تقنيّ.

والحجّة في معناها السائر هي إمّا تمشٍّ ذهنيٌّ بقصد إثبات قضية أو دحضها؛ وإمّا دليل يقدّم لصالح أطروحة ما أو ضدّها. بهذا المعنى نقابل بين الحجّة (argument)و البرهان (preuve)و بين الحجَاج (argumentation) والبرهنة (démonstration). وفي هذه الحالة فحسب يمثّل الحِجَاج خصوصية تستحقّ دراسةً مخصوصةً.

تُمكّن دراسةُ الحجاجِ من تحليل التقنيات الخطابية التي تسمح بإحداث ميْل السامع إلى الأطروحات التي نعْرضها على مسامعه أو التي تسمح بتعزيز ذلك المَيْل.

هذا التعريف يجعل حصول الاختلاف بين الحجَاج والبرهنة أمراً من قبيل المسلّمات. أمّا البرهنة فهي استنباطٌ يهدف إلى الاستدلال على صدقية النتيجة أو احتماليتها القابلة للاحتساب، وذلك انطلاقاً من المقدّمات المعتبرة صادقةً أو محتمَلةً. وفي تقابل مع البرهنة التي يمكن أن تتخذ شكل حساب، فإنّ الحجَاج يُطلب به الإثبات أو الإقناع، ولا يتمّ توجيهه إلاّ في سياق نفسي اجتماعي. فإن كانت البرهنة تقع بطريقة مجرّدة في استقلال عن كلّ سياق عدا سياق النظام وكانت صحيحة أو خاطئة، مطابقة لقواعد الاستدلال في النظام أو غير مطابقة، فإنّ الحجَاج ينهض على حجج مفيدة أو غير مفيدة، قويّة أو ضعيفة، موافقة للمخاطَب الذي تتوجّه إليه. ولا يقوم التفكير الحجاجيّ على حقائق عامة ولكن على آراء تهتمّ بأطروحات من كلّ طائفة: فمجال تطبيق نظرية الحجَاج يتجاوز مجال تطبيق نظرية البرهنة أيّما تجاوز، ذلك أنّ الحجاجات تنهض على كلّ ما يمكن أن يكون موضوع إبداء رأي أو إصدار حُكْم قيمةٍ أو حكْم واقعٍ أو موافقة نظرية أو مناسبة قرار. توفّر البرهنة أدلّة ضروريّة، أمّا الحجَاج فيقدّم أدلّة لصالح أطروحة محدّدة أو ضدّها.

فصنفا الأدلّة اللذان درسهما أرسطو يوافقان التمييز السابق بين الحجَاج والبرهنة. وهذان الصنفان من الأدلّة، هما الأدلّة التحليلية مثل القياس الذي يبيّن كيفية استخراج نتيجة صحيحة انطلاقاً من مقدّمات صحيحة، بفضل تمشٍّ صائب صورياً. والأدلّة الجدلية المستعملة في المناجاة وفي الحوار مع الآخرين وفي كلّ خطاب يُقصد به إقناع سامع ما أو إفحامه. وقد حلّل أرسطو استعمال البراهين الجدلية تحليلاً مطوّلاً في «الطوبيقا» ﴿علم المواضع﴾، وفي كتاب «الخطابة»، وفي كتاب «التفنيدات السفسطائية». فكلّ نظرية في الحجَاج حديثة ترتبط بمؤلّفات أرسطو السالفة الذكر وبتطبيقاتها في الحقوق التي جاء بها كتاب «المؤسسة الخطابية» لكنتليان (**Quintilien**).

تركّز هذه النظرية على التنوّع الشديد للمخاطبين الذين يتوجّه لهم خطاب (أو مكتوب) حجاجيّ. هؤلاء المخاطبون، الذين يتوجّه نحوهم الحجَاج يتراوحون كمّيّاً من فرد واحد إلى البشرية جمعاء، ويتراوحون كيفياً من مجموعة من العوامّ المجتمعين في الساحة العامّة إلى الفرَق الدقيقة التخصّص والعالية الكفاءة. أمّا في المناجاة، فثمّة مخاطب من صنف خاصّ، إذ يوازن المتكلّم بين الانتصار لشيء أو معارضته، جاعلاً نفسه كائناً مضاعفاً، إذ يتخذ المتكلّمُ ذاتَه مخاطَباً له. وثمّة منفعة فلسفية لا تُمارى في اعتبار أنّ ما يدعوه الفلاسفة استعمالاً للعقل إنّما يكون بحسب المخاطب﴿أي أنّ استعمال العقل ليس أمراً ذاتياً خالصاً، بل هو يستحضر الآخر/المخاطب ويقرأ له حساباً، حتى في العمليات الذهنية الباطنية – المترجم﴾. أمّا بالنسبة إلى أفلاطون في محاورة الفيدر (Le Phèdre) فيعتبر أنّ الحجَاج العقلي الذي يلائم الفيلسوف، هو ذاك الذي يُقنع الآلهة ذاتَها، فكلّ واحد يمكن له أن يكوّن فكرةً لنفسه عن هذا المخاطب الذي يجسّد العقلانية (rationalité). المهمّ بالنسبة إلى الفكر غير الدغمائي، هو في اعتبار هذا التجسّد بشكل يتساوى فيه أفراد هذا الجمهور المثالي من المخاطبين في التفاعل نقداً أو اعتناقاً للأطروحات أو الحجج التي يُدعوْن إلى إبراز موقفهم تجاهها. ويُوسَم هذا الجمهور بكونه عالمياً، لأننا لا نُقصي عنه أيَّ إنسان كفء وعاقل، من دون مبرّر.

يتمثل هدف الحجَاج في التأثير في الجمهور،و المعيار الأول الذي نقيس به خطاباً ما هو نجاعته، بيد أنّه ليس معياراً كافياً لأننا لا يمكن أن نهمل نوعية الجمهور الذي يتوجّه الخطاب إليه. إنّنا نستطيع التمييز بين خطابات رجل السياسة والمحامي والعالم والمتكلّم ﴿نسبة إلى علّم الكلام﴾ والفيلسوف، لا فقط بمواضيعها بل نميّزها أيضاً وخاصّةً بالجمهور الذي تتوجّه إليه تلك الخطابات. وفي الواقع، فإنّ نجاعة الحجَاج تكون بحسب ملاءمته للجمهور، وبحسب التقنيات المستعملة .فلإقناع سامع مخصوص تُستعمل آليات لا تصلح لإقناع جمهور كوني. ويتّسم الحجَاج العقلانيّ بكونه قادراً على إقناع جمهور كونيّ.

أمّا الخطأ الذي لا يُغتفر في الحجَاج، فهو المصادرة على المطلوب (pétition de principe)، وهو ربْطُك الحِجَاج بأطروحة تظنّ أنّها صالحة ولكن

السامع لا يميل إليها. ذلك أنّ جهد الحجَاج كلّه يبقى بلا جدوى ويسقط الخطاب، كأنّه لوحة نريد تعليقها على مسمار لم يَحْسُنْ تثبيتُه على الجدار. فمن الأساسيّ إذن أن نعرف الأطروحات التي يسلّم المستمع بها، كما يجدر بنا معرفة درجة القوّة التي بها يعتنق الأطروحات، وذلك من أجل اختيار تلك التي تساعد الحِجَاج ويُمكن اتخاذها نقطة ارتكاز، من خلال عرْضها باعتبارها مسلّمات.

السلالم الحجاجية

أوزفالد ديكرو

-الحجَاج والبرهنة

خلالَ عرض قمتُ به عن مفهوم الحِجَاج وازيتُ بين هذين الملفوظين:

(أ) لم يقرأ كل روايات بلزاك

(ب)قرأ بعض روايات بلزاك

أطروحتي كانت-وما تزال- أنّ الملفوظ الأوّل (أ)، موجّه بالضرورة نحو استنتاج سلبي من جنس:الشخص المتحدث عنه محدود المعرفة ببلزاك. أمّا الملفوظ الثاني (ب) فعلى العكس من ذلك-إذ أرى أنّه موجّه نحو استنتاج ايجابي، من جنس: الشخص المتحدَّث عنه يعرف بلزاك.

وعمد مختصّ في علم النفس كان حاضراً أثناء العرض إلى وضع اختبار بفحص توصيفي. وقد طرح هذا الباحث على طلبته المختصّين في اللسانيات، السؤال التالي: «أردتم معلومة من المعلومات حول قسم من أقسام «الكوميديا البشرية» (رواية لبلزاك)، وأنتم مخيّرون في الحصول على المعلومة بين أن تتوجّهوا إلى أحد المخبرَين: زيد أو عمرو. فجواب زيد هو (أ)و جواب عمرو هو (ب)، فأيّ المُخبرَين تختارون؟». ودون تردّد اختار الطلبة زيداً. وهذا مفهوم؛ فالذي يقول إنّه لم يقرأ كل الروايات، ينبغي أن يكون قرأ على الأقلّ عدداً هاماً منها، أمّا الآخر الذي نقول إنه قرأ بعض الروايات، فلا يمكنه أن يكون قرأ كثيراً منها. فعلم النفس، على ما يبدو إذن، يفنّد ما قدّمته على أساس كونه نتيجة لسانية: أمّا بالنسبة إليّ فأذكّر بأنني أرى أنّ (ب) هو الموجّه وجهة استنتاج إيجابي بالقياس إلى المعارف البلزاكية التي يمتلكها الشخص المعنيّ: أمّا (أ) فهو المُوجّه نحو استنتاج عدم المعرفة. وتوجد

طريقتان على الأقل للإجابة-بعد سنوات طويلة من التأخّر- على مثل ذلك الاعتراض وعلى سائر الاعتراضات المماثلة التي نستشفّها من الأثر النفسي للملفوظات. أضعف الطريقتين من وجهة نظري تتمثّل في اعتبار الطلبة المُستجوَبين غير مدركين لسانياً للتمييز الضروري بين المعنى الحرفيّ للملفوظ وقيمة التلفظ به في سياق مُعطى. ويكفي إذن إرجاعهم إلى سواء السبيل بإرشادهم إلى ما نعدّه الآن من أبجديات علم الدلالة المسمّى «منطقياً»:

«إذا كنا بقولنا (أ)، يُفهم منّا أنّ زيداً قد قرأ قسماً هامّاً من «الكوميديا البشرية»، فليس ذلك بسبب ما يقوله (أ).و لْنفترضْ، في الواقع، أنّ زيداً قرأ رواية واحدة، أو أنّه لم يقرأ أيّ رواية لبلزاك: فإنه يكون صحيحاً حتى في هذه الحالة الأخيرة، أنّه لم يقرأ روايات بلزاك كلها.

إذن (أ) في حد ذاته (أي حسب معناه الحرّفي) لا يوفّر لنا أيّ سبب لنفكّر في أنّ زيداً هو قارئ لبلزاك. فاللساني الجيّد هو الذي يختار (في الاختبار المعروض آنفاً) عَمْراً حيث القول (ب) يضمن أنّه قرأ على الأقلّ روايتين، من دون أن نُقصيَ أنّه قرأ كثيراً، وربّما يكون قرأها جميعاً.

إنّ الذي أدّى إلى الاختيار الآخر في الإجابة على الاختبار، هو أنّنا اعتبرنا الشروط الخارجية التي تقود إمّا إلى قول (أ) أو قول (ب)، وذلك بإهمال المعنى الحرّفي. فإنّ التلفظ بـ (أ) إذا فكّرنا في أنّ زيداً قرأ عدداً قليلاً من الروايات، مما يُعدّ في غير موضعه (وربّما عُدّ خداعاً): فمن الأنزه إعطاء المعلومة التي نعرفها كاملة والقول بصراحة: لم يقرأ بلزاك البتّة. وبالمثل فإننا نغالط العالم عندما نتلفّظ ب (ب) إذا علمنا أنّ عمراً شغوف بأدب بلزاك. إنّ أولوية اهتمام المتكلم بأن يكون متعاوناً مع مخاطبه، تفرض عليه أن يقول كلّ ما يعرفه، بأن يؤكّد: لقد قرأ لبلزاك كثيراً من الروايات. والخلاصة: أنّ نتيجة الاختبار المزعجة مردّها إهمال التعليمات المشكّلة في الاختبار الذي يُراد له أن ينبنيَ على الملفوظات لا أن تُستنتج منه خلاصات نفسية انطلاقاً من سلوك المتلفظ.»

إذا كانت إجابة من هذا القبيل ممنوعة عليّ، فلأنّها تعود إلى مقابلة بين معنى الملفوظ وقيمة التلفظ، أي بعبارة أخرى لأنها تعود إلى مقابلة بين الدلالية والتداولية. والحال أنني أرفض هذا التقابل. أكثر من ذلك، فإنّ نظرية

الحجَاج والسلالم الحجاجية تهتم تحديداً بتعزيز ذلك الرفض، وذلك ببيان أنّ معنَى الملفوظ، حتى عندما نُعطي لكلمة معنى مفهومها الأضْيَق، المستمدّ من النحو، لا يمكن أن يُوصف من دون إحالة على بعض مقاصد التلفظ. وحسب هذه النظرية، من المستحيل عزل أيّ جزء من المعنى لا تكون الوظيفة التلفظية قد وسمته: إنّ القول مُسجَّل في المَقُول [1]. إنّه من المحزن حقاً أن نتبنّى الموقف الذي يريد إقصاء نظرية، في الوقت الذي نسعى فيه لإنقاذها .و على كل حال، فإنّه لأمر يثير المفارقة أن ندافع عن الدور الأساسي والتأسيسي للتلفظ مع حجج أولئك الذين يحددون مجال التلفظ،و لا يعتمدونه إلا بعد لأي لتلطيف معطيات يحملها الملفوظ، أو لدعمها، أو لإكمالها، أو لتعديلها، بمعزل عن التلفظ، في«معناه الحرفي».

فها أنني بطريقة مغايرة سأحاول التوفيق بين النظرية الحجاجيةو الاختبار «النفسي» الذي يقابلها. وبدلَ الرجوع إلى صلاحية أجوبة المُستجوَبين، فإنني أضع السؤال ذاته في حيّز التساؤل، أو بصورة أدقّ أضع إفادته موضع التساؤل. فنطلب–وقد أُعطيَتْ لنا معلومات صادرة عن ملفوظيْن– أي الملفوظين يسمح أكثر من الآخر باستخلاص نتيجة. والحال أنّ الملفوظ:

(أ) لم يقرأ كل روايات بلزاك.

ينزع بلا ريب أكثر من الآخر إلى التفاؤل بالمعرفة التي يمتلكها المتحدّث عنه عن آثار بلزاك، فيكون من المعقول جداً اختيار زيد. وههنا من الملائم أن أجعل (أ) ملفوظاً يحتجّ ضدّ تلك النتيجة المتفائلة، تلك النتيجة التي سيخدمها الملفوظ (ب) (و لو كان ذلك بشكلٍ باهت)

(ب) لقد قرأ بعض روايات بلزاك.

وتلك هي الفكرة الأساسية في النظرية الحجاجية.

فالمفارقة الظاهرة– في ما أرى– تكمن في كون النظرية والاختبار لا يتجهان إلى الموضوع نفسه. إنّ ما تتحدث عنه النظرية، هو بدء تنفيذ الملفوظات في خطاب ما، لا معلومات تحتويها الملفوظات بمعزل عن أيّ خطاب. والنقطة الجوهرية، من هذا المنظور، أنّنا بتلفظنا بـ(ب)، يمكن لنا أن نُتبعه بنتيجة مثل: سيُعطيك المعلومة التي تريدها ربّما. والحال أنه من

1- le dire est inscrit dans le dit.

المستحيل قطعاً استخلاص تلك النتيجة أو أيّ نتيجة مماثلة، انطلاقاً من (أ)، بربطها بالملفوظ (أ) في خطاب حقيقي. فبقولنا (أ) نضع-على العكس من ذلك- كلامه في غرض مقابل،و نجعل ذلك الغرض مفيداً وضَعَ كفاءات المتحدث عنه موضع شكّ أو على الأقلّ تحديد كفاءاته.و الملاحظة البارزة تتمثل في أنّ الملفوظ الذي يُعطي المعلومات الأقلّ تفاؤلاً، هو مع ذلك وحده الذي يمكنه أن يُوضع في الكلام في خدمة نتيجة متفائلة. هكذا يظهر لنا لمَ لمْ يبلُغْ الاختبارُ النظريةَ التي يُفترَض أن يضعها موضعَ اختبار. إن الاختبار يتعلّق بالنتائج التي يمكن استخلاصها من ملفوظ، أي هو يتعلّق بالطريقة التي يُمكن أن نبرهن بها انطلاقاً من ملفوظ، أمّا النظرية فتتعلّق بالطريقة التي بها نستطيع استعمال ملفوظ في خطاب حجاجي.

ذاك هو التمييز الذي أردت وضعه في مرتبة المسلمات، متذرعاً بمناقشة «تجريبية نفسية-لسانية». إن البرهنةو الحجَاج بالنسبة إلي، يتصلان بنظامين مختلفين تماماً، نظام ما نسميه عادة «المنطق»و نظام ما أسميه «الخطاب».

إن البرهنة كالقياس مثلاً، لا تمثل خطاباً، بالمعنى التام الذي أعطيه للفظ الخطاب. إن الملفوظات التي تتركب منها برهنة منفصل بعضها عن بعض-بمعنى أن كل واحد منها يعبر عن « قضية» ما، أي هو يدلّ على حالة الأشياء في الكون (أو مجموعة حالات) مقدمة، سواء بوصفها واقعية أو مفترضة لذلك، فانّ تسلسل الملفوظات، في برهنة، لا يتأسس على الملفوظات في حد ذاتها، ولكن على القضايا المُعبَّر عنها بواسطة تلك الملفوظات، فهي تتأسس على ما تقوله الملفوظات أو تفترضه عن العالَم. فإذا استنتجنا الملفوظ ص من الملفوظ س فلأنّهما يعبّران عن حالة الشيئين ص و س على التوالي، وإن حالة س تجعل حالة ص ضرورية أو ممكنة.و في الاختبار الذي ناقشته، دُعيَ المستجوَبون إلى البرهنة. ولذلك، فقد بحثوا عن النتائج الحاصلة عن حالات الأشياء في الكون التي تعرضها عليهم الملفوظات التي قُدّمتْ لهم. فإذا كانوا قد اختاروا المُخبر زيداً، فلأنّ المعلومة التي أُعطيتْ لهم عنه عبر الملفوظ (أ)، تسمح لهم بالتوقّع أنّه أوفر حظّاً من عمرو كما عرفوه عبر الملفوظ (ب)، لإعطاء المعلومة المطلوبة منه.

إنّ الوضعية مختلفة عن ذلك تماماً عندما يتعلّق الأمر بخطاب؛ إذ يبدو تسلسل الملفوظات في الخطاب ذا أصل داخلي، إنّه يتأسس على طبيعة الملفوظ ذاته، أو على معناه إن أردنا،و ليس على حالة الأشياء في الكون التي يُحيل عليها .و الحال أنّ الموضوع المركزي في النظرية الحجاجية هو أنّ معنى الملفوظ يحتوي إحالة على استمراره المتوقّع: فمن الجوهري بالنسبة إليه استدعاء هذه المتتالية أو تلك وادّعاء توجيه الخطاب اللاحق نحو هذه الوجهة أو تلك. فإذا كان الملفوظ حجاجياً فليس فقط لأنّه يقول شيئاً ما عن العالَم ولكن لأنّنا نعتبره في حدّ ذاته. طبعاً، نحن لا نستطيع توقّع ما يمكن أن يكون تالياً له فعلاً: قد يكون صمتاً أو نهاية عدم تقبّل، أو لكْمة.

ولكن هنالك متتالية «مُدّعاة»، تلك التي يضعها الملفوظ بوصفها علّة وجوده، وهذه المتتالية كامنةٌ فيه كما أنّها خارجة عنه. ومن ثمة، فانّ النظرية الحجاجية تتصل بالنظرية العامة التي سمّيتُها «بنيوية الخطاب المثالي»، وحسب هذه النظرية، فإنّ الكيان اللساني يأخذ حقيقته من الخطاب الذي يندرج فيه ذلك الكيان اختبارياً، بل من الخطاب الذي يقتضيه ذلك الكيان ويطالب به. وإن تلك المطالبة هي التي تكوّن الكيان اللساني.

وبهذا المعنى، تتصل النظرية الحجاجية، كما بيّن ذلك أغز[1] (E.Eggs) ببلاغة المواضع (topiques) الأرسطية. لقد أنشأ أرسطو قائمة من المسارات تمرّ في اتجاه المسارات الاستنتاجية من دون أن تتوافق مع ذلك معاييرَ البرهنة المنطقية. يتعلق الأمر بعلاقات بين الملفوظات وهي علاقات يعتبرها الحسّ المشترك، في عصر ما، قابلةً للحدوث: يمكننا التأثير في قضاة أو في ناخبين بقول هذا لندلّ على ذاك. ومن جهة كون هذه العلاقات لا تتأسس على معقولية خارجية، يمكن اعتبار تلك العلاقات مكوّنة للملفوظات التي تربط بينها: تتسم بعض الملفوظات، في مجتمع معيّن، بتأثيرها العميق في التوجيه نحو بعض الملفوظات الأخرى.

إن الأبحاث المتعلقة بهذا الأمر، وقد قمتُ بها صحبة جون كلود أنسكمبر(Jean Claude Anscombre) وسمّيناها «الحجَاج في اللسان»، تطمح إلى مدّ هذه الأطروحة إلى مدى أوسع من المواضع المشتركة التي بوّبتْها البلاغةُ.

1- E.Eggs: Die Rhetorik des Aristoteles, ein Beitrag zur Argumentations-theorie und zur Syntax von komplexen Sàtzen,thèse présentée à la Freie Universitàt de Berlin-Ouest,1977.

وحسب وجهة نظرنا، فإنّ كل ملفوظات لسان تأخذ وتقتلع معناها من جرّاء كونها تضطلع بدور مَن يُلزم المخاطَب باستخلاص صنف مُعيّن من النتائج. إنّ كل كلام هو إشهاري في جوهره. وليس الكلام إشهارياً فقط لكونه يحمل بعض المعلومات التي تجدها تفرض بعض النتائج. إنّه إشهاريّ لأنّ قيمته الداخلية تُطابق المتتالية التي يعلن عنها ذلك الكلام. إنّ ما يريد قوله، هو ما يريد أن يجعلَ الآخرَ يقولُه. هكذا تُقدّم ملفوظاتُنا ذاتَها بمعزل حتى عن كفاءتها في تأسيس برهنة، بوصفها أصل خطاب حجاجي أو استمراراً له.

❖المصدر:أوزفالد ديكرو: «السلالم الحجاجية»، مطابع منتصف الليل، باريس، **1980**، ص-ص.**7-12**.

Oswald Ducrot: Les échelles argumentatives, Ed.Minuit, 1980, p-p.7-12.

الصيغة والقوّة اللاقولية لجون لاينز

1- الأعمال اللغوية

أشار لاينز في كتابه «علم الدلالة اللساني» [(1)] إلى أنّ مصطلح الأعمال اللغوية مثير باعتباره يدلّ في المقام الأوّل على حدث الكلام في حدّ ذاته (أي إنتاج ملفوظ شفويّ حقيقيّ) في حين أنّ استعماله في سياق نظرية الأعمال اللغوية هو استعمال أكثر تجريداً. وقد أقام أوستين [(2)] تمييزاً بين الأقوال الخبرية والأقوال الإنشائية. فالأقوال الخبرية هي أخبار تتمثل مهمتها في وصف الظواهر والمسارات أوحالة الأشياء في الكون. ولهذه الأقوال (أو القضايا التي تعبّر عنها) خاصية تتمثل في كونها يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. أمّا الأقوال الإنشائية، فليس لها قيمة الحقيقة، إذ نستعملها لنصنع شيئاً ما،لا لنقول إنّ شيئاً ما صادق أو كاذب. فجُمَلٌ من قبيل «أُسمّي هذه الباخرة «الحريّة»» أو «أنصحك بالإقلاع عن التدخين» هي أقوال لإنجاز ضرب مخصوص من العمل لا يمكن أن يُنجز بشكل آخر، كما أشار إلى ذلك أوستين. وعموماً يمكن القول: إنّ التمييز بين الملفوظ الخبريّ والملفوظ الإنشائيّ، مثلما تشكّل في الأصل، ينهض على الاختلاف بين قول شيء ما وصنع شيء ما بواسطة اللغة. (وعبارة «قول شيء ما» تعني «إثبات أنّ شيئاً ما هو هكذا أو ليس هكذا»). وكان من المهمّ بالنسبة إلى أوستين أن يبيّن (أ) أنّ

1- **John Lyons: sémantique linguistique, traduit par Jacques Durand et Dominique Boulonnais, Librairie Larousse,Paris,**

2- **J.L.Austin.**

الأخبار أو الأقوال الخبرية، لا تمثّل سوى صنف من أصناف الأقوال التي تتوفّر على الدلالة، (ب) وأنّ الأقوال الإنشائية ينبغي أن تكون موضوع معالجة في المنطق والفلسفة.

وأوستين في هذا يتناقض مع التعريف الضيّق للدلالة الذي يقول به أصحاب المذهب الوضعيّ في المنطق، حيث يرون أنّ الأخبار القابلة للتحقّق على المستوى الاختباريّ، فقط يمكن أن تتوفّر على دلالة، وسائر الأقوال تُعتبر عاطفيةً. هذا المعنى الفضفاض «للعاطفيّ» كان متداولاً بغزارة على أيّام الوضعية المنطقية لرفض كلّ المزاعم الخبرية الوصفية في ميادين الخطاب نحو الميتافيزيقا، باعتبار أنّ تلك المزاعم لا معنى لها. وكان ذلك المعنى أصل ما سُمِّيَ بالأخلاق العاطفية. وقد استُعمل هذا اللفظ كذلك في النقد الأدبيّ والأسلوبية من قبل مختصّين مرموقين مثل ريتشاردز[1] (1925).

فتجنشتين[2]، نفسه الذي كانت له صلات ضيّقة بمؤسسي الوضعية المنطقية، اتجه نحو رفض هذا التمييز التبسيطي بين وظائف اللغة الوصفية والعاطفية لصالح مفهوم التنوّع الوظائفي للملفوظات اللسانية. فاستعمال اللغة — كما يقول فتجنشتين — شبيه بلعبة علينا أن نتعلّم قواعدها بممارسة اللعبة ذاتها. فنحن لا نصبح ممتلكين للسان مّا بدايةً بتعلّم مجموعة وحيدة من القواعد الوصفية التي تتحكّم في استعماله في كلّ حالة، ولكن بمشاركتنا في كثير من الألعاب اللغوية المختلفة التي ترتبط كلّ واحدة منها بصنف من السياق الاجتماعي مخصوص ومحدّدة، عبر مواضعات اجتماعية مخصوصة. فوصف حالة واقعية (أو افتراضية) للعالَم، ليس سوى إحدى الألعاب اللغوية الكثيرة التي يتجه أفراد مجتمع معيّن لممارستها، ولمّا كان الأمر على هذه الشاكلة وجب ألاّ تكون لها وضعية تفضيلية في الفلسفة أو في المنطق. إنّ كلّ لعبة لغوية لها منطقها الداخليّ (أو قل نحوُها حسب فتجنشتين، مع توسيعه لمعنى كلمة «نحو» شيئاً ما) ووجب أن يُنتبه إليها بالقدر نفسه مع سائر الألعاب. وفي هذا الإطار العامّ أعلن فتجنشتين مبدأه الشهير، والمثير للجدل، القائل إنّ استعمال الكلمة هو الذي يُكسبها معناها. ودون الدخول في تفاصيل

1- I.A.Richards.
2- Wittgenstein.

الصلات بين نظرية الألعاب اللغوية عند فتجنشتين ونظرية الأعمال اللغوية عند أوستين، يكفي أن نوضّح أنّ كلتا النظريتين تركّز على ضرورة ربط وظائف اللغة بالسياقات الاجتماعية التي تشتغل فيها الألسنة، كما يجب ألاّ نقتصر، في الفلسفة، فقط على صنف الملفوظات الوصفية.

وقد ركّز أوستين على أنّ كثيراً من الجُمل التصريحية (من قبيل «أسمّي هذه الباخرة «الحرّية»») تُستعمل في بعض السياقات النموذجية لا لوصف حالة للأشياء توجد بمعزل عن القول، ولكنها جزء أساسيّ لعمل ما يُنجزه المتكلّم. وقد سعى أصحاب المذهب الوضعيّ في المنطق إلى تصنيف أقوال من قبيل: القتل شرٌ والله جميلٌ، ضمن الإخبارات العاطفية المزيّفة وغير القابلة للتحقّق. وسواء أكانوا على حقّ أم لا برفضهم وضعية الإخبار الوصفيّ لمثل تلك الأقوال، فإنّه لا أقلّ من بقائهم على حجب الاعتراف بوجود مجموعة كاملة من الجُمَل التصريحية التي، رغم أنّه لا يمكن أن تكون موصوفة حقّاً بكونها عاطفية، فإنه يمكن أن تُستعمل لوضع إخبارات.

وقد أجرى أوستين تمييزاً ثانياً داخل الأقوال الإنشائية بين الإنشائيات الأوّلية والإنشائيات الصريحة: إذ يمكن أن ننجز مثلاً عمل الوعد بطريقتين مختلفتين، في العربية كما في الفرنسية والإنجليزية:

(1) سأكون هنا على الساعة الثانية.

(2) أعدك بأنني سأكون هنا على الساعة الثانية.

فالقول (1) إنشاء أوّليّ، أمّا (2) الذي يحتوي فعلاً إنشائياً (وعد): فهو إنشاء صريح. ههنا تعرض ملاحظتان فيما يتعلق بهذا التمييز بين الإنشائيات الأوّليّة والإنشائيّات الصريحة.

بدايةً، إنّ كوننا قادرين على استعمال إنشاء صريح أو إنشاء أوّليّ لإنجاز العمل اللغويّ ذاته، لا يقتضي بالضرورة أن تحمل الجملتان المُصاغتان المعنى نفسه. فالإنشاء الصريح ذو معنى أشدّ تخصيصاً من الإنشاء الأوّليّ. فإذا قال أحدهم أعد بأن أكون هنا على الساعة الثانية، في المقام المناسب، فإنّه من العسير أن ينفيَ بعد ذلك أنّه أنشأ وعداً. ولكن إذا قال سأكون هنا على الساعة الثانية، في سياق يُقصي كلّ تأويل غير الوعد، فإنّه من المقبول أن

يثبت أنّ الأمر يتعلّق بإسناد لا بوعد، وأنّ تحقيق الإسناد يخضع لعوامل مستقلّة عن إرادته.

من جهة أخرى، تختصّ الإنشائيات الصريحة في العربية وفي الفرنسية والإنجليزية [1] بسمات من مثل: شكل الجملة التصريحية والفاعل المسند إلى ضمير المتكلم والفعل الإنشائيّ مُصرَّفاً في المضارع. ولكنها ليست شرطاً ضرورياً ولا شرطاً كافياً للإنشائيات الصريحة. فمن جهة نجد إنشاءات صريحة من قبيل يُرجى من المسافرين استعمال النفَق لتغيير المحطّة، حيث إنّ الفعل الإنشائيّ مبنيّ للمجهول. وهذه، في الغالب، حالة الطلبات والأوامر التي تضعها سلطة غير شخصية أو جماعية. ومن جهة أخرى نجد أفعالاً إنشائية مثل «وعد» يُستعمل في المضارع مع فاعل مسند إلى ضمير المتكلّم في أقوال تقريرية. إذ في بعض الأحوال، أعد بأن أكون هنا، يمكن أن يُفهم بوصفه إخباراً. وعموماً فإنّه من الممكن، كما بيّن ذلك أوستين، أن نختار حالةً بحالة، بأن نتساءل ما إذا كان بوسعنا إدخال كلمة (hereby) الإنجليزية في القول المعنيّ:

I hereby promise to be there.

أو المركّب التالي (**par le présent acte**) في الفرنسية:

Par le présent acte, je promets d`être lâ.

أو المركّب التالي (بهذا العمل) في العربية:

بهذا العمل أعد بأن أكون ههنا.

فهي بكلّ اطمئنان، إنشائيات صريحة. وبشكل عامّ، وبقطع النظر عن (**hereby**)، أو عن أشياء مساوية لها في القول نفسه، أو في السياق نفسه الذي نشأ فيه القول، فإنّ الإنشاءات الصريحة لا تحتوي أيّ تحديد حاسم، على الأقلّ في مكوّنها اللفظيّ، لوضعيتها. وبنيتُها النحويةُ هي بنية الجملة الخبرية، وهو ما يعطيها، حسب أوستين، «مظهراً تقريرياً تماماً».

إلى هذا الحدّ تطرّقنا إلى نظرية الأعمال اللغوية، بوصفها ترتكز على التمييز بين قول شيء ما وعمل شيء ما بواسطة اللغة. ولكن أوستين يصل

1- طبعاً الحديث عن هذه الألسنة الثلاثة فقط للتمثيل؛ ثمّ لأنّها اللغات التي تتقّل بينها بحث لاينز، فقد كُتب بالإنجليزية في الأصل ونُقل إلى الفرنسية وعنها عرّبناه.

فيما بعد إلى اعتبار هذا التمييز لا يُحتمل. فقول (أو الإخبار عن) شيء مّا يمثل في حدّ ذاته ضربا من الفعل. والأقوال الخبرية أو الإخبارات، ليست سوى ضرب من الإنشاءات، ويمكن لها أن تكون هي أيضاً أوّليّة أو صريحة. إذ يوافق الإخبار الأوّليّ:

(3) القطّ في الشرفة.

إخباراً إنشائياً تصريحياً:

(4) أقول لك إنّ القطّ في الشرفة.

والذي يحتوي على الفعل الإنشائيّ «أقول». وبالمثل، فإنّ الاستفهام الأوّليّ:

(5) هل كلّ المدعوّين إنجليز؟

يوافق الاستفهام الإنشائيّ التصريحيّ:

(6) أسألك هل كلّ المدعوّين إنجليز؟

ويوافق الأمرُ الأوّليُ:

(7) أغلق النافذة!

الأمرَ الإنشائيَ التصريحيَّ:

(8) آمُرُك بغلق النافذة.

نلاحظ في كلّ هذه الحالات أنّ الإنشاء الصريح له شكلُ الجملة التصريحيّة النحويُ، وله معنى أشدّ تخصيصاً من الإنشاء الأوّليّ الموافق له.

ويتبنّى أوستين بعد ذلك تمييزاً ثلاثياً بين الأعمال اللاقولية وأعمال أثر القول، كما يلي:

العمل القوليّ: هو عمل قول، أي إنتاج ملفوظ يتوفّر على دِلالة («التلفظ ببعض الأصوات وببعض الكلمات في تركيب معيّن والتلفّظ بها مع «دلالة ما» بمعنى اللفظة المستعمل في الفلسفة: أي مع معنى ما ومرجع ما»)

(ب) العمل اللاقوليّ: هو عمل ينجز بالقول شيئاً ما. عمل إخبار أو وعد أو إصدار أمر أو طلب أو طرح سؤال أو تدشين باخرة، وغير ذلك.

(ج) عمل أثر القول: هو عمل ننجزه بفضل ما نقوله: جعل شخص ما يعتقد أنّ شيئاً ما هو كذلك، إقناعه بالقيام بأمرها، إغضابه، شدّ أزره.

ويبدو حسب تعريف أوستين للعمل القوليّ، أنّ حالات متطابقة شكلياً للضرب نفسه من القول تختلف العبارات المكوّنة لها إمّا من حيث المعنى أو من

حيث المرجع، أو تكون نتاجات مختلفة للعمل القوليّ، والحال أنّه لو كان الأمر على هذه الشاكلة لانتقض التمييز بين الأعمال القولية والأعمال اللاقولية. وقد كان هذا التمييز - كما شكّله أوستين - موضوع جدل فلسفيّ، لا فائدة في عرضه ههنا. ونعوّض هذا التمييز بتمييز بين الملفوظات (التي يمكن أن نجمعها بوصفها حالات للنوع نفسه انطلاقاً من بنيتها الصوتية والنحوية والمعجمية، بمعزل عن معنى مكوّناتها ومراجعها) من جهة، وأعمال التلفّظ (التي لا ينطبق عليها مفهوم التعريف النوع - الحالة) من جهة أخرى.

إنّ التمييز الذي أقامه أوستين بين الأعمال اللاقولية وأعمال أثر القول، تمييز حاسم، وإن أهملناه في الغالب، أو حذفناه من علم الدلالة النظريّ. وقد اعتبرنا - عند معالجتنا المحدودة لمفهوم التواصل وعند امتحاننا لعلم الدلالة المنطقيّ - أنّ نقل معلومة قضويّة من باثّ س إلى متلقٍ ص، يهدف إلى جعل ص عارفاً بشيء لم يكن عارفاً به من قبل، أي إنّ الأمر يتعلّق بإضافة قضية معيّنة إلى ما يعرفه ص. وهذا التحليل كافٍ بوصفه كشف حساب لوظيفة اللغة الوصفية. ولكن فضلاً على عدم قدرته على الاهتمام سوى بجزء يسير ممّا نقصده عندما نتحدّث عن توصيل المعلومة، فإنّه لا يُبيّن لنا أنّه عندما ننشئ إخباراً، فإنّ ذلك لا يكون فقط، ولا بالضرورة، لتنمية معتقدات المخاطب أو لتعديلها. وقد رأينا أنّ أحوال الملفوظ من نوع واحد يمكن أن تُستعمل لإنجاز عدد من الأعمال اللاقولية المختلفة، إنشاء إخبارات، تهديدات، أوامر، إلخ. أمّا ما لم نُدخله إلى حدّ الآن في دراستنا لدلالة الملفوظات (ينبغي أن يكون واضحاً أنّ الأمر يتعلّق بملفوظات لا بجُمَلٍ من النظام)، فهو التمييز بين قوّتها اللاقولية وآثار عمل أثر القول الناجمة عنها، سواء أكانت حقيقية أم مطلوبة، وهي، كما يشير إلى ذلك أوستين، مكوّنات مستقلّة عن العمل المعقّد للتلفّظ، رغم أنّها قد تكون مترابطة، من دون أدنى شكّ، في بعض الوضعيات النمطية. ونقصد بالقوة اللاقولية للملفوظ وضعيته بوصفه وعداً أو تهديداً أو طلباً أو إخباراً أو قَسَماً، إلخ. ونقصد بآثار عمل أثر القول، تأثير الملفوظ في عقائد المخاطب أو مواقفه أو سلوكه، وفي بعض الحالات، استتباعاته على بعض الأشياء التي تكون تحت سيطرة ذلك المخاطب. من ذلك مثلاً، إذا قال س لـ ص افتح الباب! فباستثمار ملفوظه للقوّة اللاقولية للأمر أو للطلب (وبإضافة السمات التنغيمية واللسانية

الموازية المكتسبة)، يمكنه أن ينجح في جعل ص يفتح الباب. إنّ استعمالنا كلمة «ينجح» يفترض طبعاً أنّ س يرغب في وقوع هذا الأثر المخصوص. فعلينا أن نعمل إذن على التمييز بين الآثار المطلوبة والواقعة للملفوظ. إذ عادة ما يقع الخلط بين الأثر المطلوب تحقيقه بالقول والقوة اللاقولية للملفوظ.

فمن المهمّ جداً التمييز بين الأثر المترتب على القول مطلوباً أو واقعياً من جهة؛ وبين ما سمّاه أوستين الفهم اللاقوليّ من جهة أخرى، أي اعتراف المخاطب بإتمام عمل لاقوليّ. إنّ الفهم اللاقوليّ شرط ضروريّ ولكن غير كاف لنجاح المتقبّل في إنجاز العمل المعرفيّ لفهم الملفوظ. ليس شرطاً كافياً من جهة أنّ معرفة المتكلم بالبنية الصوتية والنحوية والمعجمية للّسان تتدخّل. فمن الممكن بمعنى ما، وصفُ فهْم الملفوظ بوصفه ردّ فعل معرفيّاً من جهة المتقبِّل. وردّ الفعل هذا، يتميّز مع ذلك عن الأثر القوليّ الواقع أو المطلوب، وتسميته «ردّ فعل» تنزع إلى إلغاء هذا التمييز. فإذا قال س ل ص إنّ شيئاً ما هو كذا، فلأنّه يريد أن يجعل ص يعتقد أنّه كذلك، بيدأنّ فهمَ ص للملفوظ مستقلّ عن اعترافه بالأثر القوليّ المطلوب. ومن حقّ ص أن يقول بعد مدّة إنّ س أنشأ إخباراً ولكنه يجهل أنّ س يريد منه أن يعتقد صحّته أو أنّ س يريد أن يحصل على أثر معيّن. بعبارة أخرى، يمكن لـ ص أن يفهم ما يريد س قوله، من دون أن يعرف أو من دون أن يكون في حاجة إلى أن يعرف لماذا قال س ما قال [1]. إحدى أهمّ النقاط التي هاجمها الفلاسفة بشدّة في نظرية الأعمال اللغوية، تتمثل في ما يبدو أنّ أوستين يدّعيه من كون تحديد قوّة الملفوظ اللاقولية يقتضي بالضرورة مفهوم المواضعة. فقد قال ستراوسن [2] من بعد غرايس [3] بأنّ أعمالاً لاقوليّة شديدة الأهمّيّة كالإخبارات والاستفهامات والأوامر هي بالأساس غير متواضع عليها، بمعنى أنّها يمكن أن تفسّر فقط بألفاظ «ردود الفعل الطبيعية» التي تقتضي معتقدات واعترافاً بالمقاصد التواصلية. وحسب سورل فإنّ «بعض الأعمال على الأقلّ، من قبيل

1- نحيل هنا على وضعيات مخصوصة منتقاة بشكل اعتباطيّ. ويمكن أن نبرهن مع ذلك على وجود علاقة رئيسية بين معرفة ما يقوله ملفوظ س ومعرفة ما نريد قوله في العادة عندما تنتج حالةٌ لملفوظ معيّن ضمن شروط قياسية. وبالطريقة ذاتها لنا أن نعتقد - رغم إمكانية الخدعة والكذب (ممّا لا يمكن استثناؤه) في السلوك اللغويّ اليوميّ - أنّ التواصل يقوم منطقيّاً على مواضعة النزاهة في صلب المجموعة.

2- Strawson

3- Grice

الإخبارات والوعود على سبيل المثال (...) يمكن أن تتمّ فقط داخل أنظمة القواعد «التأسيسية» والمواضعات اللسانية المخصوصة التي عندنا في الألسنة الطبيعية ليست إلاّ تحقيقات تواضعية لهذه القواعد التأسيسية الضمنية». وأقرّ سورل - مع ذلك - بأنّ هذا يقع «ضمن إحدى أهمّ المجادلات غير المحسومة في فلسفة اللغة المعاصرة». ومهما يكن من أمر، فلن نحاول استباق الجواب.فقسما هذه المجادلة يقعان ضمن شكل أو آخر من تحليل الدلالة من قبَل غرايس، بوصفه «أي التحليل» مرتبطاً برغبة الباثّ في أن يعرف المتقبّل مقصده بإتمام عمل لاقوليّ معيّن.

ما يمكن أن نسمّيه مقصد التواصل أو المقصد التواصليّ للباثّ هو أعقد - في الواقع - ممّا يبدو للوهلة الأولى. وليس من الضروريّ الدخول في التفاصيل. ما ينبغي ملاحظته، أنّ الدلالة والفهم متعالقان، وأنّ كليْهما يستلزم مفهوم المقصدية: دلالة الملفوظ تستلزم بالضرورة مقصداً تواصلياً من جهة الباثّ، وفهم الملفوظ يستلزم بالضرورة معرفة المتقبّل بمقصد الباثّ التواصليّ. ويمكننا أن نجرّد مقاصدنا التواصلية أو مقاصد القوة اللاقولية في نقاشنا لمعنى الجمل أو العبارات التي تظهر. وفي الوقت نفسه، من الضروريّ أن نعرف أنّ الجمل، في كلّ الألسنة، تُلحق – انطلاقاً من بناها الصوتية والنحوية والمعجمية – بالأعمال اللاقولية التي يمكن إنجازها عبر التلفظ بتلك الجمل. لا يوجد تجاوب بين البنية النحوية خصوصاً والقوة اللاقولية، ولكنه لا يمكننا القول إنّه بوسعنا أن نستعمل أيّ نوع من الجمل لإنجاز أيّ عمل لاقوليّ. إضافة إلى ذلك نتعلّم معاني الوحدات المعجمية، ودلالاتها الصريحة، ودلالة المقولات النحوية، والتراكيب في الملفوظات الواقعية، وهذا ما يصل بين كثير من معاني كلمة (meaning) «= معنى» في اللسان الإنجليزيّ.

وقد لاحظ أوستين - في دراسة الأعمال اللغوية - وجود شروط متنوّعة للنجاح، يجب أن يستوفيها العمل اللاقوليّ ليكون تامّاً ولكي ينجح. وتتنوّع شروط النجاح بحسب أصناف الأعمال اللاقولية، ولكن يمكن أن نجمعها في ثلاثة أصناف رئيسية، على النحو الذي فعله سورل والذي نقتبس منه

عناوينها: الشروط التمهيدية، وشروط النزاهة، والشروط الجوهرية. فعدم احترام إحدى هذه المجموعات من الشروط يجعل الملفوظ خائباً بشكل خاصّ.

(أ) **الشروط التمهيدية:** الشخص الذي ينجز العمل يجب أن يكون له الحق أو السلطة للقيام به، وفي بعض الحالات، من الضروريّ أن يكون ملفوظه منتجاً في سياق موافق للعمل اللاقوليّ المعنيّ. من ذلك أنّه لا يمكن تدشين باخرة، بالتلفظ فقط بالجملة «أسمّي هذه الباخرة «الحرّيّة»»، مهما كانت وضعية التلفّظ؛ بل يجب أن يكون القائم بالتدشين حائزاً على السلطة المناسبة، ومن شبه الضروريّ أن ينتج الملفوظ خلال احتفال مطابق بشكل أو بآخر للعادات. فإذا لم تُلبَّ هذه الشروط التمهيدية يكون العمل لاغياً ولا يقع، أو كما يقول أوستين يفشل العمل. وإنّه من الضروريّ أن نفهم أنّ الملفوظات الطقسيّة والدينية ليست وحدها التي تحكمها شروطٌ تمهيديةٌ. وحسب أوستين لا يمكننا أن ننشئ أخباراً صالحة إن لم يكن لنا دليلٌ على صلاحية ما نُثبته أو سببٌ للتفكير أنّ المخاطَب يجهل ما نؤكّد له أنّه صحيح.

(ب) **شروط النزاهة:** إذا كان الشخص الذي ينجز العمل لا يقوم به بشكل نزيه (أي متحلّياً بالعقائد والأحاسيس اللازمة) فإنّ عمله اللاقوليّ لا يصبح لاغياً ولكنه يكون مسؤولاً حقّاً عمّا يدعوه أوستين بسوء الاستخدام. فإذا أخبر س بخبر يعلم أو يعتقد أنّه كاذب، فإنّه يكون قد وقع بذلك في سوء الاستخدام، وهو ما نشير إليه بلفظ الكذب، وإذا فعل ذلك أمام المحكمة وقد أدّى القَسَم، فإنّه يكون قداجترح شهادةَ زور. وبالمثل، إذا شكر س ص من أجل هديّة أهداه إيّاها أو خدمة صنعها له، فيجب على س — إن كان نزيها — أن يبيّن امتنانه لـ ص أو أن يكون مقدِّراً لحركته النبيلة تجاهه. وتوجد طبعاً وضعيات، حيث يحمله الأدب على النزاهة، وهذه الوضعيات تحدّدها مواضعات اجتماعية تقريباً، حتّى وإن لم تكن شروط النزاهة الأكثر أساسيةً غير محدّدة. وفي الواقع، لا يُفترض أننا نقول الحقيقة أو نعبّر عن حقيقة مشاعرنا بشكل آليّ [1].

1- من المفيد أن نلاحظ ما يلي: (أ) تَوَافُق كلمات من قبيل«صحيح» أو«فعليّ» مع كلمات مثل«شعور »و« وجهة نظر» و«يقين»، و (ب) استتباعات النزاهة التي لعبارة

(ب) **الشروط الجوهرية:** الشخص الذي ينجز العمل مربوط من جهة القوّة اللاقوليّة لملفوظه، ببعض العقائد أو المقاصد. فإذا أنتج بعد ذلك ملفوظاً يناقض هذه العقائد أو تصرّف بشكل لا ينسجم مع المقاصد التي التزم بها، أمكن الحُكْمُ على ذلك الشخص بأنّه مسؤول عن قطع الالتزام الذي تعهّد به. فإذا أنشأنا إخباراً – على سبيل المثال- فإنّنا نلتزم بحقيقة القضية التي عبّرت عنها الجملة الملفوظة. ولا يعني الالتزام بهذا المعنى أنّه يجب علينا أن نعتقد في حقيقة ما نقول، بل إنّ ذلك يعني، أقلّ من كون القضيّة المثبتة هي حقّاً صحيحة. إنّ الالتزام مستقلّ عن النزاهة وعن الحقيقة، إنّه ضرب من السلوك المخصوص. وتنكشف طبيعة التزامنا باللامنطق – الذي يُعرف هكذا- والذي يحصل من إثبات متزامن لقضيتين: من ذلك «كلّ أبناء زيد صُلْعٌ» و «بعض أبناء زيد صُلْعٌ»، وحسب أوستين، فإنّ عدم احترام قاعدة الثالث المرفوع في مناقشة، هو قطعٌ للالتزام يماثل نكث العهد.

وإنّه ليس من الضروريّ أن نتكلّم أكثر هنا عن شروط النجاح. بل من المهمّ، ببساطة، أن نلاحظ أنّ الأعمال اللاقولية الرئيسية (وهذه النقطة مثار جدل في الفلسفة) في مثل هذا التحليل، من قبيل الإخبارات والاستفهامات والأوامر، تخضع للصنف نفسه من الشروط التي تخضع لها الملفوظات الأوضح إنشائيّةً، تلك التي يضعها أوستين، في الأصل، في مقابل التقارير. فما يقترحه أوستين، يُفترض أن يكون نظرية موحّدة لدلالة الملفوظات ضمن نظرية عامّة للنشاط الاجتماعيّ. ونظريةُ الدلالة عنده، مثل نظرية الدلالة عند فتجنشتين في كتاباته المتأخّرة، يمكن أن توصف بأنّها نظرية سياقية، بالمعنى الذي توصف به نظريات فيرث [1] ومالينوفسكي [2] بأنّها نظريات

«dire la vérité» [=«قول الحقيقة»] في استعمالها الجاري في الفرنسية، كما هو الشأن في الإنجليزية بالنسبة إلى «true» و«to tell the truth». فقول الحقيقة لا يتمثّل فقط في قول ماهو صحيح، أي التلفّظ بقضية تكون – مهما كانت اعتقاداتنا الخاصّة- صحيحةً. لا يمكننا أن نقول الحقيقة بقولنا شيئاً ما صحيحاً من دون أن نكون نزهاء ولا أن يحصل قولنا لذلك الشيء بشكل عرَضيّ، وبالمقابل يمكننا أن نقول شيئاً ما صحيحاً من دون أن نتسم بالنزاهة ولا يقع ذلك بشكل عَرَضيّ ودون أن نقول الحقيقة، مع ذلك. ويمكن لنا أن نبرهن أنّ«صحيح» له معنيان؛ معنى يدلّ فيه قول الحقيقة على حقيقة مشاعرالقائل، ومعنى آخر يكون قول الحقيقة فيه دالاً على قضيّة يحصل أنّها توافق حالة الأشياء في الكون، وهما من وجهة نظر ما قبل نظرية – معنيان أساسيان أحدهما كالآخر.

1- Firth
2- Malinowski

سياقية، ولنظرية أوستين الفضل في سدّ الفجوة التي طال أمدها بين المقاربات الفلسفية والاجتماعية والأنثروبولوجية للدلالة. ويمكن أن نضيف إلى رصيد أوستين أنّ نظريته في الأعمال اللغوية قد حافظت على كلّ ما هو مفيد نافع في اللسانيات السلوكية. طبعاً ليست نظرية أوستين نظرية سلوكية بالمعنى الضيّق للعبارة، ولكنها بالمقابل لا تتعارض من صيغة موسّعة للسلوكية. وإنّ التمييز الذي أقامه أوستين بين القوة اللاقولية من جهة والأثر الناجم عن القول من جهة أخرى، وكذلك تحليله لمختلف مجموعات شروط النجاح، كلّ ذلك يفتح الطريق أمام ضرب من التوسيع هو ضروريّ لمعالجة العيوب الواضحة للمقاربات السلوكية في علم الدلالة [1].

وبعيداً عن هذه المجموعات الثلاث لشروط النجاح المفحوصة أعلاه، فإنّ الأعمال اللاقولية محكومة ومحدّدة بما يمكن أن نسمّيه شرطاً عامّاً للدلالة. ههنا يتدخل تحليل غرايس للدلالة تحت عبارة المقصد (وهو تحليل لا يتعارض - بدوره - مع صيغة موسّعة للسلوكية). وحسب سورل فإنّ «المتكلّم يهدف إلى إنتاج أثر لاقوليّ بشكل يجعل السامع يعرف مقصده المتمثّل في إحداث ذلك الأثر؛ فضلاً عن كونه يعمل على حصول ذلك التعرّف، بفضل كون دلالة العنصر الملفوظ وإنتاج الأثر المطلوب يلتقيان بشكل تواضُعيّ». فبإنشاء وعد، على سبيل المثال، يفترض المتكلّم أنّ «القواعد الدلالية (التي تحدّد دلالة العبارات المستعملة) هي كذلك بحيث يكون للملفوظ قيمة الالتزام».

نقطتان أخريان تشدّان انتباهنا، قبل أن نطرح جانباً هذا النقاش العامّ للأعمال اللغوية لفحص الصلات بين القوّة اللاقولية من ناحية، ومفاهيم الجهة [2] والصيغة [3] من ناحية أخرى. بدايةً، إنّ الأعمال التي اعتبرناها

1- إنّ دراسة بنيت (Bennett) (1976) للتواصل اللغويّ من منظور سلوكيّ واسع، مهمّة بشكل خاصّ في هذا المساق.

2- الجهة (Modalité) هي الموقف الذي يتخذه القائل من محتوى كلامه (الحُكْم). فنتحدّث عن جهة متعلّقة بالإمكان: «كتب زيد قصّة / يمكن أن يكتب زيد قصّة»، أو بالوجود: «راسل زيد أبويه / يجب أن يراسل زيد أبويه»، أو بالزمن: « زيد يحبّ ليلى / كان زيد يحبّ ليلى». وقد نعبّر عن الجهة نفسها بصورة مختلفة (مثلاً باستطاعتنا التعبير عن الإمكان بـ: يمكن، قد، يحتمل، ربّما ...). نقلا عن: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تأليف آن روبول وجاك موشلير، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2003، الثبت التعريفي، ص265.

3- الصيغة (mode) هي كلمة اقترضها النحو من المنطق تدلّ على سمة شكل فعليّ يعبّر عن موقف المتكلّم تجاه المسار الذي يشير إليه الفعل (الحاضر، الشرط، الأمر، وغيرها).

أعمالاً لاقولية بسيطة، من قبيل إنشاء إخبار أو وعد، يمكن أن تنقسم إلى أعمال لغوية كثيرة. ولْنفترضْ أننا ننشئ إخباراً لكي نُسند إلى كيان مخصوص خاصّيّةً معيّنةً تدلّ عليها عبارة إسنادية. فمسألة الإحالة على هذا الكيان بواسطة عبارة مرجعية معيّنة هو في حدّ ذاته نوع مخصوص من العمل (بالمعنى الذي كرّسه أوستين للفظ «العمل»). والأمر ذاته ينطبق على الإسناد حيث نسند لكيان معيّن خاصّيّة بعينها. ويمكن أن نعتبر أنّ المحتوى القَضَويّ لجملة مّا (أي القضية التي تعبّر عنها جملة عندما يُتلفّظ بها لإنشاء إخبار) مثل تجريد لعمل قضويّ مخصوص، سيكون هو ذاته توليفاً لعمل إحالة ولعمل إسناد. ولكن القوّة اللاقولية للإخبار لا يستنفدها محتواه القَضَويّ: فهذا الأخير يجب أن ينضاف إلى العمل اللاقوليّ للإخبار. فكما سنرى ذلك في القسم التالي، فإنّ المحتوى القضويّ نفسه يمكن أن ينضاف إلى أعمال لاقولية مختلفة كثيرة لإنتاج أعمال لغوية متمايزة نحو الأسئلة والأوامر والطلبات وغيرها. وتطرح نظرية الأعمال اللغوية عند أوستين - في المقام الثاني - بالضرورة مسألة ما إذا كان ثمّة حدّ أعلى أو أدنى من عدد الأعمال اللاقولية التي يجب تمييزها في التحليل الدلاليّ للألسنة الطبيعية. ثمّة بضع مئات من الأفعال الإنشائية في الإنجليزية أو الفرنسية [1]. وإنّ نظرية تعالج كلّ الأعمال التي تدلّ عليها هذه الأفعال متميّزة بعضها عن بعض ودون صلات بينها سيكون أمراً غير مناسب البتّة. فهل يمكن تجميعها في عدد محدود نسبياً من الأنواع الرئيسية؟ وفي هذه الحالة، كم هو عددها؟

توجد على الأقلّ ثلاث طُرُق لِطَرْقِ الموضوع:

(أ) دراسة العلاقة بين الإنشائيات الأوّليّة والصريحة، مفترضين أنّ مختلف أنواع الإنشائيات الأوّليّة، (حيث المعنى، كما رأينا ذلك، أعمّ بشكل معياريّ) توافق ضروباً أساسية متميّزة من القوّة اللاقولية. ويمكن في هذا الافتراض، لمعنى الأفعال الإنشائية من قبيل «وعد»، «توقّع»، «أقسم»، «هدّد»، أن يتأتّى من التعديل التركيبيّ لفعل إنشائيّ ضمنيّ أكثر أساسيةً

1- نحتاج إلى دراسة إحصائية للأفعال الإنشائية في اللسان العربيّ، كي نلحقه بالإنجليزية والفرنسية في انطباق الحكم المذكور عليه.

والذي قد تمكّن الألسنة من تعجيمه [1] وقد لا تتمكّن من ذلك، حسب الحالة.

(ب) دراسة الألفاظ المستعملة لتقرير جمل من أنواع مخصوصة من الملفوظات. من ذلك أنّ ملفوظ س: سأكون هنا على الساعة الثانية، يمكن أن ننقله في العربية على النحو التالي: وعد س بأن يكون هنا على الساعة الثانية، وهذا يدلّ على أنّ استعمال الفعل في صيغة المستقبل في جمل من قبيل سأكون هنا على الساعة الثانية، يمكن استعماله لإنشاء وعود. ولعله من المفيد أن نلاحظ في هذا الصدد، أنّه إذا كانت الأفعال التي نستعملها في الإنجليزية والفرنسية والعربية لوصف الأعمال اللاقولية، هي في غالبها نفسُها التي نستعملها لإنجاز هذا الأعمال نفسها، فإنّ ذلك أمرٌ عارضٌ في البنية المعجمية للألسنة الفردية، بكلّ تأكيدَ. وإنّه من المفترض أنّه من الممكن (وإن لم يكن ذلك مستجيباً لمبدإ مراعاة المجهود الأدنى [2]) أن يكون ثمّة في اللسان الواحد مجموعتان مختلفتان من الأفعال؛ إحداهما تستعمل لإتمام الأعمال اللاقولية والأخرى لوصفها. وقد يحصل ألاّ يحتويَ لسانٌ مّا أفعالاً إنشائية ولكنه يحتوي على مجموعة من العناصر أو السمات التنغيمية أو اللسانية الموازية ذات قيمة إنشائية لتمييز مختلف ضروب الملفوظات الإنشائية بشكل تصريحيّ [3].

(ج) دراسة شروط النجاح المرتبطة بضروب مخصوصة من الأعمال اللغوية وتطوير أصنافية للأعمال اللغوية في علاقتها بالمجموعات الفرعية للشروط التمهيدية، وشروط النزاهة والشروط الجوهرية المشتركة فيما بينها. لقد قلنا، إنّه من الممكن الاهتمام، بهذه الطريقة، بالعلاقات البديهية حدسياً من قبيل تلك الموجودة بين الوعد والتهديد، أو بين النصح والإنذار.

1- التعجيم (lexicalisation) هو عمليّة إكساب الوحدة اللسانية المجرّدة محتوى معجميّاً، انظراستعمالاً تقنياً لهذا المصطلح عند: محمد صلاح الدين الشريف: الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، جامعة منوبة، منشورات كلّيّة الآداب، تونس، 2002، ج1، ص243 وما بعدها.

2- توجد في الأصل عبارة (économie) وترجمتها الحرْفية هي الاقتصاد، ولكننا فضّلنا التعبير عنها بعبارة مراعاة المجهود الأدنى، لأنّها ألصق – فيما نظنّ – بالسياق اللغويّ، والله أعلم.

3- في اللسان الإغريقيّ القديم، مثلاً، يمكن استخدام الشكل émên («حقّاً»، «حقيقةً») في القَسَم، فقط أو مع استعمال صيغة الفعل الإنشائيّ hQmnumi («أُقسِمُ»).

ومع ذلك فإنّ تحليل شروط النجاح على حقل واسع بالقدر الكافي من الأعمال اللغوية ليكون تمثيلياً، ليس إلاّ في بدايته؛ وإنّه من الصعب معرفة النتائج التي ستترتّب عنه [1].

لم يُقل شيء، بعدُ، عن كونية بعض ضروب الأعمال اللغوية. وإنّه من المعقول أن نفترض أنّ الأعمال اللاقولية التي اعتبرها ستراوسن وغيره أساسيةً (وخصوصاً الإخبارات والاستفهامات والأوامر والطلبات) هي أعمال كونيّة، بمعنى أنّها أُنجزت في كلّ المجتمعات البشرية. فقد تستند الأعمال اللاقولية إلى مواضعات بالضرورة. وتوجد مع ذلك أعمال لاقولية يبدو أنّها مرتبطة بمفاهيم شرعية أو أخلاقية مؤسّسية في مجتمعات معيّنة. فعمل تدشين باخرة الذي عَرضَه أوستين يُعدّ أحد الأمثلة على ذلك. وعمل أداء القسَم في المحكمة؛ أو تعميد طفل في العقيدة المسيحية؛ أو إسناد رتبة جامعيّة، هي أمثلة أخرى. فمثل تلك الأعمال هي في الوقت ذاته تواضُعية وخاصّة ببعض الثقافات. وسنهتمّ، من هنا فصاعداً فقط بالأعمال اللغوية الأكثر جوهريّةً والتي يمكن اعتبارها كونيّةً. وإنّه من المفيد أيضاً أن يبقى راسخاً في أذهاننا أنّ هذه الأعمال ترتبط بشروط نجاح من الصنف ذاته الذي تنتمي إليه الشروط التي تتحكّم في أشكال أخرى من السلوك والتفاعل الاجتماعيّ، في المجتمع نفسه.

وإنّه من المفيد هنا إدخال مفهوم فعل الاعتقاد. ونعني بذلك أفعالاً من قبيل «ظنّ»، «وجد»، «رأى»، وهي أفعال يُمكن أن تُصرَّف في المضارع مع ضمير المتكلّم في العربية (في الزمن الحاضر في الفرنسية، والحاضر البسيط في الإنجليزية) «لتعديل أو إضعاف الزعم بامتلاك الحقيقة الذي يقتضيه إخبار خالص وبسيط». إنّ وظيفة تلك الأفعال، على النحو الذي وصفها به أرمسن [2]، تبيّنها جملٌ من قبيل:

(9) إنّه في غرفته، على ما أظنّ.

إنّها مشابهة إن لم تكن مطابقة لما سمّيناه تغيير طبقة الصوت التنغيميّ واللسانيّ الموازي للملفوظات.

1- لقد طرح أوستين هذه المسألة وأدخل عدداً معيّناً من الأقسام العامّة من الأعمال اللغوية.

2- Urmson.

فالتشابه بين الأفعال الإنشائية وأفعال الاعتقاد أمر بدهيّ. ويبدو أنّه من المستحسن توسيع تعريف أفعال الاعتقاد التي اقترحها أرمسن، بشكل يجعله تعريفاً يحتوي الأفعال الإنشائية الاعتقادية. وتبيّن جُمَلٌ من قبيل:

(10) سأكون هناك على الساعة الثانية، أعدك بذلك.

تُبيّنُ هذا الاستعمالَ الاعتقاديَّ لأفعال إنشائية. ففي تلفّظ المتكلّم بـ (10)، يضيف إلى القضيّة الأولى – التي بها يُنجزُ عملَ الوعد اللاقوليَّ – قضيّةً ثانيةً تجعل طبيعة ذلك العمل اللغويّ تصَريحيّةً. فالعبارَة العارضة «أعدك بذلك» تؤكّد، من دون أن توقَع بالمعنى التامّ للعبارة، التزام المتكلّم (انظر: سأكون هناك على الساعةَ الثانية، هذا وعْد). وكارتباط الجملة (10) بالجملة (11) نحويّاً ودلاليّاً:

(11) أعد بأنني سأكون هناك على الساعة الثانية.

ترتبط الجملة (9) بالجملة (12) تماماً:

(12) أظنّ أنّه في غرفته.

ويمكن لنا أن نقول أيضاً إنّ الجملة:

(13) أعد بأن أكون هناك على الساعة الثانية.

تساوي دلاليّاً إن لم يكن نحويّاً الجملةَ (11). أمّا الطريقة التي تترابط بها هاتان الجملتان، من وجهة نظر نحويّة ودلالية، فمُختلَفٌ فيها اختلافاً كبيراً. إذ يرى روس [1] (1970) وغيره أنّ كلّ جملة تحتوي فعلاً إنشائياً ضمنيّاً يتوافق مع القول. وقد وضع بنفنيست [2] (1958) التوازي بين الفعل الإنشائيّ وفعل الاعتقاد موضع بداهة، بمعزل عن أوستين وأرمسن، إذ يلاحظ بنفنيست الدور غير الوصفيّ لمحدّدات الذاتية – أي للوسائل التي يعلّق عبرها المتكلّم على ملفوظه في عمل التلفّظ؛ ويعبّر بها عن موقفه ممّا يقول. إنّ مفهوم الذاتية هذا، كما سنرى، مهمّ جدّاً فيما يتعلّق بمشاكل الجهة المعرفية [3] والأدبية [4].

1- J.R.Ross.

2- Benveniste.

3- الجهة المعرفية: modalité épistémique.

4- الجهة الأدبية: modalité déontique، نسبة إلى الآداب [لا إلى الأدب] أي ما تعلّق بما هو واجب أخلاقيّاً، يسمّيها عبد الله صولة «جهات عُرفية». انظر مقاله «ديناميّة القوّة في اللّغة والخطاب».

في مقال ملحق، لفت بنفنيست الانتباه نحو ما سمّاها الأفعال المنحوتة[1] ويمكن تعريفها كما يلي: يكون الفعل س منحوتاً إذا كان مشتقّاً صرفيّاً من شكل سـ وإذا كان يدلّ على «إنجاز العمل (اللاقوليّ) الذي ننجزه بشكل نظاميّ عبر نطقنا بسـ (أو بشيء ما يحتوي سـ)». هذا التعريف كما هو، تنقصه الدقّة، ولكنه كاف في حدود سياقنا هذا. ومن المهمّ أن نلاحظ أنّ سـ شكلٌ يُتلفّظ به عند إنجاز العمل الذي يصرّح به اللفظم س وأنّه توجد علاقة صرفية بين سـ وأشكال س. من ذلك أنّ فعل (salutare) ﴿«سَلَّمَ»﴾ اللاتينيّ، يتصل صرفيّاً بالشكل الإسنادي لـ «salus» كما يتّصل بـ **Salus !** ﴿«سَلاماً!»﴾، وكذلك الفعل الفرنسيّ **remercier** ﴿«شَكَرَ»﴾ يرتبطُ صرفياً بـ **merci** ﴿«شُكْراً»﴾، والفعل الإنجليزي **to welcome** ﴿«رحّب»﴾ يتّصل صرفيّاً بالشكل **welcome** ﴿«مرحباً»﴾. إنّ الفعل**salutare** لا يعني «قول **salus**»، تماماً مثلما أنّ الفعل «**remercier**» لا يعني «قول **merci**» والفعل **to welcome** لا يعني «قول **welcome**». إنّ **Salus!** هي طريقة لتحيّة شخص باللاتينية، وبالمثل فإنّ **Merci!** هي طريقة لشكر شخص بالفرنسية، وكذلك **Welcome!** هي طريقة للترحيب بشخص بالإنجليزية. أكثر من ذلك، فإنّ الفعل ففي كلّ حالة الملفوظ الذي يسمح بالأساس بالاشتقاق الصريح للفعل الدالّ على العمل الأوسع للتحية والشكر والترحيب، هو ملفوظ كان يستخدم نمطياً لهذا الغرض. إنّ المواضعة على التلفّظ بسـ سابقة لاختراع اللفظم «س»، أو لإضافة معنى «إنجاز العمل المنجز نمطيّاً عبر التلفّظ بسـ» إلى اللفظم السابق في الوجود س. لذا فإننا إلى حدّ ما نرتكز على القول إنّ المعنى الأعمّ «سلَّمَ» تطوّر انطلاقاً من معنى أخصّ «قال سلاماً!»، والأمر ذاته ينطبق على المعاني العامّة لكلّ من «شَكَرَ» و «رحّبَ» وغيرها.

وإنّه من المهمّ مع ذلك، ملاحظة أنّ الفعل «قال» الذي استعملناه للإحالة على معنى أخصّ لـ «سلّم» لا يعني، وما كان له أن يعنيَ فقط «تلفَّظَ»، وهو ما بوّأه ليحتلّ مكانة أساسية في تحليل الأفعال المنحوتة والإنشائية والصلات التي تنشأ بينها.

1- الفعل المنحوت: **verbe délocutif**.

ومن نافل القول في المناقشات الفلسفيّة حول اللغة اعتبار أنّ فعل «قال» في العربية وفعل «dire» في الفرنسية وفعل «say» في الإنجليزية، وما شاكلها في سائر اللغات، لكلّ واحد من تلك الأفعال معانٍ كثيرة متميزة. أوستين نفسه (**1962**، الفقرة**92**) حلّل عمل القول («بالمعنى التامّ لـ «قال»») إلى ثلاثة أعمال متزامنة: (أ) عمل «التلفظ بصوت ما»، (ب) عمل «التلفّظ ببعض المفردات أو الكلمات، أي بأصوات من صنف مخصوص تنتمي إلى معجم معيّن، ضمن بناء معيّن»، (ج) عمل استعمال نتاج (ب) «في معنى[1] معيّن محدّد بإحالة محدّدة (وهو ما يعطي معاً الدلالة[2])». ومن اليسير اعتبار تحليل أوستين ناقصاً أو غير دقيق في تركيبته، من الناحية اللسانية (فلا شيء، على سبيل المثال، يحدد لنا في (أ) ما هو الجزء من الإشارة الصوتية الذي يشمله اللفظ غير التقني «صوت»، ومن جهة أخرى لم تقع أيّ محاولة في (ب) للتمييز بين الأشكال واللفاظم[3] والعبارات)، وأخيراً فإنّ المصطلحات الفنّيّة التي أوردها أوستين (وخصوصاً «**phatique**»و «**rhème**») تنزع إلى أن يكون لها استعمال مختلف تمام الاختلاف عمّا تُستعمَل له في اللسانيات. ومع ذلك فإنّ المقصد العامّ واضح بالقدر الكافي، ورغم محدودية هذه المحاولة، فإنّه يبدو أنّها تسير في الاتجاه السليم. إذ توجد على الأقلّ ثلاثة أصناف من العمل متضمّنة في العمل المعقّد للقول.

أمّا فندلر[4] (**1972**، الفقرة**6**) فقد وضع، مثل كثيرين قبله، تمييزاً عامّاً بين قول شيء ما بالمعنى التامّ للعبارة (وهو ما سنسمّيه من هنا فصاعداً «قال**1**») وقول شيء ما بمعنى ضعيف للفظ وهو ما «يوافق إجمالاً تلفَّظَ أوعبَّرَ أو تكلّم» (ولْنسمّه «قال**2**»). يلاحظ فندلر أنّ «أيّ عمل لاقوليّ لا يتمّ، إذا كان المتكلم لا يفهم ما يقول، من جهة، وإذا كان لا يقصد أن يحقق ذلك العمل، أي إذا لم يكن يقصد أن يعتبر مخاطَبه أنّه ينجز ذلك العمل، من جهة أخرى» (ص**26**). إن مفهوم إنجاز عمل لاقوليّ (أو عمل قوليّ بمعنى

1- المعنى بالإنجليزية، **sense**.

2- الدلالة بالإنجليزية. **meaning**

3- اللفظم: **lexeme**.

4- Vendler.

«قال1») يقتضي بالضرورة أنّ المتكلم يعلم ويفهم في الوقت ذاته ما يقول (بمعنى «قال2»). ويمكننا أن نحتجّ بأننا كثيراً ما نُحمَّل المسؤولية، كما في القضاء، عن نتائج لم نقصد إليها من وراء أعمالنا. هذا صحيح ولكنه غير دالّ. فإذا اتُّهمنا بأننا ألغينا وعداً بمقتضى التلفظ بقول لم تكن لنا أيّ نيّةٍ في تقديمه كوعد، فإنّ جرمنا القضائي حاصل بالنسبة إلى مبدأ في منتهى العملية، ألا وهو: نعتبر فرداً ما أطلق وعداً إذا أنجز علانيةً عملاً يُفسَّر عُرْفيّاً بأنّه وعدٌ وما لم يكن ثمّة - في الوقت ذاته - شيء يدلّ على أنّه لا يريد أن يُحمل قوله محمل الجدّ. ولكن أن تُعتبر قد وعدتَ أمرٌ، أمّا أن تعد بالفعل، فذلك أمرٌ آخر [1]. وإذا حددنا بوضوح (أي بطريقة يمكن أن يفهمها كلّ شخص عاقل) أنّ قولنا يجب ألاّ يُحمَل على محمل الجدّ، فإننا بذلك نكون لا فقط غير منجزين للوعد بل لا يمكن أن يُعتبر أننا أنجزنا وعداً أصلاً. وما قيل أعلاه عن الوعود، وعموماً عن إنجاز الأعمال اللاقولية، يجب أن يُفهم في ضوء هذه الجملة الشرطية. ولا يمكننا من دون وعي أو من دون قصد أن نقول شيئاً ما بمعنى (قال1)، وذلك بقولنا ببساطة شيئاً ما في معنى (قال2). أكثر من ذلك، وكما بيّن ذلك فندلر، فإنّ (قال) ذا المعنى (قال2) هو فعل نشاط، في حين أنّ (قال) ذا المعنى (قال1) هو فعل إنجاز: وتنتج عن ذلك حقيقة كون القضية «س يقول2 ...» في لحظة ما من الزمن ليس لها علاقة تضمينية فيما يتعلق بحقيقة القضية «س يقول1 ...» في الوقت ذاته أو في أيّ وقت لاحق.

إنّ هذا التمييز بين (قال1) و(قال2) ليس كافياً كلّ مرّة لحلّ كلّ المشاكل التي يُحسب أنها جاءت لوضع حلّ لها: وهو تمييز غير كاف أيضاً للتفريق بين خطاب مباشر وخطاب غير مباشر من وجهة نظر دلالية [2]. وخارج الأسئلة المتنوعة التي عالجها الفلاسفة بمحاولتهم التعريف بما يتضمنه (قال1) بدقة، يوجد قدر كبير من المشاكل الهامة التي يطرحها تأويل

1- ولعلّ الخطاب السياسيّ يقوم على الإيهام بالمطابقة بين هذين الأمرين المختلفين، كما ترى!.
2- من أجل تعاليق مفيدة وشائقة حول العلاقة بين التراكيب الموافقة لذلك في الخطابين المباشر وغير المباشر، انظر:

Banfield (1973), Partee (1972), Zwicky (1971).

(قال2)، وهي مشاكل لم تُدرس دراسة معمّقة. من الواضح أنّه من المهمّ أن نميّز بين طبيعة نموذج الإلحاح في التكرار وطبيعة نموذج الإلحاح في التقليد. إن التكرار والتقليد طريقتان مختلفتان لإنتاج المخاطبات [1]. فعندما نؤكد بحقّ أنّ س قد كرّر قول ص، فإننا نجرّد مجموعة كاملة من الاختلافات الصوتية في الأقوال الإشارات. ونوعية الصوت ليست دالّة حتماً في وضع شروط الحقيقة في الجملة «أعادت مريم ما قاله زيد». فإذا طلب زيد من مريم أن تعيد ما قاله فحاولت مريم جواباً لطلبه أن تحاكي نوعية صوته، فإنّ محاولتها تُعدّ في أقلّ الأحوال حشويّةً. وكذا الأمر لو حاولت الإتيان على السمات اللسانية الموازية وحتّى على بعض السمات التنغيمية لقوله. إنّ شروط الحقيقة في القول «كرّرت مريم ما قاله زيد» (عكس شروط الحقيقة التي لـ «قلّدت مريم ما قاله زيد») هي تقريباً مطابقة لشروط الحقيقة التي لـ «زيد قال س ومريم أيضاً» (حيث إن س شكل أو قول- إشارة؛ والواو تُفهم بمعنى «وبعد ذلك»). ولكنّه من الصعوبة بمكان وضعُ هذه الشروط إلاّ بمرسوم منهجيّ [2].

ولعلّه من الضروريّ في هذا الضرب من طبيعة نموذج الإلحاح أن يحتوي المثالان من س على الأشكال نفسها مرتّبة الترتيب ذاته. ولكن من النادر أن نفترض إمكان أن يكون الشرط الكافي كذلك؛ بل يعسر أن نحدّد ما إذا كانت توجد مجموعة معيّنة من الشروط الإضافية تسمح بأن نقرّر، في جميع حالات التلفّظ، ما إذا كان الملفوظ: «زيد قال س ومريم كذلك»، مستعملاً لتأكيد قضيّة صادقة. وإجمالاً، فإنّ «قال2» يمثّل مصاعب جمّة قد لا نتوقّعها. وهذا صحيح أيضاً في ما يتعلّق بالتمييز الذي يقيمه الفلاسفة في الغالب بين ما قيل (بمعنى «قال2») والطريقة التي قيل بها ما قيل.

1- انظر Lyons (1978).

2- نقصد بالمرسوم المنهجيّ الإحالة على مسار مقصود من النمذجة التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من تحليل الوصف اللساني. وتوجد قيود على هذا الضرب من المرسوم في اللسانيات: فالمخاطبون الأصليون يتفاهمون حتى يصل بهم الأمر إلى اعتبار قولين مثالين لنموذج واحد، أحدهما تكرار للآخر. ولكن التنويعات اللهجية والأسلوبية هي من التنوّع الشديد بين المجموعات اللغوية بحيث إنه ليس من الممكن حلّ المسألة دائماً على الصعيد ما قبل النظريّ.

ومهما يكن التمييز بين «قال1» و «قال2» غير دقيق، فإنّه يساعدنا في توضيح طبيعة الأفعال الإنجازية والأفعال المنحوتة وعلاقاتها. ومثلما رأينا ذلك، فإنّ تلفُّظ س بـأعدُ، لا يمكن أن يكون في حدّ ذاته شرط صدق للقضيّة «س يَعدُ». ومع ذلك، ولّما كانت أعدُ تشتغل بوصفها صيغةً إنجازيةً يرتبط التلفّظَ بها اصطلاحاً (في ظروف مَخصوصة) بعمل الوعد (أي الالتزام تحت طائلة الخزي والاستهجان الاجتماعيّ أو أيّ عقاب آخر، لإنجاز عمل آخر أو تبنّي خطّ سلوكيّ مخصوص)، مثلما أنّ التلفّظ بصباح الخير! مرتبط بعمل التحيّة، والتلفّظ بمرحبا ! مرتبط بعمل الترحيب، فإنّ «س قال2: أعدُ» تُعتبر عموماً كأنّها تتضمّن «س وعَد». وبالمثل فإنّ «قال س صباح الخير!/ مرحبا ! (لـ «ص»)» تُعتبر عموماً كأنها تتضمن «س حيّى / رحّب بـ «ص»». فيمكننا إذن أن نبرهن أنّ الاستعمال الإنجازيّ لـ أعدُ سابق على الأقل من وجهة نظر منطقية (إذا لم يكن ذلك من الناحية التاريخية) للاستعمال الوصفيّ للفعل «وَعَدَ» وأنّ انعكاس جهة التلفظات المخصوصة لـ (عبر العمل الحاليّ) أعدُ... هي نتيجة غير مباشرة لهذا الفعل [1]. ومهما يكن من أمر، فإنّ العلاقة الدلالية بين الفعل اللاتيني المنحوت (salutare) والصيغة الإنجازية (salus!) هي ذات العلاقة، من جهة التمييز بين «قال1» و «قال2»، الموجودة بين المعنى الوصفيّ للفعل «وَعَدَ» والصيغة الإنجازية أعدُ. أمّا كون الصيغة الإنجازية أعدُ تحتوي على صيغة ضمير المتكلّم المفرد للفعل الوَصفيّ المخصوص (خلافاً لـ سَلاماً! أو صباح الخير! أو شكراً!) ويمكن أن يُفهم بوصفه حالة انعكاس المسار [2]؛ فليس بذي دلالة ههنا.

وقد رأينا أنّ أوستين ذهب في أعماله الأخيرة إلى اعتبار كلّ الملفوظات، بما فيها الإثباتات، ملفوظات إنجازية. وبذلك فجزء كبير من الأهمية الأصلية التي كان يحظى بها إسناد وصف «إنجازيّ»، قد زال في التطوّرات اللاحقة لنظرية الأعمال اللغوية. بيد أنّ التمييز بين الإنجازي الصريح والابتدائيّ بقي مثلما بقي التمييز الحاصل بين الاستعمال الوصفي المحض والاستعمال الإنجازيّ لأفعال من قبيل «قال» و «وَعَدَ». وتستوجب منّا هاتان النقطتان تعليقاً موجزاً.

1- انظر ديكرو (Ducrot,1972:73sq).

2- انظر لاينز (Lyons,1978: 1.4).

من العسير أن نحدّد على أيّ قاعدة أجرى أوستين هذا التمييز بين الإنجازيات الصريحة والإنجازيات الابتدائية. قطعاً لم نقل بصراحة على وجه الخصوص إنّ الإنجازي الصريح يجب أن يحتويَ فعلاً إنجازيّاً. (وسيلاحظ القارئ أننا كلّما استعملنا لفظ «الإنجازيّ» اسماً في هذا البحث، فإنما يجب أن يُفهم بوصفه اختصاراً لـ « الملفوظ الإنجازيّ». ونحن نماثل في ذلك ما فعله أوستين (**1962 : 6**). بعض المختصين يستعمل اسم «الإنجازيّ» اختصاراً لـ «الفعل الإنجازيّ»، وهو ما قد يؤدّي إلى الغلط عَرَضيّاً.) [1] فإذا حملنا معيار «جعل العمل المنجز الدقيق صريحاً» (وهو ما يجب ألاّ نخلط بينه وبين التأكيد أو الوصف) محمل الجدّ [2]، فإنّه من البدهيّ أنّ العنصر الذي يجعل قوّة الملفوظ اللاقولية صريحةً، ليس بحاجة أن يكون فعلاً في العادة. ولا يوجد أيّ سبب في الواقع لافتراض أنّ الأفعال وحدها لها وظيفة جعل الأشياء صريحةً. وليس بالضرورة أن يتعلّق الأمر بكلمة أو حتى بجزئية: فسمة تنغيمية أو لسانية موازية تكفي. ولكن أوستين كان يتصرّف طوال الوقت كما لو أنّ فعلاً إنجازيّاً مُصرّفاً مع المتكلّم المفرد وحده هو الذي يمكنه جعل القوّة اللاقولية للملفوظ صريحةً، وكلّ هذه الأمثلة تسير في هذا الاتجاه. كل شيء يجعلنا نظن أنّ أوستين يحصر، ودون أن يصرّح بذلك وربّما بشكل غير شرعيّ، معنى «جعله صريحاً». وكل تأويل أصبح عسيراً بما أنّ أوستين، مثله في ذلك مثل أغلب الفلاسفة وكثير من اللسانيين، لم يخصّص أيّ جزء من معلومة العلامة المحتواة في ملفوظ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هويّة النمط والورود. وبعبارة أخرى، فهو لا يوضّح كيف يجب تأويل ما سمّيناه «قال» بمعنى «قال2». فأوستين يعتبر كون كل عنصر إنجازيّ صريح جزءاً ممّا نقوله (بمعنى «قال2») لا من الكيفية التي نقوله بها، شرطاً مسبقاً تقريباً. وعلى أساس هذا التمييز بين ما قيل والطريقة التي بها قيل، يُجريه. ولكن التمييز في حدّ ذاته لم يكن صريحاً البتّة.

1- إنّ تمييزنا بين«جملة» و«ملفوظ» لا يوافق تمييز أوستين، الذي يجعل الجمل أقساماً فرعية من الملفوظات. فلن نعود إلى مفهوم الجُمَل الإنجازية، مثلما فعل بعضهم، ومن بينهم أوستين.

2 انظر أوستين **Austin, How To Do Things With Words, Oxford: Clarendon Press. (Trad. Fr. Quand dire, c`est faire, Paris: Seuil,1970)1962: 61.**

العمل المتضمَّن في القول مفهومًا مُتَّهَمًا

(نموذج أوستين)

الآن بروندونير

أوضح مثال للمفهوم، الذي ينتهي بأن تكون له قيمة نظرية معطلة بسبب أخطاء التعميم الذي هو عليه، هو المفهوم المشهور المتضمن في القول[1]. وإن قسماً كبيراً من هذا المصنف ليس سوى مجهود لتلخيص علم الدلالة[2] من هذا المترشح إلى مرتبة المسلمة، وهو بعيد عنها حقاً. وكي أبرر الحدة التي أبديها تجاهه، ينبغي العودة لحظة إلى أصول المسألة.

يدخل المتضمن في القول، كما يظهر عند أوستين[3] في كتابه «كيف أشياء بالكلمات» في تعارض ثلاثي، إذ يميز هذا الفيلسوف، في ضرب من التجريد التصنيفي، ثلاثة مستويات أو ثلاثة ضروب من التفاعل ضمن النشاط الكلامي العام الذي هو «إنتاج التلفظ»: «العمل القولي هو (...) الذي له دلالة، أما العمل المتضمن في القول فهو الذي يكون لفعل القول فيه قيمة ما، أما عمل قصد القول[4] فهو الحصول على بعض الآثار بفعل الكلام» (ص129). يبدو أن العمل القولي هو فعل استخدام القانون النحوي من أجل تكوين ملفوظ كما يقدمه أوستين، إنه يشمل النشاط الصوتي ونشاط التوليف المركبي الذي ينظم المتكلم بفضله الكلمات في جمل، كما يشمل على المستوى الدلالي النشاطَ الذي يتمثل في تكوين معنى ممثل ذي إحالة معينة، أي لتنظيم وظيفة اللغة التصريحية.

«يعني مفهوم كلمة قول فعل شيء ما، من قبيل إنتاج الأصوات ووضع الكلمات في تراكيب ومنح تلك الكلمات دلالات. والمقصود بـ (الدلالة) في التداولية هو ما يسميه الفلاسفة معنى و (إحالة) (ص 109). أما العمل المتضمن في القول فيبدو نشاطاً دلالياً يريد أوستين أن يؤسسه على مفهوم القيمة. ونتحدث (في شأن المتضمن في القول) كل مرة نتساءل ما إذا كان يمكن تبين قيمة بعض الكلمات (تعفى التعابير) أم ينبغي أخذها باعتبارها رأياً، إلخ» (ص 118). لكن، إذا كان أوستين يؤكد على ضرورة تمييز قيمة

الدلالة بدقة، فإنه لم يعين إطلاقاً الفرق الدال بوضوح بين المفهومين. فنحن مضطرون إلى تعريف القيمة المتضمنة في القول لملفوظ ما بطريقة سلبية محض: إنها ما ليس دلالته (الدلالة تقابل المعنى والإحالة). فضلاً على أن مفهوم القيمة المتضمن في القول يعرف في زوج تقابلي آخر حيث يناقض مفهوم أثر (قصد القول): والحديث عن «استعمال اللغة للإنذار أو لمواجهة حجج قوية» يبدو أنه من جنس الحديث عن «استعمال اللغة للإقناع أو للإغراء أو للتحذير». ومع ذلك فالقول إننا في الحالة الأولى أمام استعمال اصطلاحي، في هذا الذي يمكن لنا أن نصرح به في قالب إنشائي (=إنجازي). هذا التصريح بالمقابل لا يمكن أن يقع في الحالة الثانية» (ص **115**).

إن ما يميز القيمة المتضمنة في القول للملفوظ من بين خصائصه الدلالية جميعاً أنها تنتج عن استخدام اصطلاحي في اللسان في شكل أفعال إنشائية. وكون ملفوظ ما ينبغي أن يندرج من أمر أو استفهام..إلخ إنما هو ثابت دلالي مؤسس على اتفاق لا علاقة له بالآثار المتغيرة والطارئة التي يمكن أن يثيرها ذلك الملفوظ. وهذه الآثار تدعى أعمال قصد القول.

«أن نقول شيئاً يستدعي غالباً بعض الآثار في المشاعر والأفكار وأفعال السامع أو المتكلم أو أي شخص آخر. ويمكن أن نتحدث عن ذلك في النية والمقصد أو الغرض من إثارة هذه الآثار (...).

ونسمّي مثل هذا العمل عمل قصد القول (ص**114**). فالأساسيّ في هذا النظام هو مفهوم القيمة المتضمنة في القول: إنه ما يشكل تجديداً أصلياً أو إضافة غير مسبوقة. ويقترح أوستين كياناً دلالياً جديداً، في مقابل الدلالة والآثار، وهي أشياء معروفة سابقاً، هذا الكيان ترتكز خصوصيته على الاستغلال المزدوج لمحوري التقابل:

المحور الأول يتصل بوظائف اللغة: الوظيفة التصريحية مقابل الوظيفة غير التصريحية، وبما أنّ القيمة المتضمنة في القول تتميز بدلالة الملفوظات، وهي دلالة متجانسة دائماً مع دلالة الأشياء التصريحية (معنى+ إحالة)، فإنه يبدو أنّه يحق لنا استنتاج أنّ القيمة المتضمّنة في القول، عند أوستين، تتصل

بوظائف أخرى غير الوظيفة المرجعية. فأوستين يهتم عبر هذا المفهوم، بوضوح، بصلاحية اللغة لأمر آخر غير التصريح بالأشياء أو الأحداث، وبالتدقيق بصلاحيتها للفعل في المخاطب.

محور التقابل الثاني الذي يسمح للمتضمن في القول بإيجاد خصوصيته هو محور الزوج اصطلاحي مقابل غير اصطلاحي. وفي هذا المحور يقابل المتضمن في القول قصد القول تقابل حاصل القواعد مع حاصل الظروف وتقابل الثابت مع المتغير. إنّ قيمة أحد الأقوال قيمة قارّة، وهي خاصية يمكن توقعها دائماً ما دامت ترتكز على اصطلاح يمكن التصريح به. آثار قصد القول هذه، على العكس، يمكن أن تكون متغيرة حسب ظروف التلفظ لا حسب هذه الخصيصة القياسية الممكن توقعها. فالبنية التصوّرية التي «يشتغل» مفهوم المتضمَّن في القول ضمنها هي:

نلاحظ جيداً إذن أنّ مفهوم المتضمن في القول يفتقر إلى الخصائص المميزة: وما يشكل خصوصيته إنّما هو رابط بين خصيصتين، إحداهما ليست خاصة به. ويكفي إذن أن يظهر أحد المحورين أعلاه خالياً من كل إفادة تمييزية، أو حتى أن ينتظم المحوران في تراتبية، كي يفقد مفهوم المتضمَّن في القول أصالته ويؤول إلى الذوبان في عمل القول أو عمل قصد القول. وبعد تجديد أوستين ضرباً من المفعول المتغير الذي ما ينفك يتراوح، إذا ما أخضعناه لتعريف دقيق أكثر إجرائية، مرة إلى هذا الجانب ومرة إلى ذاك. وتتمثل المسألة هكذا في معرفة ما يمكن أن يفعله عالم الدلالة: كيف يمكنه (أو لا يمكنه) أن يعيد وضعه في «خانته»، وبأي مقابل؟

في نظرية تتبنى تقسيم ظواهر المعنى إلى نظامين (الصريح مقابل الضمني) أساساً، لا يمكن أن يستغل مفهوم أوستين للمتضمن في القول، أو إن شئنا لا يمكن أن يسترد إلا بطرق ثلاث مختلفة: أ- إمّا أن تحشر القيم «المتضمَّنة في القول» ضمن المدلولات الصريحة. ب- أو أن تؤول تلك القيم نفسها إلى الانقسام قسمين: تعتبر تلك القيم ظواهر من الضمني التلفظي. فالحلّ الأول يتمثل في افتراض أن كل «القيم المتضمَّنة في القول» هي مكونات لمدلولات الملفوظ وخصائص ملازمة لـ «المعنى الحرفي». فهو حل يجعل

المتضمَّن في القول مقولةً دلالية بالمعنى التقليدي للعبارة: فالمفهوم يستعمل للتعبير عن قسم من المدلولات في إطار نحو للمحتوى اللفظي. هذا الاستثمار للمفهوم يفترض أننا نعطي للتقابل العمودي (+اصطلاحي) مكانة أهم من التقابل الأفقي (+تصريحي)، في بنية الفكر الأوستيني.

فـ «الاصطلاحات» التي تسم المتضمَّن في القول ينبغي أن تفهم مثل تلك التي تهيكل اللغة ذاتها. إنّ العمل القولي والمتضمَّن في القول، متمثليْن في مظاهرهما الدلالية (معنى+ إحالة)، يقتسمان في هذه الحالة الخاصية الجوهرية في أن يكونا تصريحيين، أن تحددهما القواعد الملازمة لقانون الدلائل الذي هو اللسان. بهذا الاختيار الأكسيومي نسلم تحديداً بأنّ القيم المتضمنة في القول مسجلة في الملفوظات، أي مرتبطة اصطلاحياً بمدلولات قابلة للتحديد (لفاظم❖ تراكيب إعرابية، إلخ) في حين عمل قصد القول يمكن أن يقال إنه «غير اصطلاحي» بهذا لا يكون محكوماً بقواعد القانون اللساني نفسه، وليس مسجلاً في الملفوظ عموماً.

وهذه الخصيصة «غير الاصطلاحية» من زاوية اللسان لا تستثني أنها تستجيب لأشكال أخرى من الاصطلاح كـ «قوانين الخطاب» التي تضبط المضمرات والدلالات الإشارية الأخرى. وهذا النظام الأكسيومي كان لمدة نظام ديكرو وهو يوافق تقريباً مواقفه التي تبناها في كتابه «أن تقول وألا تقول»✦.

تمهيد تشمسكي لكتاب «اللغة والعرفان» لـ «جون ييف بولوك»﴿1﴾

تعدّ دراسة اللغة من بين مجالات التحليل النظامي الأكثر قدماً. وقد تراكمت فيها مجموعة ثرية من النتائج ذات أهمية كبرى خلال تاريخ يعود إلى الهند وإلى اليونان القديمة. وإذا نظرنا إليها من زاوية نظر أخرى بدت لنا فرعاً علمياً ناشئاً. ومجموع الأبحاث التي يقدّمها جون ييف بولوك﴿2﴾ لم يتشكّل إلا منذ أربعين سنة، في فترة أُحييت فيها بعض الأفكار المفيدة وأعيد اكتشافها من التقليد اللساني، فتحاً لمسلك في البحث ظهر شديد الخصوبة.

✦ المصدر:

Alain Berrendonner, Elément de linguistique pragmatique, 1981.

فليس عجيباً أن تثير اللغة تلك الدهشة طوال هذه المدة الطويلة .ويبدو أن اللغة – في الواقع – تمثل حقاً «خاصية الجنس (البشري)» المشتركة أساساً بين الناس، وكائنات أخرى إن كنا لا نعلم، من دون أن يكون ثمة مماثل دالٌ لدى تلك الكائنات .ولا يوجد اليوم سبب جدي لوضع الفكرة الديكارتية القائلة بأن القدرة على استعمال العلامات اللسانية وضعها للتعبير من الأفكار المتمثلة بشكل حر، تشكل «التفريق الحقيقي بين الإنسان والدابة»، موضع شك.

وعلى مستوى أعم، فإن الخصائص الأساسية للغة – ما أمكننا الحكم عليها – هي خصائص استثنائية في العالم البيولوجي، بما فيها الخصيصة الأكثر جوهرية فيما بينها، ونعني كونها لا متناهياً لا تناهيا خفياً. هذه الخاصية المتفردة قد أدهشت غاليلي الذي كان يعتبر أن اكتشاف وسيلة توصل لكل شخص» أفكارنا الأكثر سرية... (بواسطة)..أربعة وعشرين حرفاً» هو أكبر اختراع عرفته البشرية، مما جعل نجاح سائر الاختراعات يعتمد على اللامتناهي الخفي للسان الذي تسجله تلك الحروف. بعد ذلك ببضع سنوات، اندهش نحاة بور روايال بـ«هذا الاختراع المذهل المتمثل في تركيب ما لا نهاية له من الكلمات انطلاقاً من خمسة وعشرين أو من ثلاثين صوتاً»، وتلك الكلمات المركبة تسمح لنا بأن نبوح الآخرين – الذين لم يطلعوا على عقولنا مع ذلك – بـ«كل ما نتصوره وبمختلف حركات أرواحنا». ومن جهة نظر معاصرة، فإننا لا نتحدث عن «اختراع»، ولكن الأمر يصبح «عجيباً» وقابلاً للملاحظة بوصفه نتاج تطور بيولوجي لا نعرف عنه في الظروف الحالية إلا شيئاً قليلاً.

إن الملكة اللغوية يمكن أن تعتبر عقلياً «عضواً ذهنياً» بالمعنى المجرد الذي نتحدث فيه عن نظام قناعة جهاز الدورة الدموية أو عن النظام البصري بوصفهما أعضاء في الجسم.

عملياً، هذا النظام الفرعي للفكر/ هو جزء لا يتجزأ – بشكل حقيقي – من أي مظهر للحياة وللفكر ولتفاعلات الإنسان، وينبغي أن يكون لهذا النظام الفرعي نصيب وافر من النجاح البيولوجي الباهر للجنس البشري. إن عالماً

قد يقدم من كوكب المريخ ويلاحظ عقلياً الظواهر المثيرة للفضول التي تكون الأرض مسرحاً لها، لا يسعه إلا أن يصدم بأهمية ظهور هذا الشكل الوحيد للتنظيم العقلي ودوره. فلا غرابة أن يثير هذا الموضوع ذو الألغاز الكثيرة فضول أولئك الذين يحاولون فهم طبيعتهم الخاصة والمنزلة التي يحتلونها في العالم.

لقد حاول النحو التوليدي المعاصر على الأقل ملامسة بعض المواضيع التي تشغل التقليد اللساني.

لقد تشكل في سياق ما يسمى أحيانا «الثورة العرفانية» للسنوات الخمسين (من القرن العشرين) وأسهم بشكل حاسم في تطويرها. وسواء أكان اللفظ «الثورة» مشروعاً أم لا، فقد جدّ تغير كبير في الرؤى: فقد مررنا من دراسة السلوك وآثاره إلى دراسة الآليات الداخلية للفكر وعن الطريقة التي تستعمل بها تلك الآليات في العمل والتأويل، إنها مقاربة «ذهنية» لا جدال فيها :موضوعها هو «المظهر الذهني» للواقعة الذي يوجد جنباً إلى جنب مع مظاهرها الفيزيائية، الكيميائية، البصرية، الخ. إنها تنزع إلى دراسة كائن واقعي في العالم الطبيعي الدماغ، أحواله ووظائفه-، ومن ثمة فهي تعمل على دمج دراسة علم النفس ضمن التطبيقات البيولوجية، إلى حد معين.

من زاوية النظر هذه، فإن نحو لسان هو نظرية حالة الدماغ، في ظرف وجود حالة ملكة لغوية للدماغ، كما تنتج عن مسار اكتساب اللسان. أما ما نسميه أحيانا «نحواً كلياً» — نستعمل في ذلك اصطلاحاً تقليدياً في إطار مفهومي جديد - فهي نظرية لحالة بداية الملكة اللغوية قبل أن تصطبغ بتجربة من التجارب الخارجية .إن دراسة أحوال الدماغ المختلفة هذه، تنتمي عن جدارة إلى علوم الطبيعة، وينبغي لها مبدئياً أن تدمج فيها ظواهر من مصادر شتى. إن الحالات والتمثلات والمبادئ والشروط المصادر عليها تصف خصائص الدماغ بتجريد الآليات الدماغية التي تنجزها، وهي غير معروفة إلى اليوم، كما يتم ذلك (الوصف) غالباً في علوم الطبيعة. وكما في العلوم عموماً، فإن المقاربة المتبناة والافتراضات التي توجهها تعد مشروعة متى سمحت بتوصيفات مناسبة وبتفسيرات خلاقة؛ وبتعريفنا ببرامج أبحاث خصبة (مثمرة).

لنفرض أن ملكة زيد اللغوية هي في حالة ل. فإنه يمكننا القول إن ل هي لسان مدخلن (أو لسان- ل) «يولد» مالا نهاية له من التعابير، يكون كل واحد مركباً من الخصائص. وهذه التعابير توفر «تعليمات» لنظام إنجاز زيد، فزيد يتصرف – مجهزاً بلسانه الداخلي وبنظام إنجازه التابع له – في مجموعة واسعة من المعارف حول أشكال التعابير ومعانيها، كما يتصرف في قدرة كبيرة على تفسير ما يسمعه، وفي التعبير عن فكره، وفي استعمال لسانه ل في أغراض متباينة.

لقد استعادت «الثورة العرفانية» وأعادت تشكيل عدد من الحدوس والنتائج والتساؤلات التي ترجع إلى ما يمكن تسميته «الثورة العرفانية الأولى»؛ للقرنين السابع عشر والثامن عشر؛ التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الثورة العلمية التي قلبت رأساً على عقب وبشكل جذري فهمنا للعالم. منذ ذلك العهد فهمنا أن اللغة تقتضي «الاستعمال اللامتناهي لمجموعة متناهية من الوسائل»، إذا استعرنا قالباً تعبيرياً استعمله همبولدت﴿3﴾. والحال أن هذا الحدس اللافت لا يمكن أن تكون له إلا آثار محدودة، ما دامت الأفكار التي يمكن أن تجسده غامضة وضبابية. ولكن تقدم العلوم الصورية في منتصف القرن العشرين وفر بشكل بالغ الدقة المفاهيم الضرورية، مما جعل محاولة مبادئ تحديد الحاسوبية﴿4﴾ التي تولد تعابير لسان ما تحديداً صارماً أمراً ممكنا للمرة الأولى. إن النحو التوليدي قد استفاد أيضاً من ظروف أخرى مواتية لمباشرة تلك المسائل التقليدية بخطوط أوفر للنجاح. وقد شهدت دراسة التحولات اللسانية نجاحات كثيرة. وقد مكنت الأنتروبولوجيا اللسانية من فهم أعمق بكثير لعدد كبير من الألسنة، فَهْمٍ يتهم القوالب الجاهزة. وقد تقدمت بعض المجالات تقدماً ملحوظاً في اللسانيات البنيوية من القرن العشرين، وبالخصوص مجال دراسة الأنظمة الصوتية.

وسرعان ما بينت المحاولات الأولى لتحسين برامج أبحاث النحو التوليدي أن الخصائص الأساسية – حتى في الألسنة الأكثر حظاً في الدراسة – كانت تمرّ مرور الكرام. لقد أصبح ظاهراً للعيان أن الأنحاء والمعاجم التقليدية الأحسنَ اكتمالاً، لا تلامس إلا سطح الأشياء، وتلك الأنحاء والمعاجم

تعطي معلومات لا يستفيد منها إلا قارئ متمكن من جميع ثروات الملكة اللغوية، وهي تفترض أن خصائص العضو اللغوي ومبادئه - التي هي غير محددة ولا هي مصوغة – معروفة. إنّ هذا أمر جائز تماماً إذا استهدفنا تسهيل تعلم لغة ثانية وإعطاء معلومات عن معاني كلمات جديدة وكيفية نطقها؛ أو إذا استهدفنا تكوين نظرة شاملة للخصائص التي تميز لساناً من آخر. ولكن إذا قصدنا فهم طبيعة الملكة اللغوية والأحوال التي يمكن أن تتخذها (الألسنة- ل)، فإنه يصبح من المستحيل الاستنجاد هكذا بـ «الذكاء العام للقارئ»؛ بل إن هذا الأخير، هو الذي ينبغي أن يشكل موضوع الدراسة التي نقوم بها.

ومثلما خضعت مجموعة أوسع من ذلك من الألسنة لبحث يتبنى صاحبه وجهة نظر واحدة، فقد أصبح واضحاً أن تنوع أنواع الألسنة كان أمراً مهمشاً بشكل جذري تماماً كتهميش دقة تنظيم الألسنة وتعقيده. ونتبين في الوقت ذاته أن ذلك التنوع وذاك التعقد، إنما ينجمان عن ظواهر سطحية. فالملاحظ القادم من كوكب المريخ ينبغي أن يستنتج عقلياً أن الألسنة متطابقة في جوهرها، وان هي إلا تنويعات لموضوع واحد. وهذه الملاحظة ترتكز على حدس آخر للثورة العرفانية الأولى. إنّ الظواهر التي يمكن للطفل قبولها، تحدد بشكل جذري، اللسان الذي يصل إلى معرفته معرفة دقيقة دقة فائقة. ولو لم تحدد خصائص اكتساب اللسان الأساسية مسبقاً في الحالة الأولى للملكة اللغوية، لكان اكتساب اللسان من قبيل المعجزات. وهكذا يعود إلى مظهر من مظاهر الإرث الجيني الذي نتقاسمه جميعاً. غير أن الأطفال لم يبرمجوا لتعلم اليابانية أكثر من السواحلية «5» فالألسنة التي يمكن أن يكتسبها البشر، يجب أن تخضع إذن لخصائص أساسية مشتركة.

هكذا ينكشف المشكل المركزي في اللسانيات بحدة: يجب البرهنة في الوقت ذاته أن الألسنة كلها تصب في قالب واحد، ويجب وصف كل خصائص الصوت والمعنى المعقدة التي تتغير سطحياً من لسان إلى آخر، وهو ما نكتشفه ما إن نتابع جدياً عملاً وصفياً صارماً. وهذا الإلزام الثاني يصدر عن شرط الملاءمة لخصائص ذلك اللسان. والنظرية العامة للغة تستجيب لشرط الملاءمة التفسيرية، فهي تعطينا حلاً لما يسمى أحياناً «المشكل المنطقي

الاكتساب» وذلك ببيان كيف أنه يمكن حل هذا المشكل وفق مبدئها (أي النظرية اللغوية)، مما يوفر لنا – عوداً على بدء – إطاراً مفهومياً لدراسة التعلم دراسة ملموسة.

ويوجد ضغط متبادل بين مهمتي البحث هاتين، يبدو أن متابعة الملاءمة الوصفية، تقود إلى مجموعة من أنظمة القواعد، وهي مجموعة أشد تنوعاً وتعقيداً، دائماً. والحال أنَّ البحث عن الملاءمة يوقفنا على أن بنية الألسنة بنية ثابتة، لا تتغير إلا بفعل الزمن. إن ذلك الضغط هو الذي حدد بشكل واسع التعديلات التي شهدها برنامج البحث في النحو التوليدي وحدد خطوط ذلك البرنامجِ الكبرى. وتوجد طريقة طبيعية لتجاوز المأزق تتمثل في وضع فكرة تقليدية – كانت تتبنى في الأعمال الأولى النحو التوليدي من دون نقاش– موضع التساؤل، هذه الفكرة تقول بأن اللسان هو نظام من القواعد، كل قاعدة منها تختص ببعض الألسنة وببعض التراكيب. وحسب هذه الفكرة، يوجد قواعد لإنشاء الجمل الموصولية في الإنكليزية والمركبات الفعلية في المجرية، والجمل المبنية أفعالها للمجهول في اليابانية، الخ .إن ضرورة الاستجابة لشرط الملاءمة التفسيرية تدعونا إلى أن نقضي، بأن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً. فلقد حظي هذا البحث بنصيب وافر من الجهد النظري على أمل أن يصل الباحثون إلى تبيّن الأمور المعقدة والمتنوعة التي تخرج عن نطاق ما زُودت به الملكة اللغوية.

وقد تبلورت هذه المحاولات في الثمانينات في إشكالية مثلث قطيعة مع التقليد النحوي أكثر جذرية من الأعمال الأولى في النحو التوليدي. لقد اطَّرح إطار «المبادئ والمعايير» بشكل كلي مفهوم القاعدة والتركيب النحوي: فليس صحيحاً أنه توجد قواعد لإنشاء الجمل الموصولية في الإنكليزية، والمركبات الفعلية في المجرية، أو الجمل المبنية أفعالها للمجهول في اليابانية. وأن التراكيب النحوية التي ألفناها إن هي إلا اختلافات تصنيفية يمكن أن تكون لها فائدة وصفية، ولكن ليست لها حقيقة نظرية. أما القواعد فهي نتاج مبادئ تنطبق على اللغة في ذاتها وتتفاعل لإنتاج خصائص التعابير اللسانية. وتتمثل الفكرة المركزية في أن الملكة اللغوية يمكن أن تشبه بشبكة كهربائية ثابتة تتصل

تعطي معلومات لا يستفيد منها إلا قارئ متمكن من جميع ثروات الملكة اللغوية، وهي تفترض أن خصائص العضو اللغوي ومبادئه - التي هي غير محددة ولا هي مصوغة – معروفة. إنّ هذا أمر جائز تماماً إذا استهدفنا تسهيل تعلم لغة ثانية وإعطاء معلومات عن معاني كلمات جديدة وكيفية نطقها؛ أو إذا استهدفنا تكوين نظرة شاملة للخصائص التي تميز لساناً من آخر. ولكن إذا قصدنا فهم طبيعة الملكة اللغوية والأحوال التي يمكن أن تتخذها (الألسنة- ل)، فإنه يصبح من المستحيل الاستنجاد هكذا بـ«الذكاء العام للقارئ»؛ بل إن هذا الأخير، هو الذي ينبغي أن يشكل موضوع الدراسة التي نقوم بها.

ومثلما خضعت مجموعة أوسع من ذلك من الألسنة لبحث يتبنى صاحبه وجهة نظر واحدة، فقد أصبح واضحاً أن تنوع أنواع الألسنة كان أمراً مهمشاً بشكل جذري تماماً كتهميش دقة تنظيم الألسنة وتعقيده. ونتبين في الوقت ذاته أن ذلك التنوع وذاك التعقد، إنما ينجمان عن ظواهر سطحية. فالملاحظ القادم من كوكب المريخ ينبغي أن يستنتج عقلياً أن الألسنة متطابقة في جوهرها، وان هي إلا تنويعات لموضوع واحد. وهذه الملاحظة ترتكز على حدس آخر للثورة العرفانية الأولى. إنّ الظواهر التي يمكن للطفل قبولها، تحدد بشكل جذري، اللسان الذي يصل إلى معرفته معرفة دقيقة دقة فائقة. ولو لم تحدد خصائص اكتساب اللسان الأساسية مسبقاً في الحالة الأولى للملكة اللغوية، لكان اكتساب اللسان من قبيل المعجزات. وهكذا يعود إلى مظهر من مظاهر الإرث الجيني الذي نتقاسمه جميعاً. غير أن الأطفال لم يبرمجوا لتعلم اليابانية أكثر من السواحلية ﴿5﴾ فالألسنة التي يمكن أن يكتسبها البشر، يجب أن تخضع إذن لخصائص أساسية مشتركة.

هكذا ينكشف المشكل المركزي في اللسانيات بحدة: يجب البرهنة في الوقت ذاته أن الألسنة كلها تصب في قالب واحد، ويجب وصف كل خصائص الصوت والمعنى المعقدة التي تتغير سطحياً من لسان إلى آخر، وهو ما نكتشفه ما إن نتابع جدياً عملاً وصفياً صارماً. وهذا الإلزام الثاني يصدر عن شرط الملاءمة لخصائص ذلك اللسان. والنظرية العامة للغة تستجيب لشرط الملاءمة التفسيرية، فهي تعطينا حلاً لما يسمى أحياناً «المشكل المنطقي

الاكتساب» وذلك ببيان كيف أنه يمكن حل هذا المشكل وفق مبدئها (أي النظرية اللغوية)، مما يوفر لنا – عوداً على بدء – إطاراً مفهومياً لدراسة التعلم دراسة ملموسة.

ويوجد ضغط متبادل بين مهمتي البحث هاتين، يبدو أن متابعة الملاءمة الوصفية، تقود إلى مجموعة من أنظمة القواعد، وهي مجموعة أشد تنوعاً وتعقيداً، دائماً. والحال أنَّ البحث عن الملاءمة يوقفنا على أن بنية الألسنة بنية ثابتة، لا تتغير إلا بفعل الزمن. إن ذلك الضغط هو الذي حدد بشكل واسع التعديلات التي شهدها برنامج البحث في النحو التوليدي وحدد خطوط ذلك البرنامجِ الكبرى. وتوجد طريقة طبيعية لتجاوز المأزق تتمثل في وضع فكرة تقليدية – كانت تتبنى في الأعمال الأولى النحو التوليدي من دون نقاش– موضع التساؤل، هذه الفكرة تقول بأن اللسان هو نظام من القواعد، كل قاعدة منها تختص ببعض الألسنة وببعض التراكيب. وحسب هذه الفكرة، يوجد قواعد لإنشاء الجمل الموصولية في الإنكليزية والمركبات الفعلية في المجرية، والجمل المبنية أفعالها للمجهول في اليابانية، الخ. إن ضرورة الاستجابة لشرط الملاءمة التفسيرية تدعونا إلى أن نقضي، بأن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً. فلقد حظي هذا البحث بنصيب وافر من الجهد النظري على أمل أن يصل الباحثون إلى تبيّن الأمور المعقدة والمتنوعة التي تخرج عن نطاق ما زُودت به الملكة اللغوية.

وقد تبلورت هذه المحاولات في الثمانينات في إشكالية مثلث قطيعة مع التقليد النحوي أكثر جذرية من الأعمال الأولى في النحو التوليدي. لقد اطُّرح إطار «المبادئ والمعايير» بشكل كلي مفهوم القاعدة والتركيب النحوي: فليس صحيحاً أنه توجد قواعد لإنشاء الجمل الموصولية في الإنكليزية، والمركبات الفعلية في المجرية، أو الجمل المبنية أفعالها للمجهول في اليابانية. وأن التراكيب النحوية التي ألفناها إن هي إلا اختلافات تصنيفية يمكن أن تكون لها فائدة وصفية، ولكن ليست لها حقيقة نظرية. أما القواعد فهي نتاج مبادئ تنطبق على اللغة في ذاتها وتتفاعل لإنتاج خصائص التعابير اللسانية. وتتمثل الفكرة المركزية في أن الملكة اللغوية يمكن أن تشبه بشبكة كهربائية ثابتة تتصل

بعلبة مبدلات«6» . فالشبكة توافق المبادئ الثابتة للغة، أما المبدلات فتوافق الاختيارات المعيارية التي تفترضها التجربة. ففي وضع معين للمبدّلات، نتحصّل على المجرية، وفي وضع آخر تعطينا اليابانية. وكل لسان-ل من الألسنة الممكنة توافقه مجموعة خاصة من أوضاع المبدلات. فمن الممكن إذن استنتاج خصائص لسان ما انطلاقاً من اختيار خاص للقيم بالنسبة إلى تلك المعايير. وتبيّن الخصائص الأساسية لاكتساب اللغة، أكثر من ذلك، أنَّ اختيار موضع لمبدل ما، يجب أن يتم على أساس الظواهر المحدودة جداً التي يمكن للطفل أن يتحصل عليها.

إنّ هذا الذي أتينا على وصفه، ههنا، طبعاً لا يعدو أن يكون إلا برنامجاً، وهو بعيد عن أن يشكل نتيجة نهائية. إن الاستنتاجات التي توصلنا إليها تخمينياً، لا يتوقع أن تحافظ على شكلها الحالي. ومن نافل القول أن نطلب اليقين من هذه المقاربة رغم صحتها الجوهرية. ورغم ذلك، فقد مثلت هذه المقاربة بما هي برنامج أبحاث نجاحاً كبيراً جداً، وقادت إلى بحث اختباري خصيب، يهتم بحشد هامٍّ من الألسنة شديدة التنوع أصنافياً، وقد مكنت هذه المقاربة من صياغة أسئلة جديدة ومن اقتراح أجوبة كثيرة ومثيرة. كما عرفت المشاكل المتصلة باكتساب اللغة وبمعالجته وبالظواهر المرضية التي تصيبه، وعرفت منعطفاً جديداً كان مثمرا جداً بالتوازي.

وتتمثل المهمة الأساسية في برنامج الأبحاث هذا، في تحيين خصائص المبادئ والمعايير ووصفها، وفي كيفية تفاعلها، وفي تعميم هذه المقاربة على مظاهر لغوية أخرى وعلى استعمال اللغة .ورغم أن كثيراً من الأمور تبقى غامضة أو غريبة، فإنّ ثمة قدراً من التقدم قد تحقق كي تطرح أسئلة جديدة وكي يكون لها حظ من الإجابة عليها. أحد هذه الأسئلة يتعلق بمردودية التنظيم اللغوي. إن الملكة اللغوية مضمنة في هندسة الفكر/ الدماغ العامة. إنها تدخل في علاقة مع أنظمة عرفانية أخرى، تفرض عليها أن تستجيب لشروطها، وإلا فإن الملكة لا يمكن استعمالها. ويمكن أن ندرك هذه الشروط بوصفها قيوداً «قرائية» بمعنى أنّ الأنظمة التي تستعمل التعليمات التي يولدها اللسان-ل، يجب عليها أن تؤول تلك التعليمات. إنّ الأجهزة الحسية – الحركية مثلاً لها خصوصياتها المتميزة التي تفرض على المسار التوليدي

للملكة اللغوية قيوداً قرائية معينة. وبالمثل، فإن النظام المفهومي يتفاعل كغيره مع الملكة اللغوية ويستعمل أرصدتها. ويمكننا بالاستتباع أن نسأل إلى أي مدى تعد الملكة اللغوية حلاً، «جيداً» للشروط القرائية التي تفرضها عليها الأنظمة التي تتفاعل معها. إلى وقت قريب، لم يكن ممكناً طرح هذا السؤال بشكل جدي. ويبدو أن ذلك أصبح ممكناً اليوم، والمحاولات المقامة قصد الحصول على إجابات قد تمخضت عنها نتائج مهمة. بهذا المعنى يمكن القول إن الملكة اللغوية قد أضحت «كاملة» تقريباً. فإنّ صح ذلك، فإنه يعد نتيجة مذهلة للغاية.

إنّ ما نسمّيه اليوم (1997) «البرنامج الأدنى» (**le programme minimaliste)** هو محاولة للكشف عن تلك المسائل. ويتمثل هدفه في بيان أن القطائع مع هندسة مثلى للغة هي قطائع اصطناعية تطبق بشكل منظم تكنولوجيات تخفي نقصاً حقيقياً في الفهم. وإضافة إلى ذلك، فهو برنامج يفهم منه بيان أن مقاربة أشدّ صرامة وأكثر تشدداً (منه)، يمكن أن تفرز اختبارياً نتائج متماثلة لنتائج البرنامج الأدنى أو أفضل منها، من دون أن تكون ثمة حاجة إلى العودة إليها (أي إلى نتائج البرنامج الأدنى). وتدرس تلك الحدوس الموجهة في اتجاهات البحث الجاري المتنوعة. وإنه من السابق لأوانه أن نحكم حكماً ذا قدر من المصداقية على صحة الاتجاهات المتخذة أو حتى على مشروعية المقاربة ذاتها. أمّا في ما يخصني أنا (تشومسكي)، فأنا أميل إلى الاعتقاد بأن تلك المسائل يمكن أن توضع موضع درس الآن وأن نتائج البحث الأولى تبدو مشجعة.

إن جون ييف بولوك هو وجه من الوجوه التي وسمت البحث الذي رسم خطوطه الكبرى في دقة وصفاء. وهو بحث يتمثل في هذا التحليل الدال لتطور النحو التوليدي الحديث، وللمشاكل التي حاول ذلك النحو دراستها، وأصناف الإجابة التي أفرزها. لقد قاد القارئ يداً بيد من الأسس المفهومية إلى حدود البحث المعاصر الذي تم بلوغه، بل ذهب أكثر من ذلك بأن بث مؤشرات بحث شخصي غير مسبوق على قدر كبير من الجاذبية. طموحة هي أهداف هذا الكتاب، ويبدو لي أنه قد تم بلوغها بكثير من التوفيق: إن هذا الكتاب يمكّنُ القارئَ النبيه من فهم واضح للفكر الذي يؤسس قسماً هاماً من البحث المعاصر المهتم باللغة، وبمبادئها القارّة، وبتنوع أشكالها الممكنة، وبالطريقة التي تكتسب بها اللغة وتستعمل، وبالمكانة التي تحتلها في العالم الطبيعي.

1{} **Jean-Yves Pollock: Langage et cognition: Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative, Préface de Noam Chomsky, Paris, Presses Universitaires de France, (coll.psychologie et sciences de la pensée: collection dirigée par Olivier Houdé) 2è.édition: 1998 (1ère édition:1997) ,241 p.**

2) يقع التمهيد الذي كتبه تشومسكي للكتاب المذكور أعلاه بين الصفحتين**XIX** و **XIII** وهو الذي نترجمه في هذا العمل.و ما يرد بين قوسين، عادة، هو من إضافات المترجم توضيحاً وشرحاً.

3) همبولدت :(**Wilhelm Humboldt**) لساني ورجل سياسة ألماني (**1767-1835**). انطلاقاً من دراسته لألسنة شديدة التنوع، بحث عن تجاوز النحو المقارن لتأسيس أنتروبولوجيا عامة، تفحص الصلات بين اللغة والفكر وبين الألسنةو الثقافات. ويرى أنّ اللسان هو انعكاس فكر كل شعب وروح الشعب تتجلى عبر اللسان. ويؤكد همبولدت أنّ اللغة هي خاصية الفكر البشري. نشر سنة**1836** كتابه: «حول اختلاف بنية الألسنة البشرية».

4 أي استعمال الحاسوب (**computer**)في العمليات اللسانية.

5 السواحلية :(**Swahili**) لسان من ألسنة البانطو (**Bantou**)يُتكلّم به في شرق إفريقيا، وهي اللغة الرسمية في كينياو تنزانيا.

6 مبدّل**commutateur** =

النحو والمنطق تنافر أم تضافر؟

من المعروف أنّ قصّة المناظرة الشهيرة التي أوردها التوحيدي في الليلة الثامنة من «الإمتاع والمؤانسة» والتي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي ومتى بن يونس المنطقي سنة **326** هـ، قد اتخذت شاهداً على انفراط العقد بين هذين العلمين في سياق الحضارة العربية الإسلامية، ممّا جعل المنطق يبدأ ويظلّ غريباً [(1)] فقد هيمنت الرؤية النحوية على المجال التداوليّ لهذه الحضارة على حساب المنطق.

1- طبعاً هذه نظرة«قصووية» لا نتبناها، وإن كان ثمّة من يقول بها خاصّة من يدّعي بأنّ«الأعرابيّ هو صانع العالَم» . أمّا بعض الباحثين الآخرين فيرون أنّ حركة«الترجمة التي رعاها المأمون قد شكّلت نقطة تحوّل في سير الثقافة الإسلامية بكل فروعها» انظر تمام حسان الأصول، دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربيّ، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1981، ص56.

غير أنّ من الدارسين المحدثين من أعاد قراءة هذه المناظرة قراءة تأويلية تفتح الباب أمام تعليل طريف لما تُوُهِّم من تنافر أنطولوجيّ بين النحو والمنطق غذاه اختلاف الأصول المعرفية التي انغرس في تربتها كل منهما . وكأن الرؤية التقليدية السائدة هي أنْ لا تعايش طبيعياً بين العلمين، بل لا بد من صراع بين النحاة والمناطقة، ولا مجال لأن يقفا على أرض واحدة، فالتنازع بينهما وجوديّ ثابت.

تقوم هذه القراءة الجديدة لأبعاد المناظرة المذكورة على فحص الأسس التي انطلقت منها موجبات الافتراق وتعززت نقاط الاختلاف. وتتلخص القراءة الجديدة في طرح تساؤل عميق: «أنحن على يقين من أنّ الموضوعية الصادقة التي بها تُتناول قضية العلاقة بين النحو والمنطق موضوعية لم ترث عند هذا أو ذاك، ودون إرادة، موقفاً عقائدياً قديماً، أو ردّ فعل ضدّ هذا الموقف؟»(1)

يقوم هذا التساؤل على رغبة إذابة ثلج الرواسب الفكرية التي تحكمت في احتراز العرب من المنطق نظراً إلى اعتبارهم إياه:

إمّا دخيلاً لا غناء منه ولا حاجة لنا إليه.

وإمّا مُستقى من النحو اليونانيّ، ومن ثمّ فإنّ الركون إليه وتحكيمه في النحو العربي يعني «أغْرَقَة» هذا الأخير وإفقاده مناعته الخاصّة وصلابته المنهجية التي ما انفكّت تتدعم عبر أجيال من النحاة منذ الخليل بن أحمد (ت.160هـ أو 170هـ) إلى آخر الشرّاح في عصور الانحطاط.

فعدم التوافق بين النظامين النحوي العربي والمنطقي اليوناني، كان المصادرةَ العامة التي توارثها الخلف عن السلف، وإن عبّروا عنها بطرق مختلفة، بعضها مباشر سجاليّ وبعضها الآخر ضمنيّ مُغَلَّف بمسحة موضوعية علمية رقيقة.

غير أنّ إعادة النظر والتمحيص في المسألة، على النحو الذي يمكن أن نستأنفه – انطلاقاً من تساؤل الشريف – قد يؤدّي بنا إلى العزوف بداية عن

1-الشريف، محمد صلاح الدين، 2002، الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، جامعة منوبة: كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، مج16، تونس، ج2، ص1188.

الآراء الجاهزة، نقداً للمسلمات القبلية التي تقوم على مفاضلات ومقارنات إيديولوجية وعنصرية بين العلوم واللغات. ولا بدّ في هذا السياق من رفض القراءات التي تنقد المنطق الأرسطيّ، لأنّه ظلّ رهين اللغة الإغريقية، فكانت مقولاته هي تقريباً مقولات اللغة الإغريقية. لا لشيء إلا لأنّ مثل هذا الفهم التبسيطيّ يعتبر الانفصال بين المنطق والنحو من المسلّمات البديهية، فمتى تشابك العلمان، عُدَّ ذلك طعناً في المنطق، باعتبار أنّ هذا الأخير يطمح إلى اكتساب البعد الكونيّ والمنزع الكلّي، بخلاف النحو الإغريقي (وكلّ نحو لغة طبيعية، في الواقع!).

وليس من العيب – إذا قرأنا المسألة من منظار نظريات التعقّد التي جاء بها إدغار موران (Edgar Morin) – أن نقرأ العلاقة بين النحو والمنطق وفق تاريخ متراكم من سوء الفهم المتبادل، تقطعه أحياناً رؤى وحدوس خلاّقة لمناطقة- نحاة نأوْا عن الانفصال الموهوم، وتجلت إبداعاتهم في بناء النحو الكلّي الذي نجد بداياته مع مدرسة بور روايال (port-royal) المنطقية النحوية، والتي عاد إليها اللسانيون المحدثون لتأصيل مشاريع النحو الكلّي، مثل تشمسكي (Chomsky).

فإذا عدنا إلى سياق المناظرة، تبيّن لنا أنها تتنزل في إطار تزاحم العلوم على اكتساب قصب السبق في المنظومة المعرفية التي اكتملت في القرن الرابع للهجرة. فقد رغب النحاة في الاستيلاء على آلة تحليل الرأسمال الرمزي الذي انبنت عليه الحضارة الإسلامية، ألا وهو النصّ القرآنيّ. ونازعهم المناطقة هذا الدور ففشلوا في مقاسمتهم إياه بعد أنِ يئسوا من أن يظفروا عليهم، وهنا تأتي المناظرة لتكريس غلبة الرؤية النحوية الحاصلة بعد.

لا يجد الباحث صعوبة في تمحّل تبريرات إيديولوجية لهذه الغلبة، غير أنّ النظر التاريخيّ والإبستيمولوجيّ قد يسعفنا بملاحظة خطيرة، تتعلق بولادة النحو مكتملاً، وهو ما لم يكن للمنطق حظ شبيه به، ولذلك شرعت الهوة تتسع بينهما وتتعزز بكتب نحوية حاسمة، لم تضارعها – في فترتها – كتب منطقية شوّشت عليها احتلالها صدارة الاهتمام في المنظومة المعرفية

الإسلامية. وتزامن ظهور العلوم الأصول: أصول الفقه وأصول النحو وأصول الدين «علم الكلام»، وظلّ المنطق آلة تُستعمل وتُذمّ، ورغم اشتراكه مع النحو في كونهما علمين آلتين، فقد ارتقى النحو في سلّم الأولويات وظلّ المنطق حبيس أطر ضيّقة.

وأسهم نظام التدريس والمؤسسة التعليمية في إفساح المجال لتغليب النحو وتغييب المنطق أو يكاد. وقريباً من هذا المعنى يقول الشريف: «فالنحو عند المسلم هو الذي يحدد القواعد الأولية المكونة للقول الحامل للحقيقة. ومن الطبيعي في أمّة هذا اعتقادها، ألاّ تترك للصناعة المنطقية التي تدّعي تمثيل العقل أن تكون مجاوزة للنحو»[1]. ومن هنا جاء الدور الأساسيّ الذي أناطه المفكّر المسلم بالنحو؛ فهو النسق الذي «يحدد القواعد الأولية المكونة للقول الحامل للحقيقة.»[2]

فلا يمكن أن نفهم أبعاد موقف السيرافي في المناظرة من دون التعريج على الرسالة الحضارية التي تحمّلها بوصفه، على حدّ عبارة الشريف، نحويّاً مكلّفاً «بالدفاع عن الأمّة بالدفاع عن النحو ضدّ المنطق»[3]. وبذلك يكون النحو لا علماً وصفياً بل معقلاً للهويّة ورمزاً للانتماء، ومن هنا نرى أنّ البحث في تطوير النحو وتحديثه قد لا يدور في فلك التأهيل التقني لهذا القطاع كي يواكب الثورة المعرفية الحديثة، بل قد يكون متجهاً نحو تضمين أهداف فكرية غير منتمية إلى صميم العلم.

ونودّ الإشارة إلى أنّ بعض الباحثين قد بيّن في معرض حديثه عن مواقف الدارسين من نشأة النحو أنّ بعض المستشرقين يزعم «أنّ النحو العربي استعار من المنطق الأرسطاليسيّ التقسيم الثلاثيّ للكلام والتمييز بين الجنس والآخر ومفاهيم من قبيل الظرف والحال وأفكاراً حول الأزمنة والفاعل»[4]. وكما لا يخفى فإنّ الحديث عن التأثر بالمنطق الأرسطيّ في زمن نشأة النحو العربيّ، فيه

1- الشريف، محمد صلاح الدين، 2002، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ج2، ص1188. التشديد من عندنا.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3- المرجع نفسه، ص1189.
4- نقلا عن الودرني، أحمد، 2004، قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب، من الأصول إلى القرن7هـ / 13م، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، ج1، ص121. والملاحظ أنّ هذا الرأي كتبه صاحب مدخل«نحو» في دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الفرنسية، ص914.

شيء من المبالغة. ويشير الودرني إلى ما يمكن أن نصف به موقف هذا المستشرق، من وقوع في ضرب من التنافي، إذ أقرّ «في الوقت نفسه بأنّ منطقهم ﴿أي النحاة العرب﴾ مباين تماماً لمنطق الفلاسفة»[1]، ويمكن أن نستدلّ برأي ابن تيمية حول تأخر زمن اعتماد النحاة الاصطلاحات والحدود المنطقية، يقول: «إن النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا للاسم بضعة وعشرين حداً وكلها معترض عليها على أصلهم»[2].

وثمّة موقف آخر يقع على طرفي نقيض من الموقف السابق، ينفي أصحابه فيه «أيّ أثر إغريقيّ في النحو العربيّ وذلك بالتركيز على عمق الروابط القائمة بين علمي الفقه والنحو في مجالي المنهج والمصطلح دلالةً على نشأتهما نشأة عربية خالصةً، هذا إضافةً إلى ما يوجد من تباين صريح بين المصطلح الذي توخاه سيبويه في كتابه والمصطلح الذي راج عند المترجمين الذين نقلوا عن أرسطو أفكاره النحوية»[3].

ولعلّ المستشرق الفرنسيّ جيرار تروبو (**G.Troupeau**) قد جاء برأي وسط فيه ضرب من «الإنصاف» حيث قال «ودون أن ننفي أنّ التأثير الذي كان يفرضه ضرورة المنطق الأرسطاليسي على نحاة بغداد بداية من القرن **4** هـ / **10**م، يمكن أن نعتبر أنّ النحو تشكّل بمنأى عن أيّ تأثير أجنبيّ في الوقت نفسه الذي تشكّلت فيه علوم أخرى إسلامية مثل التفسير والفقه، والتي نمت خلال النصف الأول من القرن **2**هـ / **8**م في مركزين ثقافيين كبيرين بجنوب العراق هما البصرة والكوفة»[4].

ويرى تمام حسّان «أنّ العرب حتى وإن فكّروا تفكيراً منطقياً في قضايا النحو والاستدلال الفقهيّ، فإنّ ذلك من وحي المنطق الطبيعيّ لا المنطق الصوريّ بالمعنى الأرسطيّ، لأنّ المنطق الطبيعيّ هو نتاج تكوين العقل الإنسانيّ بوجه عامّ»[5].

1- نفسه.

2- ابن تيمية، الرد على المنطقيين، دار المعرفة، بيروت، ص8.

3- نفسه.

4- نفسه.

5- نفسه، نقلاً عن تمام حسان، الأصول، دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربيّ، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1981، ص53-54.

❖ النحو والمنطق أو اللفظ والمعنى؟

«قال أبو سعيد: ﴿...﴾ أسألك عن حرف واحد، وهو دائر في كلام العرب، ومعانيه متميزة عند أهل العقل؛ فاستخرج أنت معانيه من ناحية منطق أرسطاطاليس الذي تدل به وتباهي بتفخيمه، وهو الواو ما أحكامه؟ وكيف مواقعه؟ وهل هو على وجه أو وجوه؟ فبهت متى وقال: هذا نحو، والنحو لم أنظر فيه، لأنه لا حاجة بالمنطقي إليه، وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق، لأن المنطق يبحث عن المعنى والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مر المنطقي باللفظ فبالعرض، وإن عثر النحويّ بالمعنى فبالعرَض والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضع من المعنى.»(1)

نلاحظ أنّ جواب متّى قد أبان عن نظرة ثنائية حاسمة، نظرة تفصل المعنى عن اللفظ فصلاً، وتجعل أحدهما بمعزل عن الآخر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فهي تنشئ مفاضلة بين اللفظ والمعنى فتنتصر لهذا الأخير.

ومعلوم أنّ عبد القاهر الجرجانيّ (ت.476هـ) قد بيّن في مصنّفاته ولا سيما «دلائل الإعجاز» خطأ القول بالفصل بين اللفظ والمعنى، ومن ثمة فلا فائدة ترجى من المفاضلة بينهما، باعتبار أنّ لكلّ طرف دوراً في القول، ولا يمكن أن نجنيَ من عزل أحدهما عن الآخر عزلاً أيديولوجياً إلاّ سوء الفهم والانتصار للمذهب الذي نتبناه من دون دليل علميّ مقنع. ولعلّ النظر في مقترحات اللسانيات الحديثة في تمثيل الأقوال يوقفنا على عودة الوئام بين المستويين المنطقيّ والتركيبيّ، في تقاسم الأدوار عند تحليل الجمل:

فالمستوى السطحيّ يشتمل على البنية الصوتية أما المستوى العميق فيتكون من البنية الدلالية. وبذلك لا يمكن تخليص العلامة اللسانية من دالّها أو مدلولها؛ فهما متلازمان تلازُم الوجه والقفا.

بل إنّ البحث عن نحو كلّيّ، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، استوجب استنفار النظريتين النحوية والمنطقية لتحقيق هذا الهدف، وقد عززت العلوم

1- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح وضبط أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت، المكتبة العصرية، 1953، الليلة الثامنة.

الحاسوبية الحديثة ضروب التعاون بين هذه العلوم المترابطة، فضلاً على العلوم المعرفية المجاورة لها كالرياضيات والمعلوماتية وعلم الأعصاب وعلم النفس المعرفيّ... في إطار معالجة اللغة الطبيعية معالجة آلية، بالخصوص.

بهذا المعنى يمكن الحديث عن خصومة قديمة – ماتت تاريخياً – بين النحو والمنطق، استُعيض عنها بالتعاون العابر للاختصاصات العلمية وهو من أهمّ سمات المعرفة العلمية الحديثة.

في سبيل منطق للمعنى

يبين روبير مارتان في مقدمة كتابه «في سبيل منطق للمعنى» الصادر في ترجمة عربية عن المنظمة العربية للترجمة، بيروت، **2006**، أنّ علم الدلالة هو دراسة المعنى انطلاقاً من ثلاثة مجالات:

- معنى الكلمات (وهو في الحقيقة مجال المعجمية)

- معنى الجمل (وهو مجال علم الدلالة الحقيقي)

- معنى النصوص (وهو الذي ينتمي بكل دقة إلى تحليل الخطاب، أو إلى السردية أو إلى الشعرية) (ص**25**)

ويبين اللساني الفرنسي طبيعة الفارق بين المقاربتين الدلالية والتداولية؛ إذ يقول: «ومن المستحيل الخلط بين هذا الرابط التداولي الهش العرَضيّ وبين الرابط الضروري الذي لا يعرف التغير ويكون دلالياً قارّاً، وهو رابط العلاقة الصوغية.» (ص**29**)

ويشير مارتان في الفصل الأول إلى عسر مسألة التعريف، إذ يرى أنّ التعريف المتواضَع عليه ليس إلا ما يريد صاحبه أن يكون. وهو بطبيعته ليس حقاً ولا باطلاً؛ وهكذا فإنّ المعنى والحقيقة يبدوان، إذن؛ مفهومين منفصلين تماماً (ص**34**).

ويشير أيضاً إلى نسبية مفهوم المعنى. والمعنى غير مستقل عن شروط إنتاج القول؛ إذ يكون للقول معنى ما إن أمكن تعداد الظروف التي يتسنى فيها أن يُقال إنه حقّ.. ولا يهمّ أن يكون قولي موضوعياً حقاً أم باطلاً أو حتى عبثاً.

ويبيّن مارتان أهمية المحيط المعتقديّ في فهم الأقوال، والمحيط المعتقديّ عنده هو «المجموع غير المحدد من الأقوال التي يعتبرها المتكلم في الوقت الذي يتكلم فيه حقاً أو التي يريد أن تُعتمد كذلك» (ص52). ويميز مارتان بين المحيط الفعليّ والمحيط التقديريّ، ويضرب مثالاً لتوضيح الفرق بينهما: هب أنّ قائلاً قرّر أنّ يوم 14 تموز/ يوليو 2050م هو يوم ثلاثاء. فهذه الجملة لا تنتمي إلى المحيط الفعلي للمتكلم، ولكنها تنتمي على الأقل إلى محيطه التقديريّ.

ومن الأصناف التي لا تندرج في المحيط التقديريّ: الأقوال المبهمة مثل (الصمت الفقري يضايق شراع الحلال)، فضلاً على كثير من الأقوال المنتمية إلى الشعر السوريالي، نحو قول تزارا (Tristan Tzara):

«في نسغ الآلات ينمو العشب

حول العيون الحادّة»

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأقوال المُحالة، مثل قولك إنّ π (بي) عدد زوجيٌ (أو عدد فرديّ)، وهذا القول مُحالٌ لأنّه لا يمكن وصف عدد ما بأنّه زوجيّ أو فرديّ إلاّ إذا كان عدداً صحيحاً، في حين أنّ π (بي) عدد غير صحيح «3,14».

وكذلك الأقوال غير الملائمة، من ذلك أنه إذا كان زيد لم يدخِّن قَطُّ، فإنّه يستحيل عليّ قبول أنّ زيداً أقلع عن التدخين. فمثل هذا القول غير ملائم بالنسبة إليّ.

أمّا الأقوال المختلّة فهي تلك المتعلقة بما لا يوجد أو لا تحيل على شيء. فقولك: زيد فانٍ، قول حقّ. أمّا قولك: أميدي (Amédée) فانٍ، فهو قول باطل إذا كان أميدي غير موجود. وكذلك يكون باطلاً: أميدي خالد. لكنّ بطلان زيد خالد له نتائج جدّ مختلفة عن النتائج المترتبة على بطلان أميدي خالد:

فزيد ليس خالداً تعني أنّ زيداً فانٍ

أمّا أميدي ليس خالداً فلا تعني أنّ أميدي فانٍ

فنحن مع أميدي نبتعد عن مجال قابلية إسناد فانٍ وخالد. فـ «البُطلان» يبدو إذن من نوع آخر.

ويبدو لنا أنّ هذه المقاربة – وإن ابتعدت في خصوصيتها الدلالية عن المقاربة التداولية – لا تكاد تغيب عنها مشابه كثيرة نقف عليها في نظرية الأعمال اللغوية عند أستين (Austin) أساساً عند حديثه عن حالات إخفاق الأعمال اللغوية... ولعلّ مردّ الاتفاق – العرَضيّ – يكمن في التلاقي المنطقيّ في العمق بين الدلالية والتداولية، رغم الاختلاف في طبيعة العرض ومنهج التحليل، كما مرّ بنا تمييز مارتان بينهما.

ويتطرق المؤلف في الفصل الثاني إلى ضروب التعريف المعجميّ (القاموسيّ)، ويضع رسماً توضيحياً يلخّص تلك الضروب، ويشرح الباحث أنّ التعريفات تنقسم في الأساس إلى:

- تعريفات صوغية
- تعريفات ورلسانية
- والتعريفات الصوغية تنقسم إلى تعريفات:
- ترادفية
- تقريبية
- اشتقاقية
- كنائية
- احتوائية
- ويضرب مارتان أمثلة توضّح هذه الأنواع.

ويدرس اللسانيّ الفرنسيّ العلاقات المنطقية بين التعريفات ويهتمّ بالتدالّ (وهو المصطلح الذي اقترحه المترجمان لمصطلح **polysémie** الفرنسيّ، ويعني تعدّد المعنى أو المشترك الدلاليّ؛ أي أن تكون للفظة واحدة معان كثيرة)

ويتطرّق روبير مارتان إلى التدالّ من خلال مبحث أقسام الكلام؛ فيتعرّضُ إلى التدالّ بالنسبة إلى الاسم وأبرز أنواعه وهي:

- حصر المعنى وتخصيصه

- توسّع المعنى وتمديده
- علاقة الكناية
- علاقة الاستعارة

أمّا التداولّ في الفعل وفي الصفة، فينقسم إلى تداولّ داخليّ (في الفهامات وفي المعاني) وتداولّ خارجيّ (في الفهامات وفي المعاني والتداولّ الانتقائيّ).

ملاحظات على الاختيارات الاصطلاحية والمصطلحية للمترجميْن

لا شكّ في أنّ هذه الترجمة العربية لكتاب «في سبيل منطق للمعنى» التي أنجزها الأستاذان الطيب البكوش وصالح الماجري، تتميز بالجودة والدقة علمياً ولغوياً. والذي يمكن ذكره في هذا المضمار أنّ الأستاذين قد قيّضا نفسيهما لخدمة اللسانيات في الجامعة التونسية، وتخرج على أيديهما عدد مهمّ من الباحثين المتخصصين في هذا المجال، ولهما إسهامات في تنظيم الملتقيات الدولية في مواضيع الترجمة اللسانية..

ولأستاذنا الطيب البكوش رصيد معتبر في الترجمة والتأليف اللساني، حتى إنه يُعدّ وزميله الأستاذ صالح الماجري وقبلهما صالح القرمادي ﴿توفي **1981**م﴾ (لكيلا نذكر بقية الأسماء) من الذين يمثلون اتجاهاً تونسياً في تعريب العلوم اللسانية، إضافة إلى عبد السلام المسدي (الأسلوبية)، ومحمد الشاوش ومحمد عجينة (اللسانيات العامة)، ومنصف عاشور (النحو)، ومحمد الناصر العجيمي وسعاد التريكي (السردية)، وسيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني (التداولية)... ولئن كانت الكتب المترجمة في اللسانيات قليلة من حيث الكمّ، فإنّها تتوافر على جودة يعزّ نظيرها، ولا أدلّ على ذلك من صدور أكثر من عمل ترجميّ لباحثين من الجامعة التونسية ضمن مشروع المنظمة العربية للترجمة (بيروت) أو المشروع القومي للترجمة (مصر).

ولنا بعض الملاحظات التي تخصّ منهج توليد المصطلحات عند الأستاذين المترجمين الطيب البكوش وصالح الماجري.

أولى هذه الملاحظات تتمثل في حسن استثمار السمة الاشتقاقية للغة العربية، إذ عمد المترجمان إلى منهج واضح في إلحاق ميم زائدة بالكلمة

للدلالة على معنى جديد هو (الوحدة الدنيا) فلفظم مثلاً تعنى الوحدة اللفظية الدنيا، وصوتم تعني الوحدة الصوتية الدنيا، وهكذا دواليك.

وثبت المصطلحات (من صفحة**387** إلى صفحة**415**) ثريٌّ بالمصطلحات المصوغة على هذه الشاكلة:

المقترح العربي	المصطلح الفرنسي
حرفم	**Graphème**
لفظم	**monème**
صيْغَم	**morphème**
عجْمَم	**lexème**
مُتيْمَم	**thématisé**
مُمَسلم	**axiomatisé**
مَعْنم	**sémantème**
نغْمم	**prosodème**
صوْتم	**phonème**

فالمترجمان يمتلكان شبكة اصطلاحية متكاملة وقوانين في إحداث المصطلح الوارد والجديد بما يوافق أهم خصائص اللغة العربية. غير أنّ القارئ – وهذه هي الملاحظة الثانية – تبدو له بعض الاختيارات الاصطلاحية مُوقِعَةً في نوع من اللبس، ما لم يتسلّح بالالتحام المطلق مع الشبكة الاصطلاحية التي وضعها أستاذنا الطيب البكوش والأستاذ صالح الماجري. من ذلك ثنائية (حق / باطل) التي يترجمان بها (**vrai / faux**) في حين أنّ الزوج الاصطلاحي المعهود في السياق العربيّ هو (صحيح / كاذب)، فهذا الاختيار الجديد ينمّ عن اجتهاد يحتاج من القارئ إلى محو ما ترسّخ لديه من مقابل معهود. ولعلّ السياقات الدينية والقضائية قد استبدّت بثنائية (حق /

باطل) بشكل يجعل وضعها في سياق المنطق والدلالة أمراً لا يخلو من مشقة الانتزاع من إجراء مكرّس إلى استعمال «مولّد».

إنّ اختيار لفظ (القاموسية) مصطلحاً عربياً مقابلاً لـ (lexicographie)، يخالف ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم بن مراد وهو (المعاجمية) أي علم صناعة المعاجم. ولعلّ هذا الاختلاف يلحق به تعريب مصطلح (emprunt) بـ (دخيل) لا بـ (اقتراض) كما هو عند ابن مراد، وكذلك ترجمة (catégorisation) بـ (تصنيفية) لا بـ (مَقْوَلة) ﴿بتسكين القاف وفتح الواو﴾، كما يقترح ذلك ابن مراد أيضاً.

الملاحظة الثالثة، تتمثل في ما لفت انتباهنا – وقد أشرنا إلى ذلك في عرض محتوى الكتاب – من ترجمة مصطلح (polysémie) بـ (تدالّ) وهو اقتراح لا نخفي إعجابنا به، لما يدلّ عليه من حذق المعنى (تعدّد المدلولات المتصلة بدالّ واحد) وعلى محاولة مقترحيه استثمار وزن (تفاعل) الدالّ في التصريف العربيّ على المشاركة، فيكون الجذر (د ل ل) والوزن (تفاعل) منشئين صيغيّاً معنى الاشتراك في الدالّ، وهو ما يعنيه بالضبط مصطلح (بوليسيمي). ولكنّ هذا الاختيار قد يوهم بانقطاع الصلة مع السياق العربيّ القديم، وكأنّ ثمة فراغاً لا يُملأ إلاّ باجتراح مصطلح جديد يسدّ الثغرة. والواقع أنّ هذه الظاهرة الدلالية (البوليسيمي) نفسها قد درسها علماء الأصول والنحاة والمعاجميون والمناطقة تحت مسمّى (المشترك)، وهو يختلف عن المشترك اللفظي (homonymie) أو الضمير المشترك، وإنما هو مشترك دلاليّ، ومثّلوا له بلفظة (عين) ولفظة (خال) وفعل (وجد)،...

ولعلّ جنوح البكوش والماجري إلى إحداث مصطلح جديد (تدالّ) يدلّ على سعي إلى تجنّب الاقتصار على إحياء مصطلحات تراثية، كما يعبّر عن رغبة صادقة في تحاشي أخذ المصطلحات الغربية (الفرنسية، في سياق الحال) كما هي، من دون تنزيلها منزلتها في سياق منظومة اصطلاحية تنزع إلى التكامل. تستفيد مما يتيحه نظام اللغة العربية من إمكانيات الاشتقاق والنحت والصياغة والإحداث، من دون الاضطرار إلى الالتزام باجتهادات ومقترحات قديمة أو غير مؤصّلة على حدّ سواء.

الملاحظة الرابعة تتمثل في ما تتميز به الترسانة الاصطلاحية التي وضعها البكوش والماجري من الجنوح إلى اعتماد الطاقة الاشتقاقية للغة العربية، جنوحاً قوياً، فمن ذلك أنّ المترجمين ولّدا من جذر (د ل ل) مصطلحات كثيرة:

الجذر	المصطلح العربي	المقابل الفرنسي
د ل ل	دلالية	sémantique
	دلائلية	sémiotique
	دَلولة	sémantisme
	دليل	signe
	تدالّ	polysémie
	دالّ	signifiant
	مدلول	signifié
	داليّ	sémantiologie
	دلالة	signification
	ذاتي الدلالة	Autonyme

ولكن الحرص على توفير جريد اصطلاحيّ متكامل، قد يصطدم بممارسات واختيارات اصطلاحية عربية (مغربية ومشرقية) لا تتبنى هذا الجريد. وأبسط الأمثلة على ذلك مصطلح (sémiotique) فقد ذهب الباحثون العرب في ترجمته مذاهب:

- سيميوطيقا
- علاماتية
- علم العلامات

- السيميائية
- السيميائيات
- الدلائلية
- علم الدلالات
- السيميولوجيا (وإن كان هذا المصطلح الأخير أشبه بتعريب sémiologie).

ولعلّ مسألة التنسيق والرسوّ على اختيار أو اختيارين اثنين للمصطلح الأجنبيّ الواحد، تؤدّي بنا إلى الاقتصاد في الجهد والوقت وعدم الوقوع في نزاع حول مصطلحات أصبحت الآن عتيقة، في سياقها الأصليّ، وحتى لا نترجم الكتاب الواحد خمس ترجمات عربية في فترة متقاربة، مهما كانت أهمية الكتاب شديدة (أشير إلى كتاب فرديناند دي سوسير cours de linguistique générale). قد لا تكون حصافة المترجم وعلميته هي سبب انتشار مقترحاته الاصطلاحية، بل ثمة عوامل أخرى (كالنشر والانتشار وطول النفَس والسمعة العلمية، والاحتكاك بوسائل الإعلام، والمشاركة في الكتب والمناهج المقررة مدرسياً وجامعياً،...) ترفع شأن بعض المقترحات وتغضّ من شأن أخرى.

نودّ لو يتراكم الجهد، فيبني اللاحق على جهد السابق (طبعاً من دون التخلّي عن الروح النقدية) ولا نعيد تدوير الدائرة نفسها.

إنّ تأصيل علم اللسانيات يحتاج إلى مؤسسات قومية تشد أزره، ولا تتركه فوضى لا نظام له أو رهينة اجتهادات أفراد، لا يتجاوز تأثيرهم حفنة من المريدين. نحن، في كلمة، بحاجة إلى الاستثناء العلمي في حقل اللسانيات والترجمة اللسانية.

الزمن والسرد

يمكن النظر إلى البرنامج الفكريّ الذي اختطّه بول ريكور لنفسه؛ فهو ينتقل انتقالاً مذهلاً من الفلسفة إلى التاريخ (الحكاية)، انظر كتابه «الزمن

والسرد». وفي هذا الكتاب يقلب ريكور العلاقة القائمة بين هذين التخصصين رأسا على عقب، حيث يفجّر الجهل المطبق والمتبادل الذي يخيم على العلاقة بين هذين الحقلين المعرفيين. «الزمن والسرد»، مؤلَّف فلسفيّ يُعلن أزمة الهوية التي تخترق تخصص التاريخ.

يعيد بول ريكور في البداية، ويكثّف سؤالاً تُرك مُعَلَّقاً في أحد مؤلفاته السابقة، «الاستعارة الحية». حيث عرّف الاستعارة هناك بكونها «سيرورة بلاغية يحرّر الخطابُ عبره القدرة التي تتوفّر عليها بعضُ الخيالات، على إعادة وصف الواقع». وتساءل ريكور عن القدرة التي تمتلكها اللغة، إذا ما أعيد تنظيمُها بشكل إبداعيّ عبر الاستعارة، على دعوتنا إلى قراءة خبرتنا الخاصة، حسب هذه التعديلات الجديدة. وقد بدا لريكور، مع ذلك، أن ثمة حلقة ما تنقص استدلالَهُ: إنه دور القارئ. وهنا ما عُني كتاب «الزمن والسرد» بتوضيحه، في تأمُّل حول اللغة، يمفصل المفهومين المفتاحين: التمثيل والتصوير.

يشمل مفهوم التمثيل كل العمليات السردية الخاصة بالأثر في اللغة ذاتها، في صورة حبْك الأحداث والشخصيات. ويظهر ذلك ويُتبيَّنُ في ثلاث ممارسات كبرى للغة: المحادثة، ميدان اللغة العادية حيث يُفعَّلُ البُعدُ الإشاريّ / الإيمائيّ للغة (بدايةً التقليد، ثمّ إعادة البناء؛ والقدرة التحويلية، وأخيراً التجربة)؛ التاريخ؛ الخيال.

لا يأخذ ريكور، في هذا الحيّز من تأمّله، سوى بعد واحد: التاريخُ سردٌ. إذا كان التاريخ سردياً، فإنه مع ذلك شيء آخر مختلف عن اللغة العادية، التي ترتكز على التخييل المباشر والفوري للكلام.

التاريخ، من جهته، يبني ويبلور سرداً، باسم نزعة علمية تحدد تطبيقاته وتعديلاته وقواعده. ولكن التاريخ، مثله في ذلك مثل الخيال واللغة العادية، ينشد إلى وسط اللغة ويقود مجدداً إلى التمثيل.

وحده الجزء الثالث من كتاب ريكور مخصص بالكامل للتصوير، أي للمشكل الذي ظل مدار جدل واسع، والمتعلق بقدرة اللغة على الخروج من ذاتها لإعادة توجيه تجربة وإعادة تنظيمها، وإنتاج طريقة جديدة في الإقامة في العالم. وبعبارة أخرى، كيف تؤدّي لغة تُشكّلها الحبكةُ إلى إعادة قراءة تجربتنا الخاصّة وفق أسطر قوة السرديّ؟

يقول بول ريكور في مرحلة أولى، متابعاً في ذلك فردينان دي سوسير، بأن العلامة ليست هي الشيء منفصلاً عنها، فاللغة تتكون على هامش التجربة، تخلق كوناً في ذاته، هو عالم من العلامات، والدلالات التي تُنسج وتقع في التناص. إنها لحظة عزلة اللغة. ولكن ريكور، في مرحلة ثانية، وتبعا لأعمال إميل بنفنيست، أخذ بفكرة مفادها أنّ اللغة «تُصَبُّ في الكون»، عندما يتمفصل الخطاب، في الجملة وبها، إلى التجربة، بحيث يأخذ «الخطاب» على عاتقه لا المدلول، فحسب، بل أيضاً «مقصوداً» أي منظوراً إلى الواقع. منذ تلك اللحظة، لم يعد يخامر ريكور أيُّ شك حول كون قدرة اللغة على التصوير تتناسب طرداً مع قدرتها على العزلة ومع اقتدارها على أخذ مسافة عند تكوّنها الذاتيّ في عالم الدالّ. ولأنّ اللغة اكتسبت، بدايةً، بانعكاسها على ذاتها، التدلال في ذاتها وعلى ذاتها، فإنه يمكنها أن تتحصل من جديد على العالم الواقعي الذي غادرته. فيتم الانتقال من التمثل – لحظة ينتظم السرد سواء أكان علمياً أم تاريخياً أم روائياً، إلى التصوير – لحظة يأخذ السرد على عاتقه التجربة والواقع لتغييره، بتوسُّط واسطة جوهرية هي القارئ.

إذا كان القارئ يعيش في عالم الخيال غير الواقعيّ (التمثل)، فإنه بالمقابل كائن اجتماعيّ مكلّف بعمل القراءة (التصوير). وقد عبّر عن ذلك بروست بطريقته الرائعة، في خاتمة «الزمن الموجود»، وقد خوّله ريكور شرف اختتام الجزء الثالث والأخير من كتابه، «الزمن المرويّ»: «ذلك أنّهم لن يكونوا – فيما أرى – قرّائي، ولكن قرّاءَ أنفسهم، ولم يكن كتابي سوى ضرب من هٰذه المرايا الكبيرة «...»؛ كتابي الذي بفضله وفَّرتُ لهم الوسيلة لقراءة أنفُسهم.»

ففي لحظة معيَّنة من تأمّله الفسيح، يرمي كتاب «الزمن والسرد» إلى استملاك حيّز للتاريخ بين اللغة العادية والخيال، وهي مسألة فلسفية أساساً وأساسية في الفلسفة، يمكن أن نعيد التفكير فيها: هل يصبح الزمن بشرياً فقط متى تمفصل في صيغة سردية (عالم النصّ)؟ ألا يبلغ السرد دلالته التامّة، إلا حين يصبح شرطَ وجود زمنيّ (عالم القارئ)؟

والحال أنّ هذا المصنَّف، وبالتحديد جزءه الأول، يذهب شيئاً فشيئاً لتركيز انتباه المؤرخين، إذا استعملنا قراءة شديدة الاختزال: بعدم استبقائهم

إلا بُعد التحبيك، فإنهم يُهملون عرْض الحجة الفلسفية. صحيح أنّ المؤرّخين قد أعرضوا منذ أحقاب بعيدة عن الفلسفة، وعن معالجتها واستعمالها المعهودين للتاريخ – على طريقة هيغل، بشكل من الأشكال، حيث يكون تاريخُ العالمِ الفلسفيُ انعكاساً لإعمال الفكر في التاريخ، يعمِّمُ كل المكوِّنات (المصالح الخاصة، رغبات عظماء البشرية عبر التاريخ، المصلحة العليا للدولة، فكر الشعوب وفكر العالَم) ويختصرها جميعاً في مفهوم، لم يعُد مقبولاً اليوم، بألفاظ قرن البربرية المصنَّعة، «مكر العقل».

لا شيء من هذا موجود عند ريكور، على الإطلاق. ببساطة، يأخذ التاريخ مكانه، بوصفه ميداناً للمعرفة، ضمن تأمُلٍ ينخرط بمنتهى الشرعية في تقليد ينتسب إلى الفلسفة التأمُلية. هذا البُعدُ الجوهريّ في فهم التاريخ بوصفه تحبيكاً، ما فطِن له المؤرخون إلاّ قليلاً. تودّ الفسفة التأمُّلية لو تحدِّدُ إمكانية للذات بأن تفهم نفسها بفضل إعادة تبيُنٍ موحِّد يشمل الخبرات الأساسية – الإدراكية والتخيلية والذهنية والإرادية والأخلاقية – التي تتوزَّع الذاتُ فيما بينها، في كلّ لحظة من اللحظات في هذا العالَم. إنّ الفهم الفينومينولوجيّ للذات يرمي إلى جعل الصلة القصدية بين الوعي والمعنى الذي يتجلى له، صلةً شفَّافة. ويضع ريكور في مقابل عدم إمكان تأسيس الفينومينولوجيا الهوسرلية أفقاً تلتقي فيه الذاتُ ذاتَها، في صميمها، بمنتهى الصفاء الذهنيّ – وهي مثالية العودة إلى الحدْس – يضع هرمينوطيقا تنهض على ضرورة أن يتوسَّط التأويلُ كلَّ فهمٍ.

إنّ فهم الذات تتوسّطه علاماتٌ (اللغة) ورموزٌ (ثقافة مّا، إبداع، أثر) ونصوصٌ. وينتهي ذلك الفهم بالتطابق مع التأويل المُجرى على تلك الوسائط. ومن بين هذه الوسائط يبدو النصّ هو الأكثر جوهريّةً. فعبر انتظامه في جُمَلٍ وفي أجناس شكلية – خطاب، سرد، قصيدة –، يُكثِّر النصّ من إمكانيات التأويل بتوسيع أفقه أبعد من مجرّد العلاقة بينه وبين القائل. وبالكتابة ينعتق الخطاب من قائله ومن سامعه الأوّل ومن سياقه الأصليّ.

إنّ معنى النصّ يصبح هكذا مستقلاً عن المقصد الذاتي لصاحبه؛ بحيث إن هدف الهرمينوطيقا الأساسيّ، لم يعُد بلوغَ عالَم خلفيٍ للنصّ حيث

يُقيم مقصدٌ أوّليٌ مفقود، ولكن أن تبسُطَ، أمام النصّ، العالَم الذي يفتحه ذلك النصّ ويكتشفه. إنّ الهرمينوطيقا تُصادر على وجود عالَم للنصّ: عالَم غريب بشكل جذريّ عن عالَم الحياة اليومية، بما أنّه خاصّ بنصّ فريد. هذا العالم ينبني على إمكانيات جديدة لأن يكون في العالم، وهي إمكانيات يكشفها بفضل التحولات والتنويعات الخيالية التي يُجريها الخيال في السرد. في هذا تلتقي الهرمينوطيقا مع المحاكاة الأرسطية، أي مع إعادة الواقع عبر الحكاية التي تصل إلى أعمق أعماق ذلك الواقع.

إنّ القراءة هي استملاك يقوم به القارئ لعالم الأثر «المقروء». أن نفهم، كما يقول ريكور، هو أن نفهم أنفسنا أمام النصّ، أي أن ندع الأثر الذي نتلقّى منه بوصفنا قارئين اقتراح وجود، يغيِّرنا. إنّ القراءة – الاستملاك تطوّر تماسُكًا من الذات إلى ذاتها وهو أمرٌ يسمح، بالحركة نفسها، بإلغاء المسافة المزدوجة بين الذات وزمن النصّ وبين الذات والمعنى في حدّ ذاته. يلغي الاستملاك المسافة الثقافية بتفعيله قوى النصّ الدلالية، ومن ثمة يصهر تأويل النصّ وتأويل الذات. فلا يجد القارئ نفسه في عالَم النصّ إلا إذا أضاعه.

وكما أنّ دلالة النصّ الموضوعية غريبة، من هنا فصاعداً، عن المقصد الذاتي للمؤلّف، فإنّه يجب على الهرمينوطيقا أن تتبيّن تعدُّد القرّاء وتعدُّد بنى النصّ التي يتجاوز مجموعها تعدّدَ معاني الكلمات أو تعدُّد الدلالات الفردية لكلّ جملة. تتمثل مهمّة الهرمينوطيقا، في إعادة بناء الدينامية الداخلية لنصّ يترأسُ بَنْيَنَةَ الأثر، من جهة، وعرض الأثر عرضاً خارجياً، خارج ذاته بما يولّد عالماً خاصّاً بذلك النصّ، من جهة أخرى. ويرفض ريكور، مستنداً بشكل من الأشكال إلى هذه «الشيئية» للنصّ، كُلاً من التسجيل الإسمائيّ لفهم فوريّ عبر أنتروباثيا (**intropathie**) بفضلها تولج الذاتُ وعياً غريباً عنها، في وضعية المواجهة (بين ذاتيتي المؤلف والقارئ)، والوهم العقلاني بتفسير وضعيّ للنصّ عبر اللعبة التوليفية الوحيدة للشفرات اللسانية التي تصبح منغلقة عن كلّ ذاتية للمؤلف أو للقارئ. ويقترح ريكور أنه يجب أن يتصرف التأويل جدليّاً بين الفهم (أي قدرة القارئ على أن يأخذ على عاتقه عمل بَنْيَنَة النصّ) والتفسير (أي متى أُجريَ عمل الفهم، فإنّه يتمّ استيفاء الشفرات الكامنة في عمل بَنْيَنَة النصّ الذي أنجزتْه القراءةُ).

اللسانيات الاجتماعية والنقد الثقافي

تمهيد

ما نهتمّ به في هذا الورقة هو محاولة إبراز بعض الأفكار التي وردت مقتضبة في كتاب الدكتور نادر كاظم «طبائع الاستملاك»، فيما يتعلق بفائدة المقاربة اللهجية وجدواها في تشريح البعد الثقافي في المجتمع البحرينيّ. طبعاً ما سنعرضه هو تمهيدٌ معرفي للسانيات الاجتماعية، وهي العلم الذي يدرس مثل هذه الظواهر، وسنعمد إلى استخراج أفكار الدكتور كاظم وعرضها على هذا العلم، الذي يمكن – في نهاية التحليل – اعتماده مدخلاً أو أداة علمية من أدوات التحليل الثقافي، لما تتصف به من بعد موضوعي يرتقي بالملاحظات الحدسية إلى التنظير العلمي.

النقد الثقافي والمعطى اللساني

لا شك في أن المعطيات اللغوية تدخل في مدونة «النقد الثقافي» بشكل بارز، ولعلّ مبحث اللهجات من أهم المباحث التي تشتغل عليها «اللسانيات الاجتماعية»، لذلك لا غرابة في أن ترد في تحليلات الدكتور نادر كاظم لـ «طبائع الاستملاك» عناصر ومعطيات تتعلق بهذا الجانب.

يذكر الباحث في الفصل الخامس من كُتابه «طبائع الاستملاك» وعنوانه «بناء الدولة وصنع البحريني المنضبط» والواقع بين صفحتي **115** و**188**، أنّ مما يلاحظ في المجتمع البحريني حصول «ذوبان الفوارق» وحدوث «التداخل» بين القرى وبداية تعرّض «اللهجات المتنوعة... ﴿إلى﴾ التقلص شيئاً فشيئاً حتى أصبح الجميع يتحدث لهجة شبه موحّدة». (ص**134**)

طبعاً يفسر الباحث هذا التداخل وما ترتب عليه من فقدان الخصوصية اللهجية بما يشهده هؤلاء المنتمون إلى هذه الخصوصيات اللهجية من تعايش في التعليم والعمل، خلق ما يشبه اللهجة الموحدة. طبعاً لا ننسى تأثير وسائل الإعلام والتثقيف عبر اعتماد اللغة العربية المعاصرة، التي

تميل إلى التوسط بين الفصحى الكلاسيكية واللهجة العامية المهذبة، غير المغرقة في الخصوصية. ويشير الباحث إلى الأسباب التي أسهمت في تحقيق هذا التداخل، منها بناء الجسور التي فكّت العزلة عن كثير من القرى.

ولعلّ من الأسباب التي تدعم تقارب اللهجات البحرينية كثرة العمالة الوافدة على البلاد بلهجاتها ولغاتها ورطاناتها، وعاداتها اللغوية، فكأنّ الإجراء الطبيعيّ الذي يمكن أن يتخذه «الجسم اللغوي» أن يتوحد لتحقيق مناعته تجاه هذا «الجسم اللغوي» الوافد وغير التجانس، والذي قد يصيبه بعدوى تأبيد اللاتجانس القائم أصلاً.

ويستدرك الباحث، منسبّاً ظاهرة «التداخل»، معتبرا أنّ كثيرين يعمدون إلى المحافظة على التنغيم المخصوص للّهجة الضيقة قصد الإبقاء على الطابع الخاص لها، حيث يمكن للسامع المنتبه / المنتمي أن يميّز لهجة من أخرى، فينسب كل واحدة إلى الجهة التي تتكلم بها.

ويمكن ملاحظة الكلمة ذاتها كيف تنجز من منطقة إلى أخرى حيث تشهد تشكيلات تنغيمية متباينة، يقول الباحث في هذا الصدد «على أن بعض اللهجات حافظت على خصوصيتها على مستوى «التنغيم» وطريقة النطق وهو ما يميّز، على سبيل المثال، المحرقي حين يتحدث عن المناميّ، وهذا الأخير عن السترىّ والبارباري وهكذا.» (ص134).

ولعلّ دراسة الاختلافات اللهجية، بحث مشروع من زاوية نظر «اللسانيات الاجتماعية»، حيث يمكن أن يُوضع أطلس لهجيّ يبرز كيفيات نطق المفردات في كل جهة، فضلاً على المفردات والألفاظ والاختيارات المعجمية الخاصة بكل منها.

ويلاحظ الدكتور نادر كاظم – بحسرة – ما نشهده اليوم «من انقراض كثير من المفردات العتيقة والخصوصية إلى أبلغ الحدود» (ص –ص134-135). ويضرب على ذلك أمثلة من لهجات محلية في بعض قرى البحرين، يعتبر الباحث أنها تشرف على الزوال والانقراض من الاستعمال.

وكي ننزل هذه الملاحظات العرَضية على منوال «اللسانيات الاجتماعية»، نتوقف عند بعض المعطيات النظرية والتاريخية التي تُيَسّرُ لنا خوض غمار هذا العلم، بوصفه أداة صالحة لمباشرة النقد الثقافي.

إنّ الحديث عن «اللسانيات الاجتماعية» ليس معزولاً عن «اللسانيات العامة» و«اللسانيات النفسية»... فلا بدّ من تبيّن تعقّد العلاقات بين هذه العلوم والاختصاصات وتشعبها.

يمكن الإشارة إلى أنّ علم الدلالة التوليديّ قد تطوّر تحديداً بفضل تيارين رئيسيين، كانا في الأصل خارجيّن عنه. فمن ناحية أولى، أثبتت وظائفيةُ أندريه مارتينيه بين السنوات 1960و1970 أنّ اللغة يجب أن تدرس انطلاقاً من حقيقة استعمالاتها، وذلك ما نتبيّنه من قوله: « اللغة تتغيّر لأنّها تشتغل» أي لأننا نحتاج إليها بغية التواصل. وطوّرت وظائفية مارتينيه، من دون أن تتخلّى عن البنيوية في مستوى مبادئها الأساسية، ضرباً من النسبية وضرباً من الواقعية (مقابل البحث عن الكلّيات ومقولة «المتكلم الواضع المثاليّ» لدى التوليديين). فهي تأخذ بعين الاعتبار تنوّع الاستعمالات ولا تختزلُ اللغة في بنية مجرّدة.

فهذا الأخذ للاستعمال بعين الاعتبار سيكون النواة التي تنبني عليها «اللسانيات الاجتماعية».

وفي الولايات المتحدة تتلمذ على مارتينيه،فاينرايش (U.Weinreich) الذي تتلمذ عليه لابوف (Labov) بدوره، وهؤلاء هم مؤسّسو اللسانيات الاجتماعية. وقد طرحت هذه الأخيرة، المسائل بكيفية مغايرة، ومن زاوية النظر الخارجية، من دون الانغماس في دراسة ثنائية كلام/ كفاية، بل اعترضت، على العكس من ذلك، على إمكانية دراسة «اللسان» من دون دراسة «الكلام»، فضلاً على إمكانيّة التمييز بينهما. وهكذا، فقد أُدرجت الوظائف والسياقات الاجتماعية الثقافية لاستعمال اللغات في اللسانيات إدراجاً، حتى لقد قيل إنّ «اللسانيات الاجتماعية هي اللسانيات» (ل.ج. كالفيه L.-J.Calvet)

مساهمة غمبرز في اللسانيات الاجتماعية

جون ج. غمبرز (John.J.Gumperz) عالم مختصّ في اللسانيات الاجتماعية الإثنولوجية، قام بتطوير تحليل التفاعلات اللغوية في اتجاه واعد بشكل خاص. وقد تأثّر هذا الباحث الأمريكي عميق التأثر بمدرسة بالو ألتو

وبغوفمان وبالمنهجية الاثنولوجية (وعبرها بمدرسة شيكاغو)، من جهة، كما تأثّر من جهة أخرى باللسانيات الاجتماعية (لابوف W.Labov) وبالإثنولوجيا اللسانية (سابير E.Sapir). وشهدت أعمال غمبرز المنشورة في الولايات المتحدة منذ سبعينات القرن العشرين، أصداء واسعة ابتداء من الثمانينات. والخلاصة التي خرج بها من هذه التيارات العلمية المختلفة تسمى «إثنوغرافيا التواصل» وبشكل أدقّ هي «لسانيّات اجتماعية تفاعليّة» أو كما يقول هو «مقاربة تأويلية للمحادثة». وهذه التسميات المختلفة تشير إلى زاوية الدراسة المعتبرة.

يتعلق الأمر بتحليل:

- الطريقة التي يستعمل فيها المتخاطبون تنويعات مختلفة من لسان واحد أو من ألسنة متعددة، أثناء التخاطب (مبادئ تبادل السنن والتنويع المشترك الذي يقيمه علم اجتماع اللسان)؛
- كيف تسهم هذه الاختيارات في استراتيجيات التفاعل؛
- كيف تنشئ هذه الاختيارات أطراً ثقافية لتأويل الملفوظات والتلفظات؛
- فيما تعد هذه الاختيارات دالَّة؛
- أي استدلالات تتأسس على المؤشرات، وأي مؤشرات تقع؛
- كيف تشتغل توجيهات التفاعل في الحالة المتواترة للاتصالات بين متصلين ينتمون إلى مجموعات لسانية إثنولوجيةو لسانية اجتماعية مختلفة.

بعض المفاهيم المفاتيح في اللسانيات الاجتماعية

تهتمّ اللسانيات الاجتماعية (sociolinguistique) بدراسة الألسنة في علاقتها بالمجتمعات التي تستعملها. وهو علم يحاول الإجابة على الأسئلة التالية: « مَن يقول، ماذا يقول، أين، متى، كيف، لماذا؟».

وقد بلْوَر علماء اللسانيات الاجتماعية نظرةً جديدة للألسنة عبر ملاحظة التطبيقات الفعلية لها. وقد كانوا في بداية ظهور العلم من الأمريكيين مثل لابوف (W.Labov) وفشمان (J.Fishman)و فرغسن (C.Ferguson).

وقد بيّنوا أنّ كلّ لسان يتركّب من تنويعات لا حاجزَ يفصل بينها؛ وأنّ الألسنة ذاتها ليست كتلاً واحدة متجانسة. وقد وضع مفهوم اتّصال الألسن على العكس من ذلك ظاهرةَ الاسترسال (continuum) موضعَ بداهةٍ: إنّ الكفاءة اللسانية للمتكلم تشكّل لوحة متصلة من تنويعات مختلفة من لسان واحد أو من أكثر من لسان، يختار المتكلّم أن يعبّر عليها (أي على اللوحة) منشئاً متفرّقات.

فالألسنة أو التنويعات ليست فقيرة ولا ثريّة وليست جيّدة ولا رديئة. بل العكس من ذلك، فهي تنتظم في هرميات اجتماعية تتقاسم الشفرات بحسب المعايير الاجتماعية: في الوضعية «المهيبة» نستخدم لساناً نسمّيه «جزلاً» (لسان الطبقات الاجتماعية المهيمنة)، أمّا في الوضعية «الدارجة» فيُستخدم لسان «متساهل» (لسان الطبقات الاجتماعية المغلوبة) إنّها ظاهرة ازدواجية اللغة (diglossie).

فالقواعد التي تشتمل على معايير اجتماعية وعلى تنويعات لسانية تسمّى تنويعات مصاحبة. وليس المتكلّمون سجناء لها. إنّ الاستراتيجيات التنويعية تتصرّف بحسب التنويعات والأنماط (كالنمط المضادّ، وهو أن يختار المتكلّم استعمال صيغ تختلف عمّا تقتضيه المعايير الاجتماعية، أو كالتفاصُح (hypercorrection)[1] المتمثل في استعمال لسان في منتهى الجزالة حتى يتجاوز النمط). ههنا نتحدّث عن تناوُب السنن (alternance codique) ويسمّى بالإنكليزية.[2] (code- switching).

1- معنى كلمة (hypercorrection): هو بناء شكل يُعتبر سليماً، يتمّ به تعويضُ شكل آخر يُعتبر مُحرّفاً. والملاحظ أنّ التفاصح قد يُستعمل في الدلالة على تبادل الكلام الفصيح، وقد يدلّ على تجاوز القصد في استعمال العبارات الجزلة، بشكل يفيض عن السياق، وبهذا المعنى الثاني أردناه لترجمة اللفظ الفرنسيّ.

2- نقلا عن فيليب بلانشيه، التداولية: من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، اللاذقية، دار الحوار، 2007.

خاتمة

فلعلّ من مزايا «اللسانيات الاجتماعية» أنها تجعلنا لا نغفل عن كون اللغة كائناً اجتماعياً، فقد يؤدي إفراط بعض اللسانيين في الشكلنة والترييض والحوسبة واعتماد المعادلات إلى إخراج اللغة من حيز التواصل الاجتماعي إلى مجال الترميز الرياضي.

ويبدو أن الاستفادة من «اللسانيات الاجتماعية» جليّة في مقاربة الظواهر الاجتماعية وفي عضد «النقد الثقافي» بشبكة تحليل صالحة للاستثمار.

البلاغة: نظرة إلى إشكاليات التداخل

بين النحو والفلسفة

من الفنون/العلوم التي تجدّدت باستمرارو تطورت نظرة الناس إليها فنّ/ علم البلاغة. وهو فن عرفته الحضارات الإنسانية منذ القديم، غير أنّ لكل شعب بلاغته، حتى جعل الجاحظ في «البيان والتبيين» لكل قوم حداً للبلاغة مطابقاً لوجهة نظر القوم إلى العالم.

لذلك يعسر حدّ البلاغة بالاستناد إلى شيوعها بين البشر، نظراً إلى قيامها على قوانين مخصوصة عند كل قوم، وقد ظُنَّ قديماً أن خطابة أرسطو تطابق بلاغة العرب، وقد بان أن ذلك أمر جلي الخطأ.

ولئن فتحت الترجمة العربية القديمة لفن الشعر لأرسطو الباب واسعاً للفلاسفة والنقاد العرب القدامى ليعقدوا المقارنات ويشيدوا قوانين البلاغة. غير أن هذا العلم لم يرتق إلى مصاف العلمية إلا بمجهودات عبد القاهر الجرجاني (ت. 471 هـ) وأبي يعقوب السكاكي (ت. 626هـ).

ولما كان النحو أسبق في الاكتمال على يد سيبويه (ت.182هـ)، فقد أمكن له التأثير عميقاً في مباحث البلاغة، لا سيما في علم المعاني. وهو العلم الذي يتجلى فيه بحق تداخل النحو بالبلاغة على نحو شديد الوضوح، حتى إن بعض الباحثين المحدثين، رأى أنّه العلم الأعلق بالنحو ولا مندوحة من فصله عن البلاغة حتى تختصّ بما هي أحرى به من اهتمام بجماليات الأسلوب وتعليل الاختيارات الفنية التي تنشئ أدبية الكلام وتصنع جمالية العبارة.

وهو تصوّر لا نرفضه، وإن بدا لنا أمْيَلَ إلى اعتبار البلاغة أسلوبيةً قبل الحرف، وذلك في سياق تاريخيّ لم تظهر فيه الأزواج الاصطلاَحية اللسانية البنيوية، ولم تنعقد فيه مناهج لسانية علمية، ومن ثمّة فإنّنا نرى أنّ تجنّب التداخل بين النحو والبلاغة لا يستدعي بترّ أقسام من هذه الأخيرة بدعوى

أنّها من النحو، بل الأحرى تمحيصُ النظر في استقلال المنهج الإنشائيّ البلاغيّ عن المنهج المنطقيّ النحويّ ﴿و نحن في ذلك ننأى عن نظريات نحو منتاغيو{Montague﴾.

إنّنا نفترض أنّ البلاغة قد انسلخت- أو حاولت الانسلاخ عن مناهج النحاة، غير أنّها متى تعرّضت إلى مسائل في صلب اهتمامات النحاة، فإنّ أربابها يجنحون إلى اختيار مذهب عالم أو جمهور علماء ليستقيم لهم البتُ بعد ذلك في خصوصية مباحث البلاغة.

فلمّا كان النحو والبلاغة كلاهما يهتمّ بالكلام، وكان الأول ينظر في استقامة الكلام إعرابياً وتركيبياً؛ والثانية تنظر في «مطابقة الكلام لمقتضى الحال»، فإنّ عمل الثانية لا غنى فيه عن عمل الأول، فلا بلاغة للكلام اللاحن إلاّ أن يكون اللحن مقصوداً ومحدوداً بحيث يفيد عدولاً عن القانون النحوي لإنجاز عمل قوليّ باختراق ذلك القانون.

ومن ثمة، فالعمل النحويّ والبلاغيّ يتمّ على موضوع واحد وإن كان لكلّ واحد منهما منظور مخصوص.

ونشير إلى أنّه جرى في السنة التعليمية أن يتمّ تقديم تدريس النحو على البلاغة وذلك عصمة للتلاميذ من الخطأ في التركيب وبناء الجمل، وبعد ذلك يُنتقل إلى الوجوه الجمالية للكلام.

غير أنّ لنا رأيا يخالف هذا التمشي التقليدي في ضبط العلاقة بين النحو والبلاغة، إذ إنّ المباحث الأخيرة في علم تحليل الخطاب والتداولية خصوصاً قد أوقفتنا على زوايا نظر مخالفة للنظرية التراثية السائدة. إلاّ أنّ عرض هذه الفكرة يحتاج إلى تمهيد.

ذلك أنّ السنة اللسانية الغربية المعاصرة تقسم دراسة القول إلى مستويات ثلاثة:

1) المستوى التركيبي: ما يتعلق بالعلامة اللسانية في صلتها بغيرها من العلامات ضمن المقطع التلفظيّ الواحد.

2) المستوى الدلالي: ويتصل بالعلامة اللسانية في علاقتها بالمدلول، أي الصورة الذهنية التي يحملها المتكلم عن العلامة.

3) المستوى التداولي: يهتم بعلاقة العلامة اللسانية بالمتكلم وبالسياق وبالمرجع وبعالم الخطاب عموماً.

وجرى اعتبار هذا الترتيب على أساس التدرج من المستوى البسيط إلى ما هو أعقد.

غير أنّ هذا التصوّر لا يخلو- في ما يرى بعض التداوليين- من إخفاء للحقيقة.

ذلك أن وضع المستوى التداولي في المرتبة الثالثة يشي بكونه حصيلة لما سبقه من مستويات؛ وكأنّه نتيجة مقدمتين في عملية استنتاج منطقي. والحال أنّ ذلك قد لا يكون صحيحاً؛ ذلك أنّ التحليل في المستويين الأول والثاني (التركيبي والدلالي) إن هو إلا درجتان من درجات التجريد النظري الذي يخلص القول ذهنياً من أبعاده العملية الإنجازية. أما المستوى التداولي، فهو المسؤول عن قيمة القول في العالم الممكن؛ فالدلالة التداولية ليست- على هذا الأساس- حصيلتين للدلالتين التركيبية والسيمانطيقية، بل هي الأساس الذي تنبت في تربته الدلالة التركيبية والدلالة السيمانطيقية، بما هما تجريدان لهذا الأصل التداولي العامل في القول.

فقول نحو: هل الملح في متناول يدك؟ في دلالته التركيبية: ينتج علاقة إسنادية بين المسند إليه والمسند، ولا قيمة تواصلياً لذلك في المقام الوارد فيه.

وفي دلالته السيمانطيقية: ينتج استفهاماً حول وقوع الملح على مقربة من المخاطب وهو استفهام تصديق.

فالدلالة التركيبية معزولة عن المقام انعزالاً تاماً بحيث لا تؤثر فيه، بما أن مجال اهتمامها العلاقات المجردة بين العلامات في حد ذاتها. فحيث يقع الإسناد ويتمّ تطبيق لمقولات النحو، تكون الجملة صحيحة.

أما الدلالة السيمانطيقية فقد تؤدي بنا إلى تأويل خاطئ للقول وذلك على النحو التالي:

المحاجّة وتحليل الخطاب

قراءة في «الحجَاج في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية»

للدكتور عبدالله صولة

تصدير:

يقول العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: «إنّ الغرض الأكبر للقرآن هو إصلاح الأمّة بأسرها، فإصلاح كفّارها بدعوته إلى الإيمان (...) وإصلاح المؤمنين بتقويم أخلاقهم وتثبيتهم على هداهم وإرشادهم إلى طرق النجاح وتزكية نفوسهم ولذلك كانت أغراضه مرتبطة بأحوال المجتمع في مدّة الدعوة». تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص81 (أورده عبد الله صولة، الحجَاج في القرآن، من خلال أهم مظاهره الأسلوبية، ص44).

مقدمة

يجد الباحث عسراً عندما يقدم كتاباً عزيزاً لأستاذ عزيز عن الكتاب العزيز!

يجد نفسه محظوظاً أن درس البيان على أستاذ ريان ببلاغة القرآن!

يجد نفسه مغبوطاً على أن تشبع بالروائع من التراث الرائع وعلم الغرب النافع!

ولكن، قصد إشراك القراء في بعض من هذه التجليات، نود أن نضع خطة تقديم هذا السفر المهم، على النحو التالي:

1- تعريف موجز بالكتاب وبصاحبه

2- عرض أهم مقولاته وأمهات أفكاره

3- تعليق على منهجه وخلاصاته واستنتاجاته

ولا يُغني هذا التقديم بأيّ حال من الأحوال عن مراجعة الكتاب وقراءته، خصوصاً وأنه يهتم بالبلاغة القرآنية فيبين الإعجاز (مجدّداً) من دون أن يقع في

ما قد يقع فيه بعض المتحمسين من لهج بأقوال تجافي الصواب وتشتط بعيداً عن التأويل المسوَّغ.

1- **الكتاب ومؤلفه**

أ- **الكتاب:**

«الحجَاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية» كتاب هو في الأصل رسالة دكتوراه دولة، نوقشت في كلية الآداب منوبة / تونس، سنة **1997** ونال صاحبها رتبة الدكتوراه بملاحظة الشرف الأولى، وأشرف على الرسالة د.حمادي صمود وناقشتها لجنة متكونة من أساتذة بارزين في الجامعة التونسية (د.عبد القادر المهيري ود. عبد السلام المسدي «رئيسا» ود. محمد صلاح الدين الشريف ود. عز الدين المجدوب والأستاذ المشرف).

وقد طُبع الكتاب في طبعة أولى في كلية الآداب منوبة / تونس، سنة **2002**، في جزأين، ثم أعيد طبعه طبعة ثانية، في بيروت سنة **2006** في طبعة مشتركة بين دار الفارابي، بيروت ومكتبة المعرفة، تونس وكلية الآداب منوبة، تونس، في مجلد واحد، يبلغ عدد صفحاته **647** صفحة.

ب- **المؤلف:**

والأستاذ عبد الله صولة، من الباحثين الدؤوبين في اللسانيات وعلوم الدلالة والأسلوبية والنقد والأدب، في الجامعة التونسية.

يعرفه زملاؤه وطلبته بحذقه وحصافة رأيه وإخلاصه في التعاون واتصافه بالنزاهة العلمية واللين في غير ضعف...

وهو زاهد في النشر أيّما زهد، ورث هذه الخصلة عن جيل من الأساتذة في الجامعة التونسية كانوا يرون النشرَ أمرا جللاً، وليس كلّ ما يقال يكتب ولا كل ما يكتب يُنشر... ولعلهم بذلك يواصلون سُنّة قديمة راجت عند علماء إفريقية (تونس بعد الفتح، حسب التسمية الإسلامية) حيث سُئل بعض العلماء: لم لا تصنّفون الكتب في العلوم التي تحذقونها؟ فأجاب لقد انشغلنا بتصحيح ما يفد علينا من أخطاء أهل المشرق!

ومهما يكن من أمر، فإنّ ما نشره عبد الله صولة لا يعدو أن يكون:

- الفكر الإصلاحي في عصر النهضة (كتيّب، بالاشتراك مع محمد القاضي)
- السيرة الذاتية (ترجمة لكتاب جورج ماي، بالاشتراك مع محمد القاضي)
- بعض الفصول حول الأسلوبية الذاتية أو النشوئية (في مجلة فصول القاهرية، عدد خاص بالأسلوبية، 1984) وحول الحجَاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته عند برلمان (ضمن كتاب «أهم نظريات الحجَاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، 1998) وحول العدول في الدراسات الأسلوبية المعاصرة (مجلة دراسات لسانية سيميائية أدبية، 1987) وحول «الأيام لطه حسين نصاً حجاجياً» (ضمن كتاب جماعي).

ويضطلع الأستاذ صولة بالإشراف على رسائل ماجستير ودكتوراه كثيرة، وقد نالني شرف مشاركته مقرّراً في مناقشة رسالتي في شهادة الدراسات المعمقة يوم 18 يناير 2003...

وقد عمل، إلى ذلك، عضواً في بعض لجان الانتداب للتعليم العالي والترقيات الجامعية، ويهتمّ حالياً بالدراسات العرفانية والدلالية المعاصرة.

2- أهمّ مقولات الكتاب وأطروحاته

أ – المهاد النظري

ينطلق صولة من نظريات الحجَاج الحديثة ليتخذها خلفية نظرية ينظر من خلالها إلى مبحث الحجَاج في القرآن، وقد اعتبر في المدخل الذي وضعه للأطروحة أنّ الحجَاج ضربان: «ضرب أنت فيه لا تبرح حدود المنطق فهو ضيّق المجال ومرادف للبرهنة والاستدلال؛ إذ هو يُعنى بتتبّع الجانب الاستدلالي في المحاجّة. وضرب هو واسع المجال لانعقاد الأمر فيه على دراسة مجمل التقنيات البيانية الباعثة على إذعان السامع أو القارئ» (ص8، * ملاحظة: نعتمد في الإحالة على صفحات الكتاب على الطبعة الثانية الصادرة سنة 2006).

ويعمد الباحث إلى تعريف الحجَاج لغة واصطلاحاً، ويعود إلى المفسرين والأصوليين والمعجميين، وإلى الباحثين الغربيين أيضاً، مبرزاً أنّ الحجَاج يُعتبر قاسماً مشتركاً بين الجدل والخطابة. كما اهتمّ بالحجاج من حيث هو «حوار» وبوصفه مبحثاً لغويّاً قائماً بذاته. وقدّم صولة جدولاً (ص**31**) ترجمه عن بعض الباحثين الغربيين (بواسّينو **Alain Boissinot**) يقارن فيه بين الاستدلال البرهاني والحجاج والحمل على الإقناع.

والملاحظ أنّ صولة يقدّم أربعة مفاهيم للحجاج عند طوائف أربع ﴿أربع: نعت لطوائف، لذلك وردت مذكّرة﴾ من الباحثين الغربيين (**1**- تولمين، **2**- برلمان وتيتيكاه، **3**-أنسكمبر وديكرو، **4**- ماير)، ثم يعلّق عليها قائلاً: «مفاهيم الحجَاج الأربعة هذه، على أهميتها بالنسبة إلى بحثنا، فيها ما من شأنه أن يثير مشاكل منهجية في مجال الدراسات الحجاجية عامّة، وفي دراسة القرآن دراسة حجاجية خاصّة» (ص**39**-**40**).

ومن بين المشاكل التي قصد إليها الباحث بهذه الإشارة ما بين مفاهيم الحجَاج تلك من اختلافات جذرية، بين مضيّق له وموسّع، فرأى صولة أن يتخذ موقفاً وسطاً، يقول: «فالرأي عندنا أنه ما كلّ حجاج بفصل أو وصل. كما أنه ما كلّ قول بحجاج، وليست اللغة بكل وحداتها المعجمية ذات طاقة حجاجية في ذاتها. وفوق هذا وذاك فإنّ لطبيعة النص دوراً أساسياً في إكساب لغته بعداً حجاجياً أو عدم إكسابها إياه» (ص**40**).

ب- القرآن خطاب

يرى صولة أنّ القرآن خطاب، «وكونه خطاباً يقتضي أنه إقناع وتأثير» (ص**41**). وهو إلى ذلك «مسرح عليه تتحاور الذوات وتتجادل ويُحاجّ بعضها بعضاً» (ص**42**) ويرمي الباحث لا إلى بيان «حجاجية» القرآن من خلال التفاسير، بل إلى «توظيف فهم المفسرين ﴿...﴾ لبعض معاني القرآن ﴿...﴾ إنّ هؤلاء المفسرين يراعون كثيراً قواعد اللغة والإعراب والبلاغة التي من شأنها أن تكشف عن المعاني القرآنية بطريقة «موضوعية». وهم إلى ذلك يأخذون في الاعتبار كثيراً مقامات القول القرآنيّ يفسّرونه بها ويتأوّلونه في ضوئها» (ص**46**).

ج – الخصائص الأسلوبية

المقصود بالخصائص الأسلوبية هي «ظواهره اللغوية وقد تحوّلت بحكم تردّدها وتكرارها وعودتها فيه إلى أسلوب في القول يميّزه» (ص48). وللقرآن خصائص أسلوبية في مستوى المعجم والتركيب والصورة، ويرى الباحث «أنّ أسلوب القرآن ذو بعد حجاجيّ وأنّ الحجَاج فيه ناشئ عن طريقة له في القول مخصوصة فضلاً على نشوئه من مضامين هذا القول» ويضيف أنّ «الحجَاج في القرآن لا يمكن أن يكون إلا حجاجاً خاصّاً به من دون غيره من سائر الخطابات» (ص53).

د – أهداف الأطروحة

اعتنى عبدالله صولة في أطروحته بمحاولة تحقيق ثلاثة أهداف:

أولها: الكشف عن حجاجية الكلام القرآنيّ، في مستوياته الثلاثة:

1- مستوى المعجم، أي مستوى المفرد من القول.

2- مستوى التركيب أو المركّب منه.

3- مستوى الصورة، وهي تمثل جانب المجاز فيه.

فهو يريد البرهنة على الحجَاج في القرآن إفراداً وتركيباً، حقيقةً ومجازاً.

وأخضع هذه الظواهر المعجمية والتركيبية إلى مبدأ «العدول»:

- كمّيّاً: بالزيادة والنقصان.
- نوعيّاً: على الصعيدين الجدوليّ والنسقيّ.

أمّا الصورة فقد درسها «من جهة المادة التي تتشكل منها، ومن جهة الطريقة الأسلوبية المتوخاة في صوغها» (ص55).

ثانيها: هدم الثنائية الضدّية التي قامت عليه البلاغة في الغرب (بلاغة الحجَاج/ بلاغة الأسلوب).

ثالثها: الإسهام في الكشف عن جانب من جوانب قدرة القرآن على التأثير في متلقيه، تأثيراً حجاجياً ومن ثمّ عقلياً، بالإضافة إلى ما له من قدرة على التأثير العاطفيّ في قلوب أولئك المتلقين.

هـ - النحو والتداولية

يقول صولة «إنّ نظرية النظم في القديم تلحّ بلغة نظريات تحليل الخطاب المعاصرة على ما يحصل في الجملة أو في النصّ من ظاهرة الانسجام (cohérence) ذات الأصول النحوية من دون شك، أكثر بكثير من إلحاحها على ظاهرة الإفادة (pertinence) فيه، التي هي ذات منطلقات وأصول تداولية» (ص**59**).

ويقرر قائلاً: «إننا بدراسة اللغة القرآنية حجاجياً نكون من ناحية أولى في صميم تداولية الخطاب أي ﴿...﴾ في مجال بلاغة التأثير التي وقفوها ﴿أي العرب﴾ على دراسة الشعر ﴿...﴾ ونكون من ناحية ثانية خارج مجال «بلاغة النظم» التي جعلوها لدرس القرآن» (ص**59**).

3 – تعليق على منهج الكتاب واستنتاجاته وخلاصاته

يلاحظ أنّ هذه الأطروحة عمل قد بذل فيه صاحبه جهداً لا ينكر في التماس الدقة الموضوعية والمنهجية الأكاديمية، حتى إنّ بعض مناقشيه – عند عرض الرسالة على لجنة المناقشة – قد لاحظ سمة المدرسية في هذه الأطروحة، وهي لعمّري خصلة بدأنا نفقدها في كثير من الرسائل الجامعية...

وتبدو شخصية الأستاذ صولة واضحة شفّافة عبر العمل، من حيث الوضوح الشفاف والمنهج العقلانيّ الديكارتيّ، وهو ما يجعلك لا تقف على مواضع نابية أو قلقة لا في مستوى المضمون ولا في مستوى التعبير.

غير أنّ بعض الملاحظات المنهجية التي لا يخلو منها عمل بشري، قد لفتت انتباه بعض أعضاء لجنة المناقشة، ومنها:

1- ترجمة بعض المصطلحات:

المفهوم، يجعله الباحث مقابلاً لكلّ من (concept) و (notion) و (sous-entendu)، وهذا تحميل للفظة نفسها (مفهوم) أكثر من دلالة اصطلاحية، ضمن العمل نفسه، وكان يحسن بالباحث أن يتجنب هذا الاشتراك، عبر توليد مصطلح بديل.

أ- التوجيه، يجعله صولة، كما لاحظ هو نفسه، (ص261، في الهامش) ترجمة لمصطلحين (modalisation) و (modalité) فضلاً على كونه قد جعله من قبل مقابلاً لمصطلح (orientation).

طبعاً لا يعني ذلك أنّ الباحث يغفل عن هذه الأمور، ولكن لعلّه يقف ضمنيا موقف هشام جعيط الذي صرّح بأنّ اللغة العربية المعاصرة فقيرة في مستوى المصطلحات والألفاظ الفنية، وهذا أمر لا يُستغرب، إذ ركن أهل الضاد إلى استهلاك العلوم، وعلوم اللغة من العلوم التي شهدت في القرن العشرين قفزات عملاقة، فلا غرابة أن نشهد بعض الحرج الاصطلاحيّ ينتاب الباحثين، لفقر العربية المعاصرة في التعبير عن الجهاز الاصطلاحيّ الحديث، على الرغم من المحاولات المثابرة لسدّ الفجوة، في اللسانيات نذكر محاولات (الطيب البكوش، عبد السلام المسديّ، عبد القادر فاسي الفهري، محمد كمال بشر، بسام بركة،...).

لا تفوتنا الإشارة إلى طرافة تناول الأطروحة وعمقها وغزارة أمثلتها وتطبيقاتها، فضلاً على ثراء الجانب النظريّ وامتلاك الباحث ناصية القول وغُزره في اللسانين العربيّ والفرنسيّ (فضلاً على قراءاته المتعمقة كذلك باللسان الإنجليزيّ)...

من الاستنتاجات الطريفة التي توصّل إليها صولة أنّ «العدول في الكلام القرآني ليس لغاية أن يكون هذا الكلام جميلاً؛ وإنما لغاية أن يكون كلاماً حجاجياً مقنعاً بوجه من الوجوه. إنّ الكلام في القرآن عدول حجاجيّ أو من أجل الحجَاج، وحجاجٌ يتوسّل العدولَ» (ص604).

كما توصّل الباحث إلى نتيجة مفادها «أنّه بالإمكان طمس الهوّة الفاصلة فصلاً صارماً في البلاغة الغربية بين بلاغة الأسلوب من ناحية وبلاغة الحجاج من ناحية أخرى» (ص605).

نقد نظرية النظم للجرجاني

ولعلّ نقد صولة لنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، هي من الطرافة بمكان؛ إذ بيّن الباحث أنّ الجرجاني سجن نفسه «داخل دائرة البحث عن أسرار الجمال والحسن والمزية في معاني النظم القرآني؛ بصرف النظر عن القيم الأخلاقية التي تحملها وبغضّ الطرف عن الأبعاد

الحجاجية التي من أجلها استُجليت تلك المعاني» (ص610) فالأحرى، حسب صولة، أن يكون الاهتمام بالجمال في دراسة النصوص الأدبية لا في دراسة النصوص الدينية. وبيّن أنّ هذه المسألة لها أصول كلامية، ناقلاً قول الجاحظ (ت255هـ): «من أحكم الحكَم إرسال كلّ نبيّ بما يُفحم أعجب الأمور عندهم ﴿أي عند قومه﴾ ويُبطل أقوى الأشياء في ظنّهم (...) فلمّا كانت أعجب الأمور عند قوم فرعون السحر ولم يكن أصحابه قطّ في زمان أشدّ استحكاماً فيه منهم في زمانه بعث الله موسى عليه السلام على إبطاله وتهوينه (...) وكذلك زمن عيسى عليه السلام كان الأغلب على أهله. وعلى خاصّة علمائه الطبّ، وكانت عوامّهم تعظّم ذلك على خواصّهم، فأرسله الله عزّ وجلّ بإحياء الموتى؛ إذ كانت غايتهم علاج المرضى (...) وكذلك دهر محمد ﷺ. كان أغلب الأمور عليهم وأحسنها عندهم وأجلّها في صدورهم حسن البيان ونظم ضروب الكلام مع علمهم له وانفرادهم به. فحين استحكمت لفهمهم شاعت البلاغة فيهم وكثر شعراؤهم وفاق الناس خطباؤهم، بعثه الله عز وجلّ فتحدّاهم بما كانوا لا يشكّون أنهم يقدرون على أكثر منه» (الجاحظ، حجج النبوّة، ضمن رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1979، ج3، ص278-280).

خاتمة

هذا الكتاب «الحجَاج في القرآن، من خلال أهم خصائصه الأسلوبية» مفيد من وجوه، فهو يقدم رؤية طريفة لنظرية النظم ويحاول أن يدرس النصّ القرآنيّ دراسة تخلو من الأبعاد الإسقاطية – وإن عن حسن نيّة – قصد بلوغ مرتبة علمية في تحليل بعض جوانب الأبعاد الحجاجية في هذا الكتاب المنزّل، من دون الوقوع في تكرار أقوال القدماء أو تطبيق مقولات الغربيين بشكل أعمى، بل حاول الباحث أن يلتزم بمنهج عقلانيّ يدرس الخطاب القرآني في ضوء مباحث الحجَاج، للوصول إلى إبراز أهمّ الخصائص الأسلوبية التي يتميّز بها، من دون اشتراط أن يكون ذلك ممرّاً قسريّاً للرضوخ إلى قول إيديولوجيّ في شأن القرآن، نحو ما تفعل كثير من الدراسات غير المتحلّية بالانضباط المنهجيّ.

المصادر والمراجع

● العربيــة والمعرّبة:

مرتّبة حسب ألقاب المؤلّفين من دون اعتبار (أبو) أو (ابن) أو (الـ):

1. أعراب (حبيب): «الحِجَاج والاستدلال الحجـاجي: عنـاصر استقـصاء نظـري» مجلّـة عـالم الفكـر، الكويت، المجلّد 30، العدد1، يوليو / سبتمبر 2001. ص-ص 27-138.

2. التفتازاني (سعد): شرح السعد، انظر: القزوينيّ (الخطيب): شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُرَكَاه{كذا}، مصر (د. ت.)، 4 أجزاء.

3. التهانوي (محمد علي): كشّاف اصطلاحات الفنـون والعلـوم، تقـديم وإشراف ومراجعـة د. رفيق العجم. ط، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996، 2 مج.

4. الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، شرحه وعلّق عليه ووضع فهارسه د. محمد التنجي، ط. 1، بيروت، دار الكاتب العربيّ، 1995

5. جنيّ (أبو الفتح عثمان بن): الخصائص، تح. محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1952، 3 مج.

6. خطّابي (محمد): لسانيات النصّ: مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت - الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1991.

7. دايك (فان): النصّو السياق: استقصاء البحـث في الخطـاب الـدلالي والتـداولي، ترجمـة عبـد القادر قنيني، الدار البيضاء، بيروت، إفريقيا الشّرق، 2000.

8. الدسوقي: حاشية الدسوقي على شرح السعد، انظر: القزوينيّ (الخطيب): شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُرَكَاه{كذا}، مصر (د. ت.)، 4 أجزاء.

9. ديكرو (أوزوالد) وسشايفر (جان ماري): القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمـة د. منذر عياشي، جامعة البحرين، 2003.

10. روبول (آن) وموشلار (جاك): التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة د. سيـف الـدين دغفوس ود. محمد الشيباني، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003.

11. الزمخشري (جار الله محمود بن عمر): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويـل في وجوه التأويل، منشورات البلاغة، قم، سوق القدس، ط1، 1413هـ/ 1993م، 4مج.

12. الزناد (الأزهر): مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية، حوليات الجامعة التونسية، العدد36، 1995.

13. الزناد (الأزهر): الإشارات النحوية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس، 2005.

14. السبكيّ (بهاء الدين): عروس الأفراح، انظر: القزوينيّ (الخطيب): شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُرَكَاه{كذا}، مصر (د. ت.)، 4 أجزاء.

15. السّكاكي (محمد علي): مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط. 1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1983

16. الشاوش (محمد): أصول تحليل الخطاب: في النظريّة النحوية العربية، تونس، كليّة الآداب منّوبة + المؤسسة العربية للتوزيع، 2001، 2 ج.

17. الشّريف (محمد صلاح الدين): تقديم عام للاتّجاه البرغماطي، ضمن «أهمّ المدارس اللسانية»، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، 1986

18. صحراوي (مسعود): التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ط1، بيروت، دار الطليعة، 2005.

19. صمّود (حمّادي): التفكير البلاغيّ عند العرب (مشروع قراءة)، الجامعة التونسية، 1981.

20. صمّود (حمّادي): أهمّ نظريّات الحِجَاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، كلية الآداب منّوبة، 1998 (إشراف)

21. صولة (عبد الله): الحِجَاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، سلسلة لسانيات، المجلّد 13، 2001.

22. عاشور (محمد الطاهر ابن): تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

23. عبد الحق (صلاح إسماعيل): التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، بيروت، دار التنوير، 1993.

24. عبد الرحمن (طه): اللسانو الميزان أو التكوثر العقلي، ط. 1، بيروت ـ الدار البيضاء ـ المركز الثقافي العربي، 1998

25. عبد المطّلب (محمّد): البلاغة العربية: قراءة أخرى، ط. 1، مكتبة لبنان ناشرون ـ الشّركة المصرية العالمية للنّشر، لونجمان، 1997

26. عتيق (عبد العزيز): تاريخ البلاغة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1970

27. العجيمي (محمّد الناصر): النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، ط.1 دار محمّد علي الحامّي صفاقس - كلية الآداب، سوسة، 1998

28. عيد (صلاح): الأسلوب الأدبيّ بين الاتّجاهين النحويّ والبلاغيّ، القاهرة، مكتبة الآداب، 1993.

29. القزوينيّ (الخطيب): شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُرَكَاه{كذا }، مصر (د. ت.)، 4 أجزاء.

30. المتوكّل (أحمد): الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط.1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985

31. المسدّي (عبد السلام): التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1981

32. مطلوب (أحمد): البلاغة عند السكاكي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط. 1، 1964.

33. المغربي (ابن يعقوب): مواهب الفتاح، انظر: القزوينيّ (الخطيب): شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُرَكَاه{كذا }، مصر (د. ت.)، 4 أجزاء.

34. ميلاد (خالد): «المعنى عند البلاغيين: السّكاكي نموذجاً»، ضمن صناعة المعنى وتأويل النصّ أعمال الندوة التي نظّمها قسم العربية من 24 إلى 27 أفريل 1991، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، 1992، ص - ص. 155 - 170.

●الأجنبيّة:

1. Armengand (Françoise), la pragmatique, coll. Que sais-je, P.U.F, éd Delta, 3 ème éd, 1993, (1 ère éd.1985)

2. Berrendonner (Alain): Eléments de pragmatique linguistique, éd Minuit, 1982

3. Blanchet (Philippe): La pragmatique: D'Austin à Goffman, Bertrand – Lacoste, Paris, 1995

4. Bohas (Georges) et al.: L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique, in. Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques, Tome 1, Pierre Mardaga éditeur, Liège, Bruxelles, 1989, p-p. 260-282.

5. Declercq (Gilles): l'art d'argumenter: structures rhétoriques et littéraires, Editions Universitaires, 1995

6. Ducrot (Oswald):

a) Le dire et le dit, éd. Minuit, Paris, 1984

b) Enonciation, art. in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990.

7. Jacques (Francis): Pragmatique, art. in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990

8. Kerbrat– Orecchioni (Catherine): L'Enonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, Paris, 1988

9. Lyons (John): Sémantique linguistique, trad. J.Durand et D. Boulonnais ,Librairie Larousse,1980.

10. Mehiri (Abdelkader): La théorie grammaticale d'Ibn Jinnī, publication de l'université de Tunis , 1973.

11. Mounin (Georges): Rhétorique, art. in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1985

12. Moeschler (Jacques) et Reboul (Anne): Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Ed. du Seuil, Paris, 1994

13. Parret (Herman): Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, Peter Lang, Francfort, New York, Berne, 1987

14. Peirce (Charles): The new rhetoric, art. in The new Encyclopaedia Britannica vol.. 15

15. Rastier (François): Sens et textualité, Hachette sup. Paris,1989

16. Reboul (Olivier): La rhétorique , coll. Que sais-je , P.U.F.Paris, 1984

17. Taleb (Othman Ben): (a) Actes de discours et performativité en français de la syntaxe à la pragmatique, Publication de l'Université de Tunis, 1984

(b) L'énonciation: genèse théorique et évolution d'un concept, in. Enonciation –Signification-Références, colloque de linguistique. Faculté des lettres de la Manouba, 1991.

18. Todorov (Tzvetan): Poétique, art.in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990.

من إصدارات

صفحات للدراسات والنشر

نحو فكر حضاري متجدد

سورية - دمشق - ص.ب: 3397
هاتف 2213095 تلفاكس: 00963112233013
www.darsafahat.com info@darsafahat.com

1) **ديوان دمشق (من أجمل ما قيل في دمشق الشام)، ديب علي حسن2008م.**

2) **استشهاديون أم انتحاريو إرهاب، شاؤول كمحي، شموئيل إيفن، مراجعة وتقديم : د. منذر الحايك2008م.**

لم تمر مرحلة تاريخية، أثارت فيها مصطلحات الاستشهاد والجهاد مثل ما تثيره اليوم من جدل واهتمام، وضمن هذا السياق كان كتاب: استشهاديون أم انتحاريو إرهاب (وجهة نظر يهودية)، فهو يجيب عن تساؤلات تشغل بال المجتمعات الغربية عموماً، والمجتمع الإسرائيلي خصوصاً.

استعرض المؤلفان المختصان في كتابها هذا فلسفة الاستشهاد، وجذوره التاريخية، وأماكن انتشاره في العالم، والأسباب والدوافع التي تؤدي إليه، وقدّما ستين حالة من الاستشهاديين، جرى الاستقصاء عن تفاصيل عملياتهم وأسلوب حياتهم، وصُنفوهم في أربع مجموعات أساسية، تتفرع عنها حالات متعددة.

ومن خلال الكتاب يستشف القارئ مدى رعب الإسرائيليين، واهتمامهم الأمني والعسكري لوقف تفشي ظاهرة الاستشهاد بين الفلسطينيين، التي أقضت دقائق حياتهم اليومية، وأعاقت الحركة الاقتصادية، عدا آثارها النفسية. وباعتراف الكاتبين: فإن العمليات الاستشهادية كشفت نقطة ضعف المجتمع الإسرائيلي الذي طالما عدها من ميزاته، وهي حبه للتمتع بالحياة.

3) **القادم لقتلك... استبق واقتله النص الكامل للمذكرات، يعقوب بيري، رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، مع قراءة فيها قدمها: د. أمل يازجي، د. منذر الحايك**

عزيزي القارئ.. اقرأ هذا الكتاب، فقد قرأت مرة في مقدمة كتبها غسان كنفاني، عندما ترجم نصوصاً قصصية من العبرية إلى العربية: (إنه لا يمكنك أن تعرف أدب الآخر حتى تفهمه)، فهنا تجد مجموعة ذكريات لرجل صنع مع آخرين سجل دولة تعشق اللون الأحمر، وكان لديه دائماً ما يكفي من مسوغات أخلاقية وسياسية، تسمح له ولفريقه بالقتل، كما يقدم الكتاب صوراً كثيرة، تظهر كم السلم ممكن، وكم السلام مستحيل، وكم جاء قاطنو فلسطين الجدد بلا ذاكرة، وكم هي كبيرة مأساة هؤلاء، لأن الوطن ذاكرة، ولا يمكن اغتصاب ذاكرة الآخرين وجعلها وطناً لأي كان.

لقد سعى بيري لأن تكون مذكراته عرضاً للمشهد الختامي من المسلسل الصهيوني الطويل، مع تجاهل الممارسات التي أدت إلى هذا المشهد الذي ساهم فيه القتل والتهجير والاضطهاد الصهيوني بتحويل الفلسطيني إما إلى استشهادي مقتول بشرف، وإما إلى مقتول ذليل لا محالة. ولكن تواتر الانتفاضات والشهداء لن يسمح لمشهد (الآتي لقتلك) أن يكون، كما أراده بيري، مشهداً ختامياً للصراع العربي الإسرائيلي، لذلك أدعو كل عربي لقراءة هذا الكتاب، ليعرف حقيقة مشكلة الأمن في إسرائيل، والشعور بالخوف القاتل من المستقبل، وعلى ضوء ذلك يمكن أن يفسر العديد من مواقفها وردود أفعالها.

4) **صعود النازية (ألمانيا بين الحربين العالمتين سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً).**

نيرمين سعد الدين إبراهيم، مراجعة وتقديم : د. منذر الحايك2008م.

قد لايكون هناك تاريخ تنطبق عليه مقولة (التاريخ يكتبه المنتصرون)، كما تنطبق على ماكتب عن النازية، فمعظم ما لدينا من معلومات عنها هو ما سمح المنتصرون بتداوله، منقادين لغطرستهم وللضغط الصهيوني. ونحن

رباً لا مصلحة لنا في تسويغ ماقامت به النازية، ولكن لاشيء يمنعنا من استجلاء بعض الحقيقة بعيداً عن رقابة فكر الصهيوني وإرهابه، بل لنا المصلحة كل المصلحة في فضح علاقة تسترت الصهيونية عليها، وكتمتها طويلاً ن العالم، ألا وهي التنسيق والدعم المتبادل بين النازية والمنظمة الصهيونية العالمية، وما قاما به معاً، وهو ليس ضهاداً فقط، بل قتل وتهجير بالقوة ليهود أوروبا، حتى ليبدو وكأن الصهيونية هي من سوّق كره اليهود، وهي تي لقنت النازية أفكارها العنصرية، يبرهن الكتاب بالمصادر الرسمية الموثقة على التعاون النازي الصهيوني، يوضح الأبعاد التي بلغها والتي أخفيت طويلاً. وهو يحمل في طياته رسالة تكشف المضمون الحقيقي للحركة صهيونية العالمية، وتثبيت أنها صنو للنازية ، كما يبحث في مرحلة حدثت فيها تطورات خطيرة في جميع مناحي حياة ألمانيا التي كانت بلداً مهزوماً، والمنتصرون يحتلون قسماً من أراضيه، وقد كبلته معاهدة فرساي عسكرياً أرهقته اقتصادياً، هذا البلد بهذه الظروف تمكن من قلب المعادلة، وارتقى معتمداً على ذاته، ليتحول إلى القوة لأكبر في القارة، ويشن الحرب على أوروبا مجتمعة تقريباً، وإذا دفع العالم كله في الماضي ثمن التطرف النازي، العرب مازالوا حتى الآن يدفعون ثمن التطرف الصهيوني وإرهاب دولة (إسرائيل) المنظم.

5) **وُجهة نظر مسيحيَّة: دفاعاً عن الجهاد (حقيقة الجهاد)، آرشي أوغوستاين.**

ترجمة: مُحمَّد الواكد، مراجعة: د. منذر الحايك 2008م.

عالج الكتاب قضايا في منتهى الحساسية والخطورة، وهي الآن على بساط البحث في العالم أجمع، مثل شرعية الجهاد، الدعم المسيحي للقضايا الإسلامية، قابلية نجاح الدولة الإسلامية. يقول مؤلف الكتاب أنا محام ومسيحي كاثوليكي ملتزم، وبعد اطلاعي على نسخة مترجمة من القرآن الكريم توصلت إلى استنتاج مفاده، أن غير المسلمين لاينبغي لهم أن يخافوا من ازدهار الإسلام، وأن مايجب أن نخاف منه هو جهلنا بذلك النوع من الإيمان، أملي أن لبشر، من أتباع كل الديانات أن يقرؤوا ماكتبت جيداً وبلا تحفظات سابقة، وبالتأكيد لن أرجو كل شخص ليفعل ذلك لأن الحقيقة لاتنجلي دائماً للجميع مع أنها كالبذرة التي ربما تورق حتى في أكثر الأراضي قسوة.

6) **وُجهة نظر مسيحيَّة: تفجيرات انتحارية أم استشهاد، آرشي أوغوستاين.**

ترجمة: مُحمَّد الواكد، مراجعة: د. منذر الحايك 2008م.

يشكل موضوع هذا الكتاب قضية في منتهى الأهمية للمسلمين ولغيرهم، وماأحوجنا الآن إلى سماع رأي آخر لايمكن أن يتهم بالتعصب، وقد يستغرب القارئ من تقارب يكاد يبلغ حد التطابق بين وجهة النظر المسيحية لمتدينة ووجهة النظر الإسلامية. يقول مؤلف الكتاب: ماالذي أعلمتنا به أجهزة الإعلام الغربية فيما يتعلق بالاستشهاد لدى المسلمين؟، نحن لانقرأ عادة كلمة (شهيد)، بل كلمات مثل: (مخرب، وإرهابي)، نحن عُلمنا أن نرد بالخوف والرعب على الهجمات الانتحارية للأصوليين، وأنا هنا أنوي التعامل مع الاستشهاد في الإسلام وكشف طبيعته الحقيقية، وإني أقوم بذلك كوني مسيحياً كاثوليكياً ومحامياً تحفزه الرغبة ليكون صادقاً بما فيه الكفاية لإصلاح الخطأ المستمر الذي تمارسه أجهزة الإعلام المعادية للإسلام، لذا سأحاول توضيح الحقيقة إلى الحد الذي ضلل عنده القارئ.

7) **ملامح البنية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (لإسرائيل) حتى عام 2015م، نبيل محمود السهلي 2008م.**

8) **الفلسطينيون داخل الخط الأخضر... أشجار الصبار في مواجهة سياسة الاحتلال حقائق ديموغرافية واقتصادية وسياسية، نبيل محمود السهلي 2008م.**

9) **فعَّاليَّة القراءة وإشكالية تحديد المعنى في النَّصِّ القُرآني، أحمد بن محمد جهلان 2008م.**

يهتمُّ البحث بتحليل فعاليَّة القراءة وعلاقتها بتجسيد دلالة النَّصّ، ويتَّخذ من القراءات والتَّأويلات المُمارَسَة على النَّصّ القُرآني موضوعاً لاختبار آليَّات القراءة عند المُفسِّرين العَرَب القُدماء، ويفتح سُبُلاً لمُحاولة الاستفادة منها،

وربطها بالآراء الحديثة في القراءة وتأويل النُّصُوص. من أهمّ ما ورد في الكتاب: ما القراءة الاستهلاكيّة؟ وما القراءة الفعَّالة المُنتجة؟ وما مُستويات القراءة ومُحاورة النّصّ؟ وما مراحل القراءة للقُرآن؟ وكيف نُحلِّل الآليّة القُرآنيَّة؟ القراءة وإنتاج المعنى، آفاق نظريَّة القراءة، القارئ عند عُلماء القُرآن، المكِّي والمدني، والتّفاعل بين النّصّ القُرآني وواقع المُتلقّين، النّاسخ والمنسوخ، توسيع المعنى وتضييقه، المُطلق والمُقيَّد، المُحكم والمُتشابه، فَهْم النّصّ القُرآني والقراءة، فَهْم القُرآن بين التّفسير والتّأويل، تيّارات التّأويل القُرآني، آليّات التّأويل القُرآني، وشُرُوطه، وأنواعه، بين المعقول والمنقول؛ نقد ما بعد الحداثة.

10) أصالة الوُجُود عند الشّيرازي من مركزيّة الفكر الماهوي إلى مركزيّة الفكر الوُجُودي.

كمال عبد الكريم حسين الشّلبي، تقديم: د صلاح الجابري، 2008م.

قدَّمت نظرية (أصالة الوُجُود) بُعداً فلسفياً إسلامياً ابتكارياً، نمَّ عن قدرة فكرية فذّة، ما أصالة الماهية عند الفلاسفة السابقين للشيرازي، ثم عند الفلاسفة المسلمين كالسّهروردي وابن عربي، ثم عند الشيرازي؟ وقد اعتمد الباحث – على نحو رئيس – على المنهج الوصفي التّحليلي، مع إدماج المنهج التاريخي المُقارن أحياناً.

11) تاريخ دمشق في العصر الفاطميّ، د. مُحمّد حُسين محاسنة. مراجعة وتقديم: د. منذر الحايك 2008م.

يعالج هذا الكتاب فترة غامضة ومحزنة وغريبة من تاريخ مدينة دمشق، فترة حكم البربر والبدو والقرامطة وتحكمهم بهذه الحاضرة العريقة، حيث خضعت لهجومهم ونهبهم وتدميرهم وإحراقهم لها، ولكن إرادة الحياة لدى سكان دمشق، في ذلك الوقت، هي الأغرب، وذلك خلال تمسكهم بمدينتهم، ودفاعهم المستميت عنها، وبحال غياب الزعامة الوطنية الرسمية نرى أنه من عمق الفقر والجهل، من صفوف طبقة العامة التي لا تعرف إلا دمشق ومحبة دمشق، تبرز شخصيات شعبية قادرة على قيادة الناس البسطاء، وبأقل قدر ممكن من التنظيم والتسليح تحقق انتصارات، وتظهر مواقف لا تنسى وبطولات، قد تبدو بلا جدوى، لأبطال مجهولين قتلوا على أسوار دمشق، أو في أزقتها، لم يطلبوا حكماً ولم يعرفوا السياسة قط، بل آمنوا بدمشق ودافعوا عنها بأرواحهم، وربما كان من دواعي اهتمامي بهذا الكتاب أنه التفت إلى الطبقة الشعبية في دمشق فدوّن ما تجاهله التاريخ طويلاً، إضافة إلى إجادته احتواء الحدث التاريخي ضمن زمانه وفي حيز مكانه، إضافة إلى تناوله الموفق لموقع دمشق ومناخها وسكانها، واستعراضه لعمرانها بشقيه المدني والديني، وفي أثناء بحثه في ظروف الاحتلال الفاطمي لدمشق نراه يدخل عمق تاريخ هذه المدينة مع تناوله لتنظيم الأحداث فيها، ثم يفصل نواحي الإدارة الفاطمية بدمشق، ويتعرض للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، وللأسواق التجارية والنقود المتداولة، ولفئات المجتمع وملابسها، وطعامها وأعيادها، كذلك يستعرض الثقافة والآداب والعلوم، وباختصار إنها دمشق، مرآة بلاد الشام، والبحث في تاريخ دمشق هو صورة معبرة عن الشام كلها.

12) الحقيقة بين النُّبوءة والسّياسة. التّوراة الأناجيل القُرآن الكريم نُوسترادامُوس، مُحمّد نضال الحافظ 2008م. ط2.

هل كان انهيار بُرجَيْ مركز التّجارة العالمي نُبُوءة؟ ما مصير مَنْ دعا إلى ضرب مكَّة المُكرَّمة بقُنبلة نوويَّة؟ ما العلاقة بين العراق الآن وبابل زمن نبُوخذ نصَّر؟ ما قصَّة النُّبوءات في آخر الزّمان؟ ما هي تلك النُّبوءات الإنجيليَّة والتّوراتيَّة والقُرآنيَّة؟ وما علاقتها بالسّياسة العالميَّة؟ ماذا يفعل اليهُود والمسيحيُّون والمُسلمون أمام نُبُوءاتهم؟ كيف تبدو نهاية اليهُود و(إسرائيل) خلال التّوراة والتّلمُود والأناجيل ونُوسترادامُوس والقُرآن الكريم؟ العراق وبابل واليهُود ونُوسترادامُوس، هل نسي اليهُود كيف أسرهم نبُوخذ نصَّر وسباهم إلى بابل؟ هل يُحاول اليهُود (أمريكا – بريطانيا) الانتقام من العراق؟ هل من المُمكن أنْ تكون هُناك ضربة نوويَّة للعراق؟ المسيحيَّة الصُّهْيَوْنيَّة – نشأتها ومشاهيرها، برُوتُوكُولات حُكماء صِهْيَوْن، السّياسيُّون الأمريكيُّون ونُبُوءات التّوراة والأناجيل ونُوسترادامُوس، معركة هرمجدون والحرب العالميَّة النّوويَّة الثّالثة، المُؤامرات اليهُوديَّة

أمريكيّة، فلسطين واليهُود والتّوراة والتّلمُود ونُوستراداموس، هل بدأ يوم القيامة؟! لتتعرَّف الحقيقة المُذهلة خلال كتاب الحقيقة بين النُّبوءة والسّياسة.

1) **خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، ويلسون براين كي، ترجمة: مُحمَّد الواكد 2008م.ط2.**

ا الهدف من الاستغلال الإعلامي الجنسي؟ هذا الكتاب غير العادي يكشف كُلَّ الطُّرُق التي تقوم بها كُلٌّ من مجلاَّت والصُّحُف والأقنية التّلفزيونيّة والأفلام والمُوسيقى الشَّعبيَّة، والتي تقوم على مبدأ الاغتصاب الاستغلال الفكْري للشّعب، بعد قراءته لابُدَّ أنّكَ ستنظرُ، وتُنصتُ، وتُدركُ، ولكنْ بطريقة جديدة تماماً. ـ لا عهم يضعون السِّتار أمام عينيْكَ وأُذنيْكَ وفمكَ وأنفكَ وحواسِّكَ كُلِّها، أيُّها المُشتري؛ كُنْ حريصاً! كُنْ حريصاً! أوّلاً من أنَّ الإعلان مُصمَّمٌ من أجل أنْ يضعكَ في عالم الخيال، تلك هي رسالة الاستغلال الإعلامي الجنسي، ما الرُّمُوز المخفيَّة في وسائل الإعلام الأمريكيَّة؟ ما كيفيَّة قيام تلك الرُّمُوز ببرْمجة وتكييف عقلنا الباطن؟ إنَّه كشفٌ مُثير لعواقب الإغواء اللاَّشُعُوري؛لأنَّ وسائل الإعلام تَعْلَمُ كُلَّ شيء عن تخيُّلاتكَ، ومخاوفكَ، وعاداتكَ المتأصِّلة والعميقة، فهي تعلم - إذاً - كيف تستغلُّ مشاعركَ وسُلُوككَ الشِّرائي - كيفيَّة قيام إعلانات الحلوى بإزالة مخاوفكَ من زيادة الوزن - كَشْفُ أنَّ مجلاَّت مثل (بلاي جير) و (فيفا) المُخصَّصة للنِّساء، هي - في الواقع - تستهدف الرِّجال - كيفيَّة قيام إعلانات السّجائر بإزالة مخاوفكَ من الإصابة بالسَّرطَان - كيفيَّة قيام الأفلام بابتكار طُرُق تعذيب جديدة من أجل إيلامكَ، ومن أجل زيادة أرباحها - كيفيَّة قيام إعلانات الأزياء بالتَّوجُّه إلى السُّحاقيَّة المسْتَتِرَة - كيفيَّة نجاح مُوسيقى الرُّوك الشَّعبيَّة السَّاحق في ترويج المُخدِّرات - كيفيَّة قيام صُور الأخبار بقَوْلَبة صياغة آرائكَ - كيفيَّة تَضْمين كلمة من أربعة أحرف وإخفائها في صُور طعامكَ وفي صُور ملابسكَ من أجل إثارة الرّغبة الجنسيَّة - كيفيَّة قيام كُلِّ ذلك - وأكثر من ذلك بكثير - بإثارتكَ، واستعبادكَ، ومن دُون أدنى علم منكَ بذلك! (صدمة مُدهشةٌ!) (سحْرٌ شديدٌ!) (الأمرُ يتطلَّب أقصى درجات الحِرْص!).

1) **رحلة الرّصافي من المُغالطة إلى الإلحاد. دراسة تحليليَّة نَقْديَّة لكتابه الشَّخصيَّة المُحَمَّديَّة.د.أحمد موساوي.د.محمد صالح ناصر، د. مُحمد بن موسى بابا عمي، إسماعيل عمر بيضون، طه إبراهيم كوزي، 2008م.ط2.**

الشَّخصيَّة المُحمَّديَّة) كتاب ألَّفهُ الشّاعر معروف الرّصافي، مَنْ يتأمّله يتيقَّن أنَّ ما جاء فيه من ادّعاءات افتراءات على الله تعالى، وعلى القُرآن الكريم، وعلى الرّسول الأمين ، أنَّ نَشْرَ الكتاب في هذه المرحلة تحديداً، له أهداف، وأي أهداف!!..يأتي كتابنا هذا رَدّاً عَقْليّاً منطقيّاً فلسفيّاً علميّاً، يكاد يكون خالياً من العواطف والانفعالات ورُدُود الفعل الآنيّة التي تزخر بها الرُّدُود على كُتُب ما تُنشَر وقد أقام الرّصافي فكرتَهُ كُلَّها على أساس أنَّ مُحَمَّداً عظيم من عُظماء البَشَر، ولكنَّه ليس نبيّاً، وليس مُوحىً من الله، وأنَّ القُرآن من اختراعه، وأنَّ الإسلام من بنات أفكاره!! اشترك في تأليف هذا الكتاب ثُلَّة من الأساتذة الدّكاترة، كُلّ حسب اختصاصه دكتُوراه فلسفة ومنطق، دُكتُوراه دولة في العقائد ومُقارنة الأديان، وفي اللُّغة العَرَبيَّة، وفي علْم الفَلَك، وفي اللُّغة والدِّراسات القُرآنيَّة).

1) **السّيف الأخضر الأُصُوليَّة الإسلاميَّة المُعاصرة ، د. جمال البدري 2007م .**

الأُسُس العامَّة للجماعات الأُصُوليَّة الإسلاميَّة ؟ مرحلة التّأسيس والظُّهُور، التّأثير والازدهار، السّبات الانتظار، الاستراتيجيّات والآليَّات الحركيَّة للجماعات الأُصُوليَّة ، الإخوان المُسلمون، الجهاد، آليَّات بناء النُّفوذ السِّياسي والاجتماعي، الحاضر والمُستقبل، الإخوان المُسلمون وخُطَّة التّمكين، القيادات الجديدة للجماعات الأُصُوليَّة، التّجربة والخطأ..نموذج تطبيقي.

1) **اللغة السيكولوجية في العمارة المدخل في علم النفس المعماري، د. الحارث عبد الحميد حسن 2007م.**

يهدف علم النفس إلى دراسة الإنسان وسلوكه وطبيعته البشرية، فهو يدخل في حياة الإنسان اليومية وله مجالاته المختلفة وتطبيقاته في الحياة،ما مفهوم علم النفس وما مفهوم العمارة، ما المدارس في علم النفس (**Schools in Psycholo**) وما التطورات الحديثة في علم النفس (**Recent Developments in Psychology**)،علم النفس المعرفي

كيف ندرسه ؟ما بنية الدماغ والجهاز العصبي، وما خلاصة وظائف الدماغ المعرفية؟، وكيف يجري خزن المعلومات في الدماغ،العمليات المعرفية ، الإدراك الحسي (Perception) الإدراك اللوني (Color perception)، النظريات الإدراكية والعوامل التنظيمية للإدراك الإيهامات البصرية (Visual Illusions) العمليات المعرفية، الذاكرة والتذكر، كيف تُحسِن ذاكرتك؟، انبثاق الأفكار (التفكير) (Thinking)، إيصال الأفكار (اللغة) (Language)، توظيف الأفكار (حل المشكلات) (Problem Solving)،الوعي وحالاتهُ المُتغيرة،سيكولوجية الشخصية المعمارية، سيكولوجية الإبداع في العمارة التفكير الإبداعي والخيال، الإبداع في العملية التصميمية وتنمية الإبداع والتدريب عليه، ما طرق تنمية الإبداع من خارج حقل العمارة وكيف يتم حل المشكلات إبداعياً (Problem Solving)، ماهي طرق التجسير الخيالي أو مَد جسور مِنَ الخيال وماطرق تنمية الإبداع من داخل حقل العمارة. إن هذا الكتاب يمثلُ جُهداً كبيراً وثمرةً طريةً و هو البذرة الأولى على طريق التأسيس لهذهِ اللغة الفنية الجميلة: اللغة السيكولوجية في العمارة. إن رصانةَ هذه اللغة ورفدها بالجديد والمتجدد من التطبيقات المعمارية، من قبل المعنيين والمحبين والمستفيدين هو الذي يُسَهلُ في المستقبل القريب عملية تعميمها لتكون لغةً معروفةً ومرغوبةً يتبادلها المعماريون في أرجاء العالم العربي.

17) **فن السيناريو في قَصَص القرآن (حوار فكري وحضاري جديد في النص)، د. جمال شاكر البدري2007م.**
يتناول الكتاب (**الإطار العام**) لكتاب الله تعالى كقرآن ومصحف ومعالمه المتميزة، التي تشكل عموم شخصيته كما تناول (**الإطار الخاص**) للقصص **القُرآني** من بين محتوى النَّص **القُرآني** العام..مع الإشارة إلى روح المسرح التي اتسمت بها لغة الخطاب **القُرآني**،ثم تناول نموذج تطبيقي من قَصَص **القُرآن**، وهي سورة وقصة سيدنا يوسف ﷺ، وفقاً لكتابة السّيناريو المعاصر في السّينما من خلال (44) مشهداً كاملاً للقصة، مع ملاحقة شخصياتها، من الرّجال والنساء برؤيَّة جديدة، وكشف للأسرار،من ثم التّعليق والتّحليل الفني والإعجازي والعلمي والنفسي لقصة يوسف ﷺ، ولماذا قال الله تعالى فيها أنها أحسن القَصَص؟. مع مقارنتها بغيرها وخصوصاً مع السّيناريو في هوليوود،كما تم تناول فيزياء الصّوت والرّؤيَّة والنور والضّياء، وعلاقة ذلك بالنصّ **القرآني** عموماً والنصّ القصَصَي خصوصاً مع تعليقات فكريَّة مختلفة جريئة وجديدة.. وبعد ذلك تناول الجوانب البصريَّة والسّينمائيَّة والتّصويريَّة والمونتاجيَّة، مع نماذج تطبيقيَّة لعدسة **القُرآن** وإيراد الآيات التي تشكل صوراً حقيقيَّة التقطتها كاميرا **القُرآن**!!وبعدها تناول الشّخصيَّة البطلة في النَّص القصَصَي، من خلال عدَّة قَصَص لعدد من الأنبياء مثل: نوح وإبراهيم وموسى وسليمان ومريم ابنة عمران عليهم السّلام..وتحليل مواقفهم بصفتهم أبطالاً في النَّص والفعل والحركة،ثم تناول موضُوع الحوار كلغة وفكر وقضيَّة أساسيَّة في عموم **القرآن** مع التّركيز على الحوار القصَصَي وتحليله، لرسم التّوظيف الحقيقي من ورائه في الحياة والسّياسّة..وتناول أيضاً محاولة أبي حامد الغزالي في رسم خريطة طريق وسيناريو فلسفي وصوفي للوصول إلى أسرار **القرآن**، كجزء من حقيقة الوصول إلى معرفة ذات الله وصفاته وأفعاله، وبالمقابل تقديم نموذج وسيناريو جديد، أكثر واقعيَّة،وبعدها تناول أسرار حكايَّات ألف ليلة وليلة، ومنْ كتبها والغايَّة من كتابتها؟ وعلاقة اليهود بكلّ ذلك، وهل ألف ليلة وليلة وضُعت لتعارض القَصَص **القرآني**.. مثل الإسرائيليَّات في التّفسير والحديث؟.وفي الختامَ تناول حقيقة الغيب كما جاءت في **القُرآن**، والصّلة بين العالمين ؛ عالم الغيب وعالم الشّهادة، والرّبط بينهما كجزء من رسم التّصورات الكبيرة في **القُرآن** (**السّيناريو العظيم**) وتجربة الإسراء والمعراج.. وعلاقتها بالكشوف الحديثة، وأشياء أخرى.. وفيها تمّ تناول عظمة الفن **القُرآني** في عدد من المجالات وحقيقة صلاحيته لكلّ زمان ومكان، وخشيَّة القوى الدّوليَّة المعاصرة فعليَّاً ومحاربتها لكتاب الله، من خلال سعيها لحذف الآيات والسّور التي تعتبرها مضادة لمصالحها وسياساتها.

18) **أنماط العلاقات الاجتماعيَّة في النَّصّ القُرآني دراسة سُوسيولُوجيَّة لعمليات الاتِّصال في القصَّة القُرآنيَة (قصَّة مُوسى تطبيقاً)، د.عبد العزيز خواجة2007م.**
المُصطلح وحُدُود العلم، الوضعيَّة وارتباطيَّة النّصّ بالمُجتمع، الماركسيَّة والانعكاسيَّة، مدرسة فرانكفورت، الأمريكيَّة ودراسة الجُمهُور، من النّصّ الأدبي إلى النّصّ الدِّيني، العلاقات الاجتماعيَّة: التّحديد والقياس، والمُستويات، العمليَّة

تصالية: المفهوم والأبعاد، الأنواع والأساليب، عناصر العمليّة الاتّصالية ونماذجها، المُرسل، الرّسالة، الوسيلة، ستقبل، الأُطُر العامّة للاتّصال، البُعْد السّسيو- تاريخي للنّصّ القُرآني وقَصَصه، ما مفهوم النّص القُرآني؟ ما تاريخيّة نّص التّأسيسي؟ تقسيم النّصّ القُرآني، من القصّة إلى القصّة القُرآنيّة، تعدُّد الأغراض، البُعْد الاجتماعي، عوائق تحديد، مادّة القصّة في النّصّ القُرآني، نمط العلاقات الأُسريّة، مادّة مُوسى في النّصّ القُرآني، الأُسرة البيولوجيّة، أُسرة البديلة، أُسرة الإنجاب، نمط العلاقات السّلطويّة وعلاقات السّائد، مَنْ هُو فرعون؟ مَنْ هي حاشيته؟ ما جهزته القمعيّة؟ ما وسائلها القمعيّة؟ احتكاكيّة مُوسى بالسّلطة، نمط علاقات التّبعيّة وعلاقات التّعلّم، وغيرها من وضوعات التي تُطرح بشكل جديد وعلمي .

1) تدويل الإعلام العَربي الوعاء ووعي الهُويّة، د. جمال الزّرن2007م.

ن إعلام الدّولة إلى تدويل الإعلام ، الحرب على العراق وسُؤال الهُويّة الإعلاميّة، ما هي الحرب الإعلاميّة؟ من تدفُّق الإعلامي إلى الاختراق الإعلامي، الإعلام المُقارن، دُرُوس الإعلام أم دُرُوس الحرب؟ الإصلاح ومُجتمع عرفة..ما هي إيديولوجيا مُجتمع المعرفة؟ ما هي إيديولوجيا الإصلاح؟ ما هي إشكاليّة التّلقّي؟ الشّرق الأوسط كبير وتدويل الإعلام العَرَبي..قانون إصلاح أجهزة الاستخبارات.. من الإعلام إلى الاتّصال..خيارات لإعادة يكلة الإعلام والاتصال، إشكاليّة الهيكلة والحرب على العراق، تحرير الإعلام والاتصال، التّشاؤل الإعلامي، تلفزيون وتلفزيون الواقع، تعدُّد المناهج، أين يبدأ الواقع؟ وأين ينتهي الخيال؟ التّلفزيون وثقافة الفضاء ختلط، خطاب المُؤامرة وتلفزيون الواقع، قمع الدّولة، قمع الصُّورة، التّلفزيون فضاء اتّصالي وجُزء من الفضاء عامّ،ما هي ثُنائيّة الإعلام والدّيمقراطيّة؟ في تدويل الإعلام العَرَبي والحرب على الإرهاب..

2) اليد في ضوء القرآن والسنة والضمير الإنساني عجائب وأسرار، د. محمد عبد الباقي فهمي2007م.

ول المؤلف لقد أدركت منذ زمن طويل أن القرآن الكريم قد حفل بكمٍّ كبير من المعاني التي تبين صوراً مختلفة متباينة عن اليد ووظائفها ودلالاتها ومعانيها، فحزنت لغفلتنا عن كل هذه المعاني الخالدة في هذا الكتاب المعجزة، ندها كتبت هذه الرسالة عن اليد من الناحية التشريحية ومعاني كلمة اليد ومدلولاتها في القرآن الكريم والحديث نبوي الشريف واللغة، مع شرح ميسط عن أكثر الأمراض شيوعاً التي تصيب اليد لعلها تكون ذات نفع .

2) فلسفة العبودية عند العارفين ، د. منى برهان غزال(الرفاعي)2007م.

2) سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور، صاحب الربيعي2007م.

دف الكتاب إلى تسليط الضوء على المشكلات والأزمات التي تنخر في بنية المجتمعات المقهورة، نتيجة راجهتها للعنف والاستبداد أمداً طويلاً. والدور الإيجابي وما يمكن أن يضطلع به علماء الاجتماع لمعالجة الأنماط سلوكية غير السوية في المجتمعات المقهورة، بعيداً عن الحلول الجاهزة وما ينتهجه السياسي من أساليب غير لمية، تعقد سُبل المعالجات العلمية السليمة لإنقاذ المجتمعات المقهورة من أمراضها النفسية والاجتماعية التي سببت بها السياسات غير المسؤولة للسلطات السياسية المستبدة.

2) رؤية الفلاسفة في الدولة والمجتمع، صاحب الربيعي2007م.

محور الصراع القائم بين الفلاسفة والسلاطين عبر التاريخ حول ثنائية الخير والشر، حيث يجد الفلاسفة من ماهم نشر مبادئ الخير الداعية إلى العدالة والمساواة بين البشر.ويبحث الكتاب في طياته الصراع بين الفلاسفة لسلاطين – صفات الحكم والحكومة عند الفلاسفة – رؤية الفلاسفة لنظام الحكم – المعرفة والإبداع – المنطق لحكمة – العلم والجهل – مراتب النفس الإنسانية – ثنائية الخير والشر – سلوك الفلاسفة ونوازعهم.

2) دور الفكر في السياسة والمجتمع، صاحب الربيعي2007م.

ناول الكتاب الأبعاد الفكرية للنظريات السياسية والاجتماعية ، الفكر والتوجهات المعاصرة ،الفكر والسلطات سياسية والحزبية،المهام والأداء في العمل السياسي، دوافع العمل الحزبي، الآليات التنظيمية في الكيانات الحزبية، ستبداد والتحرر في المجتمع، إرساء مبادئ النظام الديمقراطي،طغيان وتحديات المجتمع بشيء من التفصيل

المصحوب باستشهادات العديد من المفكرين والفلاسفة والعلماء والسياسيين والمثقفين، وتبيان وجهات نظرهم في دور الفكر في السياسة والمجتمع في عالمنا المعاصر الذي يشهد تطورات متسارعة في العلوم التكنولوجية والمناهج الاقتصادية والسياسية وما تخلفه من سياسات ايجابية وسلبية على المجتمعات البشرية.

25) الفقه السّياسي عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، د. خالد سُليمان الفهداوي2007م .

ما هي السّياسة الشّرعيّة عند ابن تيمية؟ وما أهمّيّة الدّولة في مشروعه الإصلاحي؟ وما المقصود بالفراغ الدُّستوري؟ولماذا نشأ؟ وما أهمّيّة شاغل الفراغ الدّستُوري عند ابن تيمية؟ ما منهجيّة ابن تيمية في ملء الفراغ الدُّستوري؟ ابن تيمية ومنهج المرحلة، هل استطاع ابن تيمية ملء الفراغ الدّستوري(تقييم وتقويم).

26) منهج التّعايش بين المُسلمين واستراتيجيّة التّقريب بين المذاهب الإسلاميّة ، د. خالد سُليمان الفهداوي2007م .

الطّائفيّة..التّاريخ والواقع والمُخطّط، التّوجُّهات الغربيّة تجاه أُمّتنا العَربيّة الإسلاميّة، في فقه عام الجماعة، الاختلاف المشروع والتّفرُّق المذموم، لماذا ندعو إلى منهج التّعايش؟ نحو المُستقبل.

27) العلامة مُحمّد رشيد رضا عصره وتحدّياته ومنهجه الإصلاحي ، د. خالد سُليمان الفهداوي 2007م.

حياته، خُصُوصيّات المرحلة التّاريخيّة، الوحدة الإسلاميّة الغائبة والصّراع الدّاخلي، التّخلُّف العلمي للأُمّة وعدم وُجُود برنامج واضح، إلغاء دور المرأة في البناء الاجتماعي، ما هي التّحدّيات التي واجهت الأُمّة في زمنه؟ التّكوين الفكري ومنهجه الإصلاحي.

28) التّشيُّع والعولمة رُؤية في الماضي والمُستقبل، د. جمال البدري2007م .

ما هُو مفهوم التّشيُّع و الشّيعة وتطوُّرهما؟ ما أهمّ الأفكار والفرَق الشّيعيّة؟ الأئمّة والمذهب الشّيعي الاثنيْ عشري، الغيبة والإمام الغائب، إرساء عقائد الشّيعة، تعداد الأئمّة بالتّفصيل، الأُسُس والأُصُول الشّيعيّة، العترة والعصمة والولاية والإمامة والعدل والتّقية ونفي البدعة والغيبة والشّفاعة والاجتهاد والدّعاء والتّقليد. ما هُو المُستقبل؟

29) اليهُود وألف ليلة وليلة ، د. جمال البدري2007م .

ما هي أهمّيّة ألف ليلة وليلة؟ اليهُود في العراق القديم، بابليّة التّوراة والتّلمود، الثّالوث الشّرقي المُشترك، النّتاج الفكري العبّاسي، يهود بغداد في العصر العبّاسي، عراقيّة ألف ليلة وليلة، ألف ليلة وليلة المصريّة، جغرافيّة ألف ليلة وليلة، الإسرائيليّات في ألف ليلة وليلة، الإعلام والسّياسة، المال والتّجارة، الجنس والمرأة، السّحر والأُسطورة، الكلام غير المُباح، العهد الثّالث، ألف ليلة وليلة والماسونيّة، اللّيالي في أمريكا، النُّبوءة!!

30) خفايا الصّراع بين العرَب واليهُودية الصّهيونية الإسرائيلية ، مُوفّق صادق العطّار2007م .

يبدأ الكتاب بتعريف كتاب العهد القديم، ثُمّ التّوراة، وأسفار مُوسى الخمسة، ثُمّ يُلقي أضواء على النّصّ التّوراتي (من ناحية المُعتقد والإله)، ثُمّ يتحدّث عن تشويه العقيدة (الخلفيّة الدّينيّة، النّصّ التّوراتي، الإطار العامّ للنّصّ المُقدّس، الإصرار على تحريف العقيدة، اليهُود والإسلام)، ثُمّ يُفصّل في الصّهيونيّة والصّراع العَربي الإسرائيلي (حقيقة النّصر، استغلال الحَدَث، أبعاد الموقف الإسرائيلي، الادّعاءات الباطلة)، ثُمّ القُرآن الكريم والتّوراة، الغرب والصّهيونيّة، اللُّغة الإلهيّة، المسيح اليهُودي الصّهيوني، الولايات المُتّحدة واليهُود اللاّساميّة كسلاح يهُودي للتّشهير، مُعاداة السّاميّة، طُمُوح نحو المزيد من السّيطرة، الجُمُوح إلى الهيمنة على صناعة السّينما، الولايات المُتّحدة والعلاقة الخاصّة مع (إسرائيل)، طبيعة التّحالف الأميركي مع الصّهيونيّة، حُدُود الصراع (البُعْد الدّيني للصّراع العَربي الإسرائيلي، العَرَب والصّهيونيّة، أضواء على طبيعة الصّراع) أسماء رُؤساء الولايات المُتّحدة، عدد اليهُود في دُول الاتّحاد الأورُوبي، وعددهم خارج دُول الاتّحاد الأورُوبي، وعددهم في دُول أورُوبا الشّرقيّة، التّوزيع الجَغرافي لليهُود في العالم، عدد أتباع أبرز الدّيانات في العالم، الأحزاب الإسرائيليّة المُتمثّلة في الكنيست واتّجاهاتها.

3) الماسُونيَّة والمُنظَّمات السِّرِّيَّة ماذا فَعَلَت؟ ومَنْ خَدَمَت؟ عبد المجيد همُّو 2007م.
كَهَنُوت الأعلى في طيبة، القُوَّة الخفيَّة اليهُوديَّة، جماعة الآلهة ميترا وعبادتها، الغنُوصيَّة العرفانيَّة، الحشَّاشُون، نورانيُّون، البابيَّة، البهائيَّة، فُرسان الهيكل، الغاردُونا جماعة الصَّليب الورديّ، الفحَّامون، أحباب الملاك حارس، الخصَّاؤن، الماسُونيَّة: أصلها، نُشُوءها، تعريفها، من أين اسمها؟، محافلها، وأسماء ماسُونيَّة عالميَّة عَرَبيَّة، اليمين التي يُقسمها المُنتسب للماسُونيَّة، ما الامتحانات؟ وما الاختبارات التي يخضع لها؟ الماسُونيَّة لسّياسة، التّجنيد لصالح اليهُود، علاقة الماسُونيَّة بالقَبَالة وبالتّلمُود، مُحاربة الأديان، التّوراة ولا شيء غيرها، اربة الأُمم، كيف سقطت الإمبراطُوريَّة الرُّوسيَّة، كيف تفجَّرت الثّورة الفرنسيَّة، إعادة اليهُود إلى فلسطين، اء الهيكل، الماسُونيَّة والتّنظيم، الماسُونيَّة الرّمزيَّة، كيف أُقيم أوّل محفل، محافل أُورُوبة، محافل أمريكا، محافل بلاد العَرَبيَّة، مشاهير الماسونيِّين من الشّرق والغرب اللُّوثريَّة، البيُوريتانيَّة، أحبَّاء صِهْيَوْن، شُهُود يَهْوَه، رُوتاريَّة، بْنَاي بْريت، الدُّونمة، الاتّحاد والتّرقِّي، العلْمانيَّة، الاشتراكيَّة العلميَّة، الاتّحاد اليهُوديّ العامّ، الرّيفُورم وتُو، أنوشيت، تْرُويد رست. كتاب يجمع مُعظم المُنظّمات السِّرِّيَّة العالميَّة، ويشرح كيف يتمّ الانتساب لهذه جمعيَّات. كتاب يسدُّ فجوة في المكتبة العَرَبيَّة، ويُعرِّي ويفضح اليهُود الذين كانوا السّبب الأهمّ وراء تأسيس ل هذه المُنظَّمات السِّرِّيَّة.

3) العجيب والغريب في كُتُب تفسير القُرآن تفسير ابن كثير أنمُوذجاً، وحيد السّعفي 2007م.
- بكُلِّ تأكيد - ليس كتاباً في التّفسير يُضاف إلى التّفاسير التي يضعها عُلماء الدِّين. هُو كتاب يستعصي على تصنيف بحسب المعايير المَدْرسيَّة، ولعلّنا لا نتعسَّف عليه تعسُّفاً كبيراً إنْ اعتبرنا أنَّه أقرب ما يكون إلى الإناسة تاريخيَّة. وهُو - إلى جانب ذلك - مكتوب بلُغة أنيقة راقية مُمتعة تشدُّ القارئ شدّاً، وتُحلِّق به - برفق وأناة - في يا الظّنِّ والأسطُورة مثلما تجول به في قضايا الفكْر والمُجتمع ومجالات العقائد والمشاعر، وتنتقل به - من حيث يتوقَّع - في الزّمان والمكان، من فترة البدايات إلى عصر المُفسِّرين، وبين بيئات العَرَب، واليهُود، واليُونان، لهنُود، وغيرهم، ثُمَّ هُو كتابٌ طريفٌ من حيثُ رَبْطُه بين عناصر مُستقلّ في الظاهر بعضها عن بعض؛ حيثُ يُطلع عليها قارئ التّفسير الغُرّ، والذي ليست له هواجس وحيد السّعفي المعرفيَّة وسَعَة اطِّلاعه على تُراث لشُعُوب، وعلى اتّجاهات البحث المُعاصر ومنهاجه.

3) المرأة عبر التّاريخ البشري الحضارات القديمة العبرانيُّون، التّوراة، الفراعنة، الشّرق الأقصى، البُوذيُّون، الصّينيُّون، يونانيُّون، روما القديمة، المسيحيُّون الجاهليُّون، الإسلام. د. عبد المُنعم جبري 2007م.

3) المرأة اليهُوديَّة بين فضائح التّوراة وقبضة الحاخامات، ديب علي حسن 2007م.

3) التّوراة اليهُوديَّة مكشوفةً على حقيقتها رُؤية جديدة لإسرائيل القديمة وأُصُول نُصُوصها المُقدَّسة على ضوء اكتشاف علم ثار، أ. د إسرائيل فنكلشْتَاين، فيل أشر سيلبرمان، ترجمة: سعد رُستُم 2007م.

3) كيف صَنَعَ اليهُود الهُولُوكُوست؟ نُورمان فنكلشتاين، ترجمة: د. ماري شهرستان 2007م.

3) لُصُوص في مناصب مرموقة لقد سَرَقُوا بلدنا وعلينا أنْ نستعيدَهُ، هاي تاوير، ترجمة: مُحمَّد الواكد 2007م.

3) المسيح عند اليهُود والنّصارى والمُسلمين وحقيقة الثّالوث، د. عبد المُنعم جبري 2007م.

3) العبادات في الأديان السَّماويَّة (اليهوديَّة، المسيحيَّة، الإسلام، والمصريَّة والعراقيَّة واليُونانيَّة والرُّومانيَّة والهندُوسيَّة والبُوذيَّة زّرادشتيَّة والصّابئيَّة)، عبد الرّزّاق رحيم صلاّل المُوحي 2007م.

4) أُصُول البرمجة الزّمنيَّة في الفكر الإسلامي دراسة مُقارنة في الفكر الغربي، د. مُحمَّد بن مُوسى بابا عمي 2007م.

التداولية والحجاج

في هذا الكتاب جملة من الفصول تحتوي على تمهيد يعرض لمنزلة الحجاج والخطاب الحجاجي في البلاغة والتداولية ومحاولة لكشف بعض السمات الحجاجية في بعض نصوص الشروح البلاغية القديمة، إضافة إلى تقديم بعض النصوص التي اجتهدنا في تعريبها عن اللغة الفرنسية، وتقدم في مجملها تعريفاً للحجاج وأنماطه وبعض مباحثه التداولية ومفاهيمه الإجرائية، واندراج الحجاج في المباحث التداولية أمر قد جرى في عرف الباحثين، وقد أشار إلى ذلك بعضهم إذ قال: (ويوجد تيار ناتج) عن التقاء تيارين نابعين من أصلين مختلفين ومتداخلين في الآن نفسه: تيار ينبع من أطروحات فلسفية ومنطقية مختلفة، يمكن جمعها تحت العنوان (الفلسفة اللغوية)، ويجمع نظريات مختلفة ومتداخلة كالفلسفة التحليلية والنماذج المنطقية المختلفة، وتيار ينبع من اهتمام اللسانيين بالتخاطب وذاتية المتكلم وخصائص الخطاب، ويتجمع التياران في مجال عام مشترك بين اللغويين والفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس نضعه تحت عنوان عام جداً، هو (الأطروحات البراغماتية)، ويُعدّ الحجاج باباً رئيساً في المباحث التداولية، ونحاول في هذا العمل أن نقترب من نظريات الحجاج من دون تكرار ما ورد في دراسات أكثر شمولاً واستيعاباً.

تصميم الغلاف: م. ج...

صفحـــات للدراسات والنشر
www.darsafahat.com